دراسات وتأملات 6

وطنيات

محمد حسن الوزاني

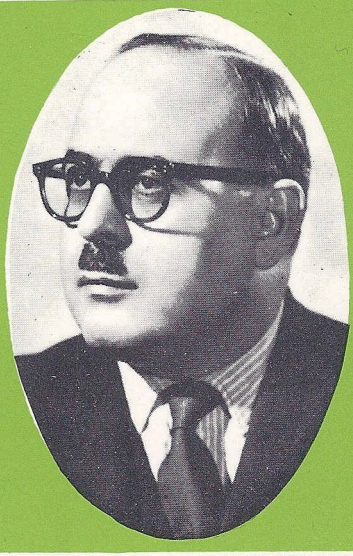

مؤسسة محمد حسن الوزاني

دراسات وتأملات 6

وطنيات

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

الطبعة الاولى

1987 /1407

حقوق الطبع والترجمة والنقل محفوظة
لمؤسسة محمد حسن الوزاني
9 ، زنقة الدكتور فراج ـ فاس (المغرب).

تقديم

قامت مؤسسة محمد حسن الوزاني بنشر كتاب **حياة وجهاد**: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية في ستة أجزاء بقلم محمد حسن الوزاني، والجزء السابع قيد الإعداد للطبع. كما نشرت لنفس المؤلف في سلسلة **حرب القلم** ستة أجزاء أخرى.

وها هي المؤسسة اليوم تنشر مجموعة أخرى من مؤلفات محمد حسن الوزاني في سلسلة **دراسات وتأملات**، ستكون كذلك في ستة أجزاء، أولها: **الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام**، وقد ألّفه بمنفاه السحيق في الصحراء، والثاني: ترجمة كتاب ديبُّون ـ وايط: **حرية الفرد وسلطة الدولة**، وقد قام محمد حسن الوزاني بدراسة هذا الكتاب وتلخيصه وترجمته إلى العربية أثناء مقامه في المنفى بالصحراء كذلك؛ والثالث: **في الدستور والبرلمان**؛ والرابع: **في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال**، وهي تأملات ومداخلات وأبحاث قام بها خلال العقدين الأولين من فترة الاستقلال. والخامس: **الإسلام والمجتمع والمدنّية** حرر بعض فصوله بالمنفى وبعضها الآخر في فترة الاستقلال.

والسادس: **وطنيات، وهي** كذلك مراسلات ودراسات تتعلق **بالحركة الوطنية المغربية وتاريخها كتبت في فترات مختلفة.**

ونشير إلى أن المؤلف المرحوم ترك هذه الكتب في مسوداتها، وأن مؤسسة محمد حسن الوزاني هي التي قامت بترتيبها، ووضع عناوين لما لم يكتب له عنوان منها. وستقوم المؤسسة فيما بعد بنشر مجموعة من مقالات محمد حسن الوزاني الصادرة باللغة الفرنسية (في جزءين)، وبمجموعة خطبه ومحاضراته وندواته الصحفية.

مؤسسة محمد حسن الوزاني

حول الخلاف

الأخ عبد الله:

بسطت لك في رسالة مسألة الخلاف وذلك تلبية لطلبك وإرضاء لرغبتك، واليوم أبعث لك بتتمة البيان وإن احتجت إلى إيضاحات تكميلية فعرّفني:

إن من أسباب استحكام الخلاف بين القومية والحزب:

أولاً: موقف الحزبيِّين إزاء الاشتراكية فقد سلكوا معها خطة جعلتهم موالين لها صراحة وحملتهم على أن يعتدلوا في الفكرة الوطنية المغربية وينكروا سراً ما أعلنته الحركة القومية في «الدفاع» من جملة مبادئها الأساسية وهو نصرة الإسلام والتمسك بالعرش الملكي.

وبيان هذا أنه لما اجتمع مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في الرباط خلال سنة 1937 حضره ممثلان عن الحزب هما عمر واليزيدي، وأدليا في اجتماع خاص بأن الحزب مستعد لتأسيس حكومة اشتراكية في المغرب بمجرد ما تسمح بهذا الظروف. رأينا هذا التصريح الفظيع المخزي في ملخص الجلسة كما خطته يد كاتبها وهو نائب الفرع الاشتراكي بوجدة. وقد تمكن الفرع القومي

بوجدة من الظفر بأصل الملخص المذكور وحمله إلينا الرمضاني الوجدي واطلع عليه رجال الحركة القومية بفاس وخارجها. وقد كان في استطاعة الحركة القومية إذاك أن تنشر بالفرنسية والعربية في جرائدها نص الوثيقة مع صورتها الفتوغرافية، وأن تقضي هكذا على الحزب وشيعته قضاءً مبرماً مع جلالة السلطان والأمة المغربية المسلمة الوفية لملكها المحبوب، ولكنها لم تفعل شيئاً من ذلك احتقاراً لتلك الأضاليل وإيقاناً من أنها صيحة في واد، ولو رأت فيها أدنى خطر لخفت إلى درئه بالوسائل الناجعة. ولو فرضنا على سبيل المحال أننا وقفنا مع الاشتراكية ذلك الموقف الذي اتخذه معها الحزبيون وظفر هؤلاء بمثل تلك الوثيقة لأسرعوا إلى استغلالها بجميع وسائل الاستغلال وسعوا هكذا في القضاء علينا مع الملك والأمة، ونحن نعلم أنهم لم يحجموا عن أية وسيلة ولو بلغت من الخزي والدناءة ما بلغت قصد الكيد للحركة القومية ومحاولة القضاء عليها، حتى إنهم آخراً ركّبوا لجنة من ثلاثة أنفار أحدهم إدريس العلمي وذلك لاغتيالي عملاً بقول أحد الفرنسيين: (C'est en tuant les hommes que l'on tue les idées qu'ils représentent)، وقد أخذوا يمهِّدون لهذه المؤامرة ببثهم في الناس أنني خائن ويؤكدون دعواهم هذه بالإيمان والإسلام. ولما خرج إدريس العلمي من السجن فضح المؤامرة وحكى جميع التدابيرات المتعلقة بها وأعلن انضمامه إلى الحركة القومية.

وإن ذلك الموقف الذي اتخذه الحزبيون مع الاشتراكية ليتجلى بأجلى مظاهره في جريدتي الأطلس والمغرب، والعمل

الشعبي، وكل هذا برهن للناس كافة على انضواء الحزب تحت لواء الاتحاد الاشتراكي الذي انقلب على الحركة القومية بسبب دعاية الحزبيين الذين كانوا يصورون الحركة بصورة تنفر منها نفوس الاشتراكيين، فيقولون لهم مثلاً إنها حركة تقوم على العظمة الجنسية (Chauvinisme) وإنها تنصر السيطرة الملكية (Autocratie) على الشعب، وإنها حركة الرأسمالية المغربية (Capitalisme)، والطرقية الذهنية (Maraboutisme) ويستدلون على هذا كله بكون الوزاني من كبار الملاكين ومن عائلة ذات طريقة صوفية وزوايا تستغل الشعب الخ. وهذه الشبهات كلها كانت تجد طبعاً آذاناً صاغية لدى الاشتراكيين. ومن أراد الوقوف على مقدار خضوع الحزب للاشتراكيين فليراجع الأطلس والمغرب والعمل الشعبي، ففيها كلها أبلغ بيان وأقوى برهان وخير مقنع للباحث، كما يوجد في الدفاع إنكار لهذا الموقف وإعلان استقلال الحركة القومية التي هي مغربية صميمة.

ثانياً: قد أدى موقف الحزب من الاشتراكيين إلى أن أنصارهم جنحوا صراحة إلى مسالمة الصهيونية وإظهار العطف عليها. وقد تجلى هذا بأوضح صورة بمناسبة زيارة Bernard Lecache للمغرب خلال سنة 1937 وهذا الشخص زعيم الصهيونية بفرنسا ومستعمراتها، إذ كان رئيس العصبة الدولية لمقاومة أعداء الصهيونية Ligue internationale contre l'antisémitisme كما كان مديراً لجريدة لسانها (Le droit de vivre)، ومركز كل من العصبة والجريدة كان بباريس. ولما وصل لوكاش إلى المغرب ذهب عمر ومكوار وغيرهما إلى مكناس لملاقاته والترحيب به

ودعوته إلى فاس. وبعد حلوله بفاس احتفلوا به احتفالاً كبيراً ورافقوه في جولاته بفاس وغيرها من دون خجل ولا حياء، وكأنه كان في هذا تحدٍّ صريح لعواطف الأمة المغربية وصفع ولطم على وجنة القضية العربية وطعنة في الصميم للإسلام والمسلمين كافة.

وتفاصيل تلك الحفاوة الحزبية بزعيم العصبة اليهودية الصهيونية مسطرة في الأطلس والمغرب والعمل الشعبي فليراجعها من أراد للاطلاع والاعتبار.

ولما علم لوكاش ورهطه أن الحركة القومية كانت تسلك خطة العداء للصهيونية والتعصب للجامعتين الإسلامية والعربية طبقاً لإحدى غاياتها التي كانت تتوج الدفاع، لما علم ذلك سعى في الاجتماع بالوزاني. وبعد جهد جهيد وقع الاجتماع في دار إدريس بن زاكور ووقعت بين الوزاني وممثلي الصهيونية مشادة كلامية كانت قد انتهت بخروج لوكاش وشيعته اليهودية غاضبين كافرين بالوزاني والحركة القومية كفراً نهائياً. وقد رام الحزبيون إقامة مهرجان خطابي بمناسبة زيارة لوكاش لفاس فأبلغناهم أننا لهم جميعاً بالمرصاد، وأننا لا نسمح بأن يلوث المغرب بعار خذلان العرب والمسلمين، في وقت تزهق فيه بفلسطين أرواح شهداء العروبة والإسلام، وأننا مصممون على الحيلولة دون ذلك ولو أدى إلى سفك دماء اليهود ومواليهم. وهذا الموقف الحازم جعل اليهود خاصة يتوجسون خيفة ويرجئون المهرجان إلى أجل غير مسمى وظروف مناسبة.

وفي ذلك العهد كانت قضية فلسطين قد بلغت أشدها فقرر العالم الإسلامي إعلان تضامنه مع ذلك القطر العربي الشهيد الأمر الذي جعل الحركة القومية تقرر مشاركة المغرب في حركة التضامن الإسلامي العام، ولهذا قامت الحركة بتوزيع المناشير على الشعب تعريفاً له بقضية فلسطين وتطوراتها، ثم استعدت للمشاركة في اليوم المقرر في العالم الإسلامي لإعلان ذلك التضامن، فكان من الحزبيّين المسالمين للصهيونية أن وقفوا بزعمائهم على أبواب المساجد بجميع المدن للحيلولة دون إعلان التضامن مع العالم الإسلامي تقرباً لليهودية ومجاملة لها. وقد كانوا يقولون للناس إنه لا محل للإقدام على ذلك ورئيس الوزارة الفرنسية يهودي. ففي هذا، ما قالوا، من الخطر الكبير ما فيه. ثم إنهم كانوا يمرون في الشوارع يُحرِّفون الْكَلِمَ عن مواضعه فيقولون: إنا لعنّاهم كما لعنّا أصحاب السبت (وقد كان يوم المظاهرة التضامنية يوم سبت) ولكن هذا كله إنما زاد الشعب على اختلاف طبقاته سخطاً على الحزبيين وعطفاً على القوميين. وقد سمعنا بعض العلماء والعدول في السماط يصيحون في وجه الحزبيين الواقفين للناس بالمرصاد: اللّهم إن هذا منكر! ويعنون بهذا ما سمعوه من اللعن وما شاهدوه من محاولتهم صدّ الناس عن الدخول للقرويين التي غصت إذاك بالجماهير بصفة لم ير مثلها منذ بدء الحركة المغربية العامة. ولا حاجة إلى التذكير بالتدابير الصارمة، التي اضطرت إليها الحركة القومية يومئذٍ لقمع محاولات الحزبية وقد اكتفينا تسفيهاً لدعاية الحزبيين بتلاوة السورة القرآنية التي ورد فيها ﴿ **وَمَن أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مساجدَ اللَّهِ أن**

﴿ يُذْكَرَ فيها اسمُه ﴾ إلخ والتفصيل مسجل في الدفاع.

ثم إن الحركة أعلنت نتائج التضامن المغربي مع العالم الإسلامي، وذلك في رسالة بعثت بها إلى السيد الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين وزعيم الجهاد ضد الصهيونية وقد ردّ عليها برسالة قيِّمة نشرت في الدفاع. ومن مظاهر تضامن الحركة القومية مع الأُمم العربية في جهادها السياسي الرسالة التي بعثت بها إلى دولة مصطفى النحّاس باشا تهنئة للحكومة المصرية باستقلال مصر. وفي الدفاع أيضاً جواب النحّاس باشا للحركة القومية.

ثالثاً: ميل الحزبيين إلى حكومة نوجيس الذي رام القضاء علينا يوم أعلن في ساحة النجارين أنه عازم على سحقنا بصفتنا أعداء لبلاده، والمسألة شهيرة ومسجّلة في الصحافة الفرنسية. ونحن كنا تحملنا جميع مسؤولية المظاهرات على سبيل التضامن مع المعتقلين (الفاسي وعمر ومكوار) واحتجاجاً على العدوان على حريتهم دون جريمة معلومة. وقد مات منا من مات (كالشهيد القري رحمه الله) وعذب منا من عذب وجرح منا عدد كثير ونفي منا من نفي (ولا زلت منفياً بسبب تضامني مع الحزبيين كما صرح لي بهذا الرسميون) ولكن الحزب لم يراع كل هذا وقد عمل بعض الزعماء في نكث العهد للتخلّص من النفي فقدم مكوار وعمر بادزر خط يدهما بالتخلي عن السياسة ثم سعى عمر باتفاق مع أصحابه في إقناع اليزيدي باتخاذه قدوة كما أشار إلى هذا رئيس مراقبة زاكورة قبيل مجيئي إلى إتزر إغراء لي على الاقتداء. ثم سافر رفقة قبطان من استعلامات الرباط إلى طنجة

لتسوية مسألة بـلافريج الذي رجع معهما سالماً رغم أسفـاره المتقدمة إلى برلين، وبعد عودة بـلافريج إلى الرباط تولى الدعاية ضدنا فكان يروِّج هو والحزبيـون أن الحركـة القوميـة متصلة بالمحور بواسطة القوميين المهاجرين بتطوان لهذا كانت حكومة نوجيس لنا بالمرصاد وليس بغريب بعد دعاية الحزبيين وسعايتهم ووشايتهم أن يعمد نوجيس إلى اعتقال الأخوين (رشيد الدرقاوي وإبراهيم الكتاني) بتهمة اليد الأجنبية والحكم عليهما بواسطة محكمة مكناس العسكرية بعامين سجناً وبالتتريك والإبعاد عن فاس عشر سنين بعد السجن.

وأنتم تعلمون كيف توثقت علاقة الحزبيين بالإقامة في ذلك الوقت حتى إنهم كانوا يدخلون إليها كما يدخل الناس إلى الفندق العام. وإنكم لتذكرون ما جرى في الرباط بمناسبة انتخابات جمعية القدماء حيث إن الحكومـة أرسلت أعوانهـا إلى باب المدرسة الثانوية حماية للمتحزبين من القوميين أعضاء الجمعية وإشرافاً على الانتخابات كي يفوز فيها الحزبيون بوسائل الغش والمكر والخديعة. وعبثاً حاولت الإقامة القضاء على القوميين الـذين استمر حَبْسُهم ونفيهم بتهم باطلة مختلفة وسعاية الحزبيين الطويلة العريضة. ولما زار نوجيس إدزر في يوم مشهود لم أتقابل معه بل رفضت ذلك رفضاً لما أرسل إليّ الرئيس للمراقبة يقول لي: تعال وقل كلمة واحدة للمقيم وأنا أضمن لك أنك لا تبيت هنا ليلة واحدة. وقد أجبتـه مع الـواسطة وهـو قيِّم بيته: بلغ المقيم سلامي وليس لي ما أقوله له وإن رغب هو في مقابلتي فليستدعني رسمياً. ثم ذهب نوجيس سـاخطاً حـانقاً. وأنـا إنما رفضت

الاجتماع به إشعاراً له باستقلال الحركة القومية وثباتها بالرغم عن كل محنة وبلاء، وإنكاراً لقوله بساحة النجّارين، ووفاء للمخلصين الذين ضحوا بأشخاصهم سجناً ونفياً وعذاباً، وللقري الشهيد رحمه الله وأثابه في دار البقاء.

وطالما ألح عليّ الحزبيون كمكوار في الاستسلام للحكومة خروجاً مما أنا فيه وقالوا لي مرة مع الأخ عمر السبتي: لا فائدة في بقائك بإدزر وخير لك أن تساعد الحكومة مع المحافظة سراً على أفكارك حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. وقد استغل الكمندار وجود الأخ السبتي هنا فتذاكر معه طويلاً في مسألتي طمعاً في أن يسعى لدي ولكن بعد المذاكرة معي اجتمع معه ثانياً فقال له الأخ عمر: إن الوزاني لا يزال كما كان وكما عرفته لا تبديل فيه ولا تغيير ولا طمع لأحد فيه. وللّه در المعتمد بن عباد إذ يقول:

قالوا: الخضوع سياسة ... فليبد منك لهم خضوع
وألذ من طعم الخضو ... ع على فمي السُّمُّ النقيع
إن تستلب عني الدنى ... ملكي وتسلمني الجموع
فالقلب بين ضلوعه ... لم تسلم القلب الضلوع
لم أستلب شرف الطبا ... ع أيسلب الشرف الرفيع
قد رمت يوم نزالهم ... ألا تحصِّنني الدروع
وبرزت ليس سوى القمي ... ـص عن الحشاشي دفوع
وبدت نفسي كي تسي ... ـل إذا يسيل بها النجيع
أجلي تأخر لم يكن ... بهواي ذلي والخشوع
ما سرت قط إلى القتال ... وكان من أملي الرجوع

شيم الأولى أنا منهم والأصل تتبعه الفروع

بعد هذا الاستعراض الوجيز لأهم أسباب الخلاف أبسط لك المساعي المبذولة قديماً في سبيل تسويته وسأتوخى في هذا غاية الإيجاز لأن تقصي المسألة يضيق عنه نطاق هذه الرسالة.

إثر نشوء الخلاف تعددت الاجتماعات بيني وبين الحزبيين قصد تسويته. وبما أنه نشأ عن سبب ظاهر بيّن يعرفه الخاص والعام وبالأخص العاملون من الوطنيين ـ وهو الاستبداد بالأعمال من لدن فئة كانت تفرض نفسها على الأمة وتأبى إلا أن تبيح هذه السيطرة المطلقة التي ما أنزل الله بها من سلطان ـ فقد رأيت أن الحل الوحيد لمشكلة الخلاف الناشىء هو نبذ كل سيطرة واستبداد والعمل بمدإ الشورى وحرية الرأي وذلك إنصافاً لجميع العاملين واتباعاً لنظام أقره العقل وشرعه القرآن الكريم واقتضته المصلحة العامة التي قوامها الحق الذي هو أحق أن يتبع. وقد نصرت فكرة العمل بمبدإ الحرية والشورى نصراً لم يزد الحزبيين إلا نفوراً منه وإباية ذلك بأنهم كانوا على يقين من سخط العاملين في جميع المدن على النظام الاستبدادي المتبع داخل الحركة الوطنية العامة. ومن هزيمتهم (أي الحزبيين) إن هم أعادوا الأمر شورى بين العاملين المخلصين. وكلما أصررت على الدعوة إلى حرية الرأي والشورى قابلوا إصراراً بإصرار، وما كان لي أن أتنازل لهم عن الحق جرياً وراء الباطل بل كان الواجب يقضي عليهم بالاستسلام للحق في سبيل الصالح العام. وهكذا بقي الخلاف ومحوره تمسك الحزبيين بالاستبداد ودعوتي الملحة إلى الحرية والشورى ولم تكن هذه دعوتي خاصة بل كانت دعوة سائر

العاملين الذين عانوا من السيطرة والإبعاد ما حمل كثيراً منهم على الانزواء والاستقلال بالعمل وفي هذا من أسباب الفشل والشقاق والضغائن والأحقاد ما لا يعزب عن كل ذي بصيرة، وبياناً لهذا أذكر هنا أن مراكز الحركة الوطنية كانت هي فاس والرباط وسلا، أما فاس فانعزل عنا فيها عدد من العاملين المهمين وذلك غضباً وسخطاً على سوء التصرف الذي كان عماد الحركة العامة (قولاً لا فعلاً) ونفوراً من بعض الأفراد كعلال وابن إدريس والهاشمي الذين كانوا متحدين متضامنين يعملون كل ما في وسعهم لإقصاء أقرانهم من علماء الشباب كالإخوان رشيد الدرقاوي ومولاي علي العراقي وإبراهيم الكتاني وعبد الهادي الشرايبي ومحمد بن عبدالله وغيرهم فهؤلاء أبعدوا حسداً ولكنهم بالرغم عن شدة غضبهم وقوة سخطهم لم يفكروا في الاستقلال بالعمل تلافياً لكل تهاون ورجاء أن يبدل الله الأحوال بخير منها. وأما الرباط فكانت فيها جماعات تعرف بجماعة السيد أحمد بوهلال، وجماعة السيد محمد يلي (ابن الوزير) وجماعة السيد روديا‌س ثم جماعتنا الملتفة حول اليزيدي وهي جماعة الاستبداد. وأما سلا فكان كل العاملين فيها ساخطين إلا فرداً واحداً هو أبو بكر القادري الذي كان يشارك في كثير من الأعمال وقد رشح للنيابة عن سلا لأنه رجل بسيط ساذج يغلب عليه الحياء وباختصار فهو إمعة يتبع كل ناعق ويقاد كالجمل لهذا اختير ممثلاً لسلا في لجنة تقديم المطالب للحكومة سنة 1935 مع أن في سلا أفراداً آخرين أحق بالتقديم عليه والتمثيل لتلك المدينة التي أهميتها في الحركة عظيمة. وسخطاً على هذا التصرف رام

السلويون السعي في إنشاء حزب خاص بهم وبجميع العاملين المتبرمين في المغرب. وإلى هذا أذكر أنه كانت بمكناس جماعة مستعدة للعمل معنا لكن وجود محمد غازي هناك قضى عليها وحال دون بروزها لميدان العمل وذلك جرياً على نظام الاستبداد، فلما كنا نسأله كان يقول لنا: أهل مكناس والعدو سواء وكل من يستحق الذكر منهم هو الفقيه ابن شقرون لأنه رجل ضعيف الهمة والإرادة أي (بضعة) لا يستطيع شيئاً. ولما ظهرت الحركة القومية انضمت إليها سائر الجماعات المذكورة في فاس والرباط وسلا، وما كان أعظم اندهاشنا يوم علمنا أن بمكناس جماعة عظيمة من العاملين المخلصين وما كان أعظم اندهاش المغرب يوم شاهد بمناسبة حوادث مكناس الدموية ما كان يقدر عليه هؤلاء العاملون في ميدان العمل والتضحية. وعقب هذه الحوادث اضطر غازي إلى الفرار نهائياً من مكناس وبقي بن شقرون وحده يمثل الحزبية في تلك المدينة التي أقبلت جميعها على الانضواء تحت لواء القومية.

وفعلاً أصبح العاملون المستبد عليهم يفكرون قبل تأسيس الحزب في إنشاء حركة خاصة تضمّ جميع الساخطين في مختلف المدن المغربية ولما سمعنا بهذا حسبنا له حساباً عظيماً لما كنا نعلمه من كثرة الساخطين والمستنكرين فعملنا لتلافي هذا الانقسام وذلك بأن فكرنا في تأسيس حزب جديد يضم جميع العاملين ولكن لما تأسس الحزب أسس على بغي وضلال وذلك من إقرار السيطرة وإثبات الاستبداد. فكان هذا أشد وأعظم. وقد قاومت هذا التصرف المنكر أشد المقاومة الأمر الذي أدى إلى نشوء

الخلاف. وما كان أحق وأجدر بمن يدعي الإخلاص وخدمة الصالح العام أن يسلك سبيل الإنصاف ويذعن للحق ولو خالف هواه ويعامل سائر العاملين مثله وبما تستلزمه حرية الرأي وقاعدة الشورى. ولكن هيهات هيهات وقد أظهرت الحوادث وتطورات الحركة الوطنية المغربية أن ادعاء الإخلاص شيء وشيء غيره العمل بمقتضاه في الدق والجل من الأعمال. وإن ما سبق ليفسر ثبات الحركة القومية المطالبة بالشورى وإعلانها لهذا النظام القرآني الصريح ضمن مبادئها الخمسة المسطرة في عنوان جريدة الدفاع.

ومما يجب ذكره بمناسبة المساعي المبذولة قديماً لتسوية الخلاف أن الحركة القومية طالما طلبت من الحزبيين توحيد العمل وذلك بإنشاء لجنة مشتركة يكون نصف أعضائها من القوميين والنصف الآخر من الحزبيين ويكون من أغراضها الأساسية زيادة على توحيد الأعمال والمشاريع العامة السعي الحثيث في تسوية المسائل الخلافية بين الفريقين وكانت الحركة القومية تبرهن بهذا على حسن استعدادها وصفاء سريرتها وسلامة إرادتها وتعتقد أن توحيد العمل بهذه الصورة يكفل القضاء بالتدريج على فساد القلوب من جراء الخلاف وإعادة المياه إلى مجاريها والحق إلى نصابه ويوم يصفو الجو وتستقيم النفوس ويتناسى الماضي تباشر اللجنة المذكورة تأسيس مشروع لنظام الحركة المغربية العامة على أساس الشورى وإشراك جميع العاملين المخلصين ويصبح هذا النظام رسمياً بعد التصديق عليه من مؤتمر عام وبهذا يضمحل كل خلاف وتصير الحركة المغربية

صفّاً متراصّاً موحد الوجهة محكم النظام موفق الجهاد في سبيل الوطن. ولكن الحزبيين رفضوا كل هذا زاعمين أن في قبولهم اللجنة المشتركة اعترافاً بنا نحن القوميين. ثم بعد هذا اتخذوا خطة القضاء عليّ مع الشعب فصاروا يجتمعون بالناس في مختلف المدن ويقسمون لهم بمحرجات الأيمان أنني خائن ولكن الشعب لم يسلّم بهذا قطّ فلما تحقّقوا فشل هذه الدعاية المخزية سلكوا معي خطة التقارب والتفاهم فأوفدوا إليّ أفراداً قصد إقناعي بالتخلّي عن رشيد ومولاي علي والشرايبي والقري والكتاني والعودة إلى العمل داخل الحزب وبذلوا الوعود بأنهم مستعدون لقبول جميع مقترحاتي والتنازل لإرادتي فكان جوابي لهم أني فرد من جماعة وأنّي لا أقبل الانفصال عن رجال الحركة القومية ونحن جميعاً إنما قمنا غضباً للحق ونصرة للحق. فإذا كان الحزبيون يرغبون حقاً في العمل معي من جديد فليشمل هذا العمل كل الجماعة القومية وإن كانوا إنما يريدون بذلك مكايدتي قصد فصلي عن تلك الجماعة وإقامة الحجة علي بأني إنما كنت طالب ترضيات شخصية وساع وراء مطامع نفسية فأنا رجل لا تنطلي عليّ حيل المحتالين، ولا يصرفني عن التمسك بالحق كيد المنافقين.

وبهذه المناسبة أذكر أن مكوار استدعاني يوماً إلى الاجتماع به في بستانه بصفرو وبمحضر الأخ عبد القادر برادة وذلك بقصد المذاكرة معي فقبلت ذلك وذهبنا جميعاً في سيارته وقضينا اليوم كله ولم يقصر في الحفاوة بي ولكني علمت أن محاولته إنما كانت مكيدة من النوع المذكور آنفاً وآخراً افتضحت المكيدة إذ

علمت وأنا بصفرو وجود الحزبيين ببستان ج العربي بن عبد الجليل يرقبون عن كثب سير المفاوضة ويترقبون ما تسفر عنه من النتائج التي كانوا يطمعون فيها. ولكنها أسفرت عن فشل مؤامرتهم التي عوّلوا فيها على الطجين كأني رجل يؤخذ بالطواجين وأشباهها. أما مسألة اللجنة المشتركة المقترحة على الحزبيين فيوجد خبرها مثبتاً في جريدة الوحدة المغربية التي نشرت بعض البيانات عن مسألة الخلاف.

ولنذكر الآن المساعي التي قامت بها جماعات كثيرة بفاس وغيرها حباً في إزالة الخلاف بين العاملين.

فقد عمل أناس وجماعات سعت في سبيل القضاء على الخلاف وهو لا يزال في المهد شكر الله فضلهم. وعلى سبيل الاختصار أتعرض هنا لأهم الهيئات الساعية في ذلك.

1 ـ لجنة المرحوم محمد القري وتلامذته من طلبة القرويين: فقد جاء عندي في جماعة منهم وأطلعتهم على وجهة نظري وبعدما علموا كل شيء وسعوا جهدهم مع الفريقين تبين لهم أن الحق بجانب الحركة القومية فنصروا خطتها ثم لم يلبثوا أن قبلوا دعوتها وصاروا كلهم منضمين تحت لوائها.

2 ـ جماعة مؤلفة من ج عبد القادر العلج ومحمد الصميلي والمرحوم علال الهواري. سعى هؤلاء سعياً حثيثاً فمشوا بين الفريقين واستمعوا لحججهما معاً ثم رأوا في النهاية أن الحق مع القومية فانضموا إليها وكانوا من خيرة أنصارها وأخلص العاملين في صفها.

3 ـ لجنة مركبة من الإخوان رشيد الدرقاوي ومولاي على العراقي وعبد الهادي الشرايبي وإبراهيم الكتاني ومحمد بن

عبدالله، وهذه من أهم اللجان أخذت بيدها العمل على محو الخلاف وسعت في ذلك سعياً منظماً حازماً متوخية لزوم الحق والإنصاف والصالح العام، وترددت بين الفريقين وعرفت حجج كل واحد منهما وخبرت خبرة تامة حقيقة الخلاف المجردة عن الأكاذيب والدعاية والسفسطة والمغالطة والتلبيس والخديعة أعلنت انضمامها إلى الحركة القومية إلّا محمداً ابن عبد الله الذي بقي طامعاً في تسوية الخلاف فسالَمَ الفريقين غير أن الحزبيين استغلوا ما كان منصرفاً إليه إذاك من تأسيس مدرسته بالعدوة فوعدوه بجمع الأموال في ذلك وأخذوا يتقربون إليه طمعاً في انضمامه إليهم ولكنه لم يفعل وإن أظهر الانحياز لهم ومنذ حوادث 1937 وخصوصاً بعد خروجه من السجن صار منضوياً تحت لواء الحركة القومية وأصبح من العاملين في مضمارها.

4 ـ لجنة مولاي أحمد الرفاعي والبحراوي من أعيان الرباط. استدعتني هذه اللجنة يوماً إلى الرباط لمواجهة ممثل الحزب، فاجتمعت باليزيدي ليلة كاملة أو تقريباً في بيت البحرواي وكان حاضراً معنا مولاي أحمد الرفاعي وأخوه سيدي الطاهر والأخ أحمد معنينو من سلا. وبعد طول التناظر والجدال مع اليزيدي في نشوء الخلاف وتطوره تبين للحاضرين الحقيقة مجلوة ناصعة وأيدوا وجهة نظري كما عرضتها وَرَامُوا إقناع اليزيدي بها حباً في إعادة الوئام والاتحاد ولكن ممثل الحزب امتنع بدعوى أنه ليس وكيلاً مفوضاً عن الحزب في الاجتماع فردوا عليه بأن الوزاني كذلك لم يحضر الاجتماع بتلك الصفة، ولكن حيث إن المناقشة أسفرت عن اقتراحات إيجابية تصلح أساساً لتسوية الخلاف فلا

بد من أن يلتزم بها اليزيدي ولو شخصياً، كما التزم بها الوزاني وأن يعمل كل منهما مع فريقه حتى تتخذ أساس مفاهمة ووفاق. فأصر اليزيدي على رفضه وعاين الحاضرون سوء آراء ممثل الحزبية، وانفض الاجتماع ومنذ ذلك اليوم أصبح أعضاء لجنة الرباط يعطفون على الحركة القومية وقد تجاوز عطفهم القلوب إلى الأعمال.

5 ـ لجنة السيد أحمد بناني التاجر الكبير بوجدة، جاء يوماً إلى فاس ودعاني كما دعا علال الفاسي لدار بناني بدرب الطويل فتجادلت مع علال بمحضره ومحضر بعض الفضلاء وبعد بسط كل فريق وجهة نظره اقترحت أن لا يكون جدالنا مجرداً عن كل نتيجة فاقترحت على علال أن يكتب كل منا وجهة نظره ويمكن اللجنة من هذه الكتابة تسجيلاً لما نقول وتلافياً لكل إنكار وتردد وإحجام فامتنع علال بدعوى أنه لا ينبغي سلوك الكتابة في الخلاف ولكن الحاضرين ألحوا وختاماً افترقنا على أن نمكن اللجنة من وجهة نظرنا كتابة. وفي الغد حررت بخط يدي وإمضائي وثيقة وبعد أن وافق عليها القوميون أرسلتها إلى السيد أحمد بناني فأرسل منها نسخة إلى علال ليرد عليها. فرد عليها رداً بعث إلي بناني منه نسخة ولما اطلعنا على الرد اقترحنا نشر الجوابين مع صورتهما الفتوغرافية لتطلع الأمة عليهما وتحكم بنظرها في ذلك ولكن الحزبيين سعوا في تلافي هذه الفضيحة واستندوا في هذا على وعد صدر من أحمد بناني التاجر بعدم إذاعة الوثيقتين على الناس كان باتفاق مع الاثنين أي أنا وعلال. وخلاصة الوثيقة القومية أن سبب الخلاف هو الاستبداد الممقوت وأن الوسيلة الوحيدة للتسوية العمل بمبدأ الشورى. وبيان هذا أن الحركة

المغربية كانت تقبض على زمامها جماعة لا تبلغ العشرة وهم الذين ذكروا في رسالة المطالب المقدمة عام 1935 إلى جلالة السلطان والحكومة الفرنسية. ولئن جرى العمل بهذا في بَدْءِ نُشُوء الحركة الوطنية فلا يلزم من هذا أن تظل الأمور هكذا بعد أن تطورت الحركة وانتشرت الفكرة الوطنية وازدهرت النهضة العامة وأصبح رجال الحركة الوطنية يحسون بضرورة تأسيس نظام محكم لها. فلا بد في وضع هذا النظام من إشراك جميع العاملين الوطنيين في سائر مدن المغرب وذلك في مؤتمر عام يضمّ نوابهم الرسميين ويتولى وضع النظام وانتخاب الرؤساء طبقَ مبادىء حرية الرأي ونظام الشورى المفروض عقلاً وشرعاً. وقد عرَّفت الوثيقة القومية العامل بكونه كل مغربي اختبر إخلاصه بالعمل والتضحية فلا يسوغ مطلقاً أن يعمل العاملون منا ويضحوا بأموالهم وأنفسهم، ويخدموا هكذا الحركة ثم يجحد فضلهم ويستبد عليهم في تسيير شؤونها كبيرة كانت أو صغيرة، فالعاملون كلهم أمام الواجب سواء فلهم حقوق تقابل ما عليهم من واجبات وأعظم هذه الحقوق أن يكون أمرهم شورى بينهم. لهذا تدعو الحركة القومية إعادة المسألة شورى بين سائر العاملين في المغرب وهؤلاء ينتخبون في حرية تامة رؤساءهم السياسيين، أما فرض هؤلاء الرؤساء أنفسهم على العاملين وعلى الأمة فلا يجوز أبداً.

وقد رفضت وثيقة الحزبيين بخط علال وإمضائه كل ما تضمنته الوثيقة القومية، وأقرت الاستمرار على العمل بما جرى وهو التمسك بنظام الحزب كما أسس في بضعة أفراد، وأفرغت كل هذا في قالب تصوفي متزمت جدير بأحد مشايخ الطرق. وسبب رفض الحزب العمل بالشورى في تأسيس نظام الحركة المغربية

العامة هو إرادة الاحتفاظ باحتلال المراكز تيقناً بأن في جعل الأمر شورى بين سائر العاملين خطراً عظيماً على تلك المراكز. فالعاملون كانوا ساخطين على الاستبداد الذي كانت تدبر به الأمور العامة، وكانوا يطالبون بالعدول عنه إلى حرية الرأي والشورى ولو علم الحزب خلاف هذا لأسرع إلى قبول العمل بالحرية والشورى، ولكنه لم يفعل للأسباب المذكورة ولأن في العمل بذلك تنازلاً منه للحركة القومية وإقراراً بالهزيمة والانكسار. في سبيل مطامع أشخاصه وأهواءهم ضرب الحزب عرض الحائط بمبادىء الحرية والشورى وداس بالأقدام حقوق العاملين الذين انزوى عدد منهم سخطاً على الحالة وكفراً بالنظام المتبع وهكذا خسرت الحركة المغربية العامة أفراداً كثيرين كانوا يعملون في ميدانها بإخلاص ونشاط وحماس وتضحية وقد مثل هؤلاء العاملون الساخطون فريق المضطهدين المبعدين المنبوذين إما حسداً وإما عدواناً. أخزى الله الاستبداد وكل آمر بالمعروف غير عامل به وكل ناه عن المنكر فاعل له.

5 ـ لجنة الدار البيضاء أوفدت عنها محمد بن كيران ومحمد بن عبد الواحد بن جلون، ومصطفى الغرباوي، ومصطفى بن علي. فلما حلّ هؤلاء بفاس زاروا الفريقين وبذلوا مجهودهم قصد التوفيق بينهما ولكنهم عادوا إلى البيضاء بخفَّي حنين، ثم انضمّوا إلى الحركة القومية إلا ابن جلون فقد بقي محايداً.

6 ـ لجنة طنجة قدمت إلى فاس وترددت بين الجانبين وطمع في جلبها الحزبيون الذين أكثروا في الحفاوة بها وزوروها

ضواحي فاس في السيارة وأكرموها بصفرو وكل هذا قصد التأثير عليها كأن أعضاءها إنما أتوا من طنجة طمعاً في أكل ما لذ وطاب ونحن قد قابلناهم مقابلة جميلة وتناولوا معنا الطعام مراراً ولكنا لم نرم التأثير عليهم بالسفسطة مؤيدة بالطواجين بل حادثناهم كما نحادث جميع الناس واستعملنا في إقناعهم ما كنّا نستعمله مع الناس من الحجج والبراهين. ولما لم يحصلوا على نتيجة لأن الطواجين الحزبية عادلت في نظرهم الحجج والبراهين القومية رجعوا إلى طنجة واتخذوا موقف الحياد في الخلاف.

7 ـ تألّفت في الأخير لجنة ضمت أفراداً من خيرة الشبان والفقهاء والعدول والتجار والملاكين وقد فحصت الخلاف فحصاً واستمعت إلى حجج الجانبين واستشارت كثيراً من ذوي الرأي في فاس وخارجها. وقد علمنا من القائمين بها الأخ عبد القادر برادة الذي كان يتردد بيني وبين علال سائلاً باحثاً بصفته كما قال لنا مندوباً للجنة المذكورة التي بقيت سرية حتى تستطيع القيام بمأموريتها أحسن قيام. وقد أبلغنا برادة بأن اللجنة عازمة على بذل جميع الجهود الممكنة قصد تسوية الخلاف فإما أنها تتوفق في ذلك وإما أنها تشن حرباً شعواء على الفئة الضالة وتحاكمها لدى الأُمة بنشر ملفها بواسطة الصحف والمجلات وغيرها من وسائل النشر والإذاعة ـ وفي الأخير قررت اللجنة عقد اجتماع في بيت عبد القادر برادة يحضره الوزاني وعلال الفاسي نائبين، الأول عن القومية والثاني عن الحزبية وفعلاً ذهبت مع برادة إلى داره بدعوى أنه أراد أن يطلعني على بعض المسائل ولم أكن شاعراً بالاجتماع المقرر فلما دخلت تركني في الغرفة وخرج.

وبعد قليل عاد مع علال الفاسي ثم جاء بعض أعضاء اللجنة فأخبرونا بالواقع فأجبتهم إلى ذلك غير أني اقترحت عليهم تأجيل الاجتماع إلى الغد لأني لا أستطيع البقاء وذلك لوجود وفود القوميين عندي في البيت تلك الليلة قصد اجتماع عام مقرر من الحركة فوقع الاتفاق على ذهابي وإنابة الأخ إبراهيم الوزاني فكان هذا كله وفي الساعة الثانية ليلاً أتاني الأخوان إدريس بن شقرون ومحمد بن المكي بـن زاكور يحملان نسخة من الوثيقة التي سجلت فيها قرارات اللجنة في جلسة تلك الليلة بحضور إبراهيم الوزاني وعلال الفاسي. وخلاصتها أن اللجنة أشهـدت على الفاسي تعهده باسمه وباسم جماعته بحل الحزب والاندماج في الحركة القومية وعقد مؤتمر عام لتقرير النظام الحديث عملاً بمبدأ الشورى الذي كانت تدعو إليه الحركة وجعلته في عنوان الدفاع من جملة مبادئها الأساسية، ولم يعترف علال بما التزم به للجنة الصلح إلا عندما تحقق من نجاح الحركة القومية الباهر خصوصاً بعد صدور عمل الشعب والدفاع وميل الشعب إليهما. ومما دل على هذا بصورة لا تترك مجالاً للشك إقبال الشعب على عمل الشعب والدفاع فقد كان يتهافت عليهما تهافتاً عظيماً في حين أنه كسدت الأطلس والعمل الشعبي كساداً مفرطاً وقد عمل الحزبيون فـي فاس لتلافي هذا فحظروا على شيعتهم قراءة الصحف القومية في حين أننا كنا نحض أتباعنا على قراءة الأطلس والعمل الشعبي، إذ بالضدّ تتميز الأشياء، وبالرغم عن دعاية الحزبيين لم تفتر طلبات الباعة والمشتركين حتى كنا نزيد في كل يوم من الطبع وقد بلغ الدفاع عشرة آلاف في كل أسبوع. ثم قال لي الأخوان المذكوران: إن

اللجنة اشترطت كتابة على علال وذلك تنفيذاً لانخراط الحزبيين في الحركة القومية أن نضرب لهذا موعداً في مركز الحركة بالقطانين ثم يأتينا علال وأصحابه معلنين حل حزبهم وطالبين الاندماج في الحركة فأجبتهما بأننا لا نقبل تنفيذ هذا الشرط هكذا لأن فيه مذلّة لأولئك الإخوان ونحن لا نريد أن نؤسس الصلح على أساس الغالب والمغلوب كما أننا لا نرضى لغيرنا ما لا نرضاه لأنفسنا لهذا اقترحت عليهما أن أدعو أولئك الإخوان إلى بيتي بقصد تناول غذاء أو عشاء فيأتوننا مكرمين محترمين ويحلون في البيت محل ضيوف محتفى بهم وفي وسط هذا الجو الودي وهذه الحفاوة يتم الصلح المرغوب فيه، وأما المؤتمر المقرر في وثيقة اللجنة فرأيت تأجيله أشهراً لأن في العجلة خطراً على الاتحاد الجديد، فلا بدّ من الانتظار مدة كافية تخمد فيها الأحقاد وتضمحل الشحناء من القلوب يقصد منها نسيان الخلاف وما جر إليه سابقاً وبمجرد ما تعود المياه إلى مجاريها ويرجع الحق إلى نصابه نعقد مؤتمراً عاماً يحضره جميع ممثلي الحركة المغربية العامة ويكون قائماً على أساس الشورى وممثلاً خير تمثيل للرأي السياسي الشعبي في المغرب. فتقبل الأخوان هذا الاقتراح خير قبول وأظهرا من الفرح والثناء ما لا مزيد عليهما وتناولت منهما النسخة وعادا إلى اللجنة ليخبراها بنتيجة سفارتهما وفي الغد اجتمعت الحركة القومية لدرس الموقف الجديد وصادقت على الخطة التي اقترحتها بعد عرضها على جميع فروع الحركة بالمغرب عملاً بمبدأ الشورى وعدم الاستبداد ورعياً للنظام المقرر في الحركة. وفعلاً سافرت إلى المدن بقصد عرض

مسألة الصلح واطلاع رجال الحركة القومية فيها على الوثيقة وما يتعلق بها وصادف أنني ما حللت بالبيضاء حتى قرأت في الصحف خبر ما وقع بالخمسيات. فاضطررت إلى الرجوع لفاس استعداداً للطوارىء وما وصلت لفاس حتى أخذت الحكومة تنفذ خطة المقاومة فاعتقلت الفاسي ومكوار وابن عبد الجليل. ونحن عملاً بما هو مقرر في سبيل تسوية الخلاف وإبرام الصلح على أساس الوثيقة المذكورة آنفاً. أحضرنا ابن إدريس والهاشمي إلى بيتي وأعلنا لهم تضامننا الكلي في ذلك الموقف ولما اعتقلا ذهبت إلى مركز الحزب بالنواعريين وألزمت من كان مكلفاً به بإغلاقه، اعتباراً لأنه لم يبق آنذاك إلّا حركة مغربية عامة مقرها بيتي بدرب بوحاج وكان من هذا كله أن اتخذت الحركة القومية موقفاً بارزاً في حوادث 1937، وكان أكثر ضحايا بطش الحكومة من القوميين الذين أبلوا في تلك المعركة بلاء حسناً وقد استمرت الحكومة تبطش بالقوميين طيلة سنوات وذلك سجناً ونفياً وضغطاً وقساوة. أما أعضاء اللجنة المتوسطة في الصلح فقد انضموا بدورهم إلى الحركة القومية وفيهم الفقية العدل سيدي عبد السلام كنون وابنه سيدي محمد وجميع من تدخلوا في مسألة الصلح، وانضموا إلى الحركة القومية. لم يفعلوا هذا إلّا علماً منهم بأن الحق في جانبنا. وهذه الجماعات كلها وهي متألفة من خيرة الناس شباناً وكهولاً لايمكن أن تكون قد اجتمعت على باطل وتواطأت على منكر. وإنما الحق أحق أن يتبع.

إعلان التضامن عملاً بالقول: عند الشدائد تذهب الأحقاد

وبالقول المشهور: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. ونحن أعلنا التضامن إطاعة لواجب القومية وعملاً بفضيلتها ـ ولو كان اتخذت الحكومة مع الحركة التدابير التي نفذتها على الحزب لما تضامنت شيعته معنا ولارتاحوا لبطش الحكومة قائلين: أراح الله منهم البلاد والعباد. وقد كانوا يمثلون الحزبية بروحها وعصبيتها وأباطيلها شر تمثيل. ولا زالوا إلى يومنا هذا ورواياتهم الشريرة لا تفتر، وهم معنا كل يوم بل كل ساعة في شأن، ولكننا لا نزداد إلاّ ثباتاً على الحق في كل محنة، وإيماناً بأن البقاء للأصلح، طبقاً لناموس الأكوان والمخلوقات من جماد وحيوان وإنسان، سنّة الله في خلقه.

وقد تركت الحكومة للحزب جرائده ومركزه كما تركت للحركة القومية جرائدها ومركزها وإنما منعت الحزب ومركزه لأنهما أُسِّسا بدون إذن الحكومة وبالرغم عن قوانين الحكومة وقد اعتبر هذا تحدياً من الحزبيين لها وأعطوها الحجة عليهم بتحليف الناس على المصحف جهاراً الأمر الذي اعتبرته الحكومة مؤامرة موجهة ضد حياتها، إذ ذلك إنما يصدر من الجمعيات السرية التي تأخذ القسم على أعضائها وتروم بذلك العمل لقلب الحكومة القائمة، ولما علم رؤساء الإدارة المذكورون من أجوبتي أنني أروم الدفاع عن الحزب سألني دالجي عن سبب هذا ونحن فريق دون الحزب. فأجبته بأننا لسنا فريقين وأن ما ينعت بالخلاف ليس هو كذلك، وإنما كل ما جرى إلينا مناقشة داخلية محترمة لا تهمّ سوانا. إننا صفٌّ واحد في السرّاء والضرّاء فأسقط في يد الحاضرين ولما علم القوميون أجوبتي وافقوا عليها وأكدوا وجوب التضامن مع الحزب إن أُلقي

القبض على أعضائه وهكذا قرّرنا التضامن.

وزيادة على البيانات المتقدمة ألفت نظرك إلى أنك تجد كتابات حول الخلاف في جريدة الوحدة المغربية ومن تلك الكتابات بيان نشرته الحركة القومية عن نشوء الخلاف فارجع إليه إن أردت وإني لم أقصد بما كتبته لك في هذه الرسالة وفي التي سبقتها بتدوين تاريخ منظم متسلسل يستقصي جميع تفاصيل الخلاف فهذا عمل طويل لا يسعه نطاق الرسالة والرسالتين بل يحتاج إلى سفر كبير وإلى اعتماد وثائق ليست هي الآن تحت اليد وإنما كان قصدي مما كتبته لك أن أجعلك تلم ولو إلمامة خفيفة بجوهر الخلاف وأهم التطورات الطارئة عليه وأرجو أن أكون وفقت إلى ذلك إحقاقاً للحق ونقضاً للباطل وفي المثل: جولة الباطل ساعة وجولة الحق إلى قيام الساعة.

بقي علي بعد هذا أن أتحدث قليلاً عن الأسباب التي جعلتنا نعتصم بدعوة القومية المغربية وننصرها بكل ما نستطيع من إخلاص وتفان وتضحية. فتلك الأسباب ترجع كلها إلى أن الحركة القومية كانت فتحاً جديداً كبيراً تطورت معه القضية المغربية إذ خرجت من الغموض والفوضى إلى الصراحة والنظام. وبيان هذا أننا عند إنشاء الحركة أبينا إلّا أن تكون قومية بهذا سميناها حركة لا حزباً. ومن جهة أخرى فالحزب نظام تمنعه القوانين النافذة في المغرب، فلم يكن إذاك من الحكمة والسداد والمصلحة أن نخالف القوانين، صالحة كانت أو فاسدة، وأن نتحدى بهذه المخالفة قوة الحكومة التي وجب أن نحسب لها حسابها وقد جرب الحزبيون أنفسهم هذه القوة يوم أسسوا حزبهم واتخذوا له

مراكز معلومة وجعلوا للانخراط فيه بطائق خاصة إلخ فقد أتت على كل هذا قوة الحكومة في أقل من لمح البصر ولم يستطيعوا له رداً ولا دفعاً. فكان في هذا درس وعبرة.

قلت إن الحركة القومية كانت فتحاً جديداً ذلك أنها لأول مرة في تاريخ النهضة الوطنية المغربية أعلنت للأمة أصول هذه النهضة ورسمت لها مناهج العمل، ووجهتها التوجيه الصريح الصالح فأصبحت في المغرب قوة عاملة بالحق وللحق وحده. وقد أعلنت هذه القوة عن نفسها خصوصاً بعد صدور جريدة الدفاع التي ـ ولا فخر ـ كانت هي الأولى من نوعها في المغرب وذلك بما تجلى فيها وبها من الحقائق السامية والبديهيات فيما بين الحقوق القومية والواجبات المغربية.

نعم صدرت جريدة الدفاع فكانت اسماً طابق مسماه وسارت سيرها تهدي للذي هو أقوم عملاً بقوله عز وجل: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾، وقوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير﴾... إلخ. كانت الدفاع لسان حركة جعلت شعارها: نموت ليحيى الوطن. فالجيل المغربي الحاضر إنما هو جيل تضحية في سبيل الحق، هذا ما يجب أن يدركه كل فرد منّا ويعمل به كل واحد من العاملين. وقد بررت الحركة القومية شعارها فكان أنصارها أكثر العاملين تضحية وثباتاً في المحنة والبلوى ﴿رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه﴾ كانت حوادث مكناس الدموية إثر صدور العدد الأول من الدفاع ـ وكان القوميون هم فوارسها الأبطال وجندها الكماة. ثم كانت مظاهرات أكتوبر 1937

فكانت للقوميين فيها اليد الطولى وتحملوا فيها أعظم المسؤليات وكانوا فيها أكثر الناس تضحية ومفاداة. ثم كانت حوادث الاستقلال سن 1944 فكانت للقومية فيها مشاركة فعّالة بل إن أكثر الضحايا من القوميين ونحن لا نذكر هذا إلّا إشارة إلى هذه الحقيقة والحركة القومية إنما تقوم على الدعوة إلى الواجب وتنصر الواجب بالبذل والتضحية كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

وكما جعلت الحركة القومية شعارها: نموت ليحيى الوطن فقد أعلنت للناس كافة مبادئها الأساسية التي هي: الإسلام، والعروبة، والوطن، والعرش، والشورى.

الإسلام قد رضينا ما رضيه الله لنا إذ يقول: ﴿إن الدين عنه الله الإسلام، اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾. فنحن قوم ـ كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قد أعزّنا الله بالإسلام فلا نطلب العزّ في غيره.

ويجمعنا إذا اختلفت بلاد ثبات غير مختلف ونصر
(شوقي)

العروبة: كيف لا نعتصم بأمر العروبة ونحن نمتّ إلى العرب بأسباب شتى؟ فنبينا أفضل العرب، والقرآن عربي مبين، ولغتنا عربية، وحضارتنا عربية، وتاريخنا طافح بمآثر عربية، وباختصار كيف لا نعزز إسلامنا بدعوة العروبة والعرب مادة الإسلام كما قال عمر بن الخطاب؟.

الوطن: نحبه ونتفانى في نصرته عملاً بالقول المأثور: حب الوطن من الإيمان.

العرش: نتمسك به ونخلص لصاحبه الولاء عملاً بقوله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾. ثم إن في التمسك بالعرش وإخلاص الطاعة لوليه وصل الحاضر بالماضي، وأقدس من يمثل الوحدة القومية المغربية وأعظم ضمان لها، وأقوى عماد ترتكز عليه نهضة الأمة في الحاضر والمستقبل. فالعرش إنما هو صورة مصغرة للوطن بل هو خير رمز للوطن في حياته ونهضته.

الشورى: هي أفضل نظام سياسي هدى إليه العقل وأوجبه القرآن الكريم إذ يقول: ﴿وشاورهم في الأمر، وأمرهم شورى بينهم﴾. فهذه المبادىء: الإسلام، العروبة، الوطن، العرش، الشورى هي الأصول التي قامت عليها الحركة القومية ودعت إليها دعوة جهرية جريئة وسعت في نصرتها سعياً كله إخلاص وتفان وتضحية. أما الغايات التي اتخذتها الحركة القومية وأعلنتها في جميع أعداد جريدتها الدفاع فهي في الداخل: أحرار في بلادنا، كرماء لضيوفنا، كفر بالسلطة الأجنبية قول عمر: متى استعبدتم الناس. وبهذا جهرت الحركة القومية بأن غايتها تمكين الأمة من نيل الحرية والاستقلال مع معاملة الأجانب بصفتهم ضيوفاً لا سادة وفي الخارج: القيام بالواجب نحو الجامعتين العربية والإسلامية، فنحن بالرغم عن اقتحام المدنية الأوربية علينا أبواب الوطن وفرضها على رقابنا ـ موقتاً ـ نير السيطرة والاستعباد، لا نجحد أصولنا ولا نستدبر مباعث عزنا، بل لا زلنا نعتبر أمتنا المغربية قطعة من مجموع، وجزءاً من كل، وإنّما هذا المجموع وهذا الكل الجامعتان العربية والإسلامية.

لم تكتف الحركة القومية بإعلان مبادىء لها وغايات بل صرحت بأن لها كذلك أعداء ألدّاء عبرت عنهم بالاستعمار، والاستعباد، والاستبداد، والضعف، والجهل.

أما وسائل العمل فصرحت الحركة بأنها الاعتماد على النفس واستمداد العون من الله.

تلك مبادىء القومية وغاياتها ووسائلها وشعارها والحركة القومية لم تقتصر على المجاهرة بها مجرداً بل عملت بمقتضاها في القليل والكثير من أعمالها ومشاريعها. وفي جريدتي الدفاع وعمل الشعب خير مقنع للباحث:

هذه آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار

وإن شئنا على ذلك مثالاً فليكن هو: ميثاق الحقوق القومية الذي نشره الدفاع في سلسلة من أعداده. فهذا الميثاق يصح أن يكون دستور الأمة المغربية المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال. فالحركة القومية هي التي تولت أولاً أي منذ تسع سنوات الجهر بطلب الحرية والاستقلال فقد دعت إلى نظام الشورى، وأعلنت الحرب على الاستعمار والاستعباد والاستبداد، واتخذت نداء لها: أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا وعززت كل هذا بمشروع دستور هو ميثاق الحقوق القومية.

هذه حقيقة الحركة القومية منذ نشأتها، فهل عمل الحزب المناوىء لها شيئاً من ذلك؟ فهذه جريدة الأطلس وهذه جريدة العمل الشعبي أيضاً، هل جهرتا بشيء مما جهرت به جريدتا الحركة القومية وبالأخص الدفاع؟ خير جواب عن هذا السؤال

يكون في المقارنة بين جريدتي الحركة وجريدتي الحزب.

وبالرغم عن هذا لا يفوتنا أن نذكر هنا أنه وقتما كانت الحركة القومية تعلن أن من مبادئها الأساسية التمسك بالإسلام والعرش أدلى عمر بن عبد الجليل واليزيدي بصفتهما نائبين عن الحزب في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي بتصريح مفاده أن حزبهما مستعد لتأسيس حكومة اشتراكية بالمغرب، ووقتما جعلت الحركة القومية إحدى غايتيها القيام بالواجب نحو الجامعتين العربية والإسلامية، وهبت عملاً بهذا الوجب المقدس للتضامن مع فلسطين العربية المسلمة الشهيدة فوزعت المناشير وتظاهرت سلمياً في بيوت الله وأعلنت مشاركة المغرب لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى، في هذا الوقت نفسه، قام الحزبيون بمعارضة الحركة القومية وراموا صد المسلمين بالقوة عن تلبية ندائنا والدخول إلى المساجد بقصد المشاركة في التضامن مع إخواننا العرب المسلمين في سائر الأقطار ﴿ ومن أظلم ممّن منع مساجد الله أن يذكر فيه اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلّا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب مهين ﴾ وهكذا حاول الحزبيون ما عجز عنه اليهود والصهيونيون بل رأينا الحزبيين يوالون زعماء الصهيونية من رهط لوكاش وأضرابه ويحتفون بهم على مرأى ومسمع من الملأ ويسجلون هذه الحفاوة في جرائدهم.

في المنفى لله وللوطن
1946 - 1937

في السجن بفاس.

ألقي القبض عليَّ في 29 أكتوبر 1937 فبقيت بمحكمة الباشا ثلاثة أيام كان يزورني أثناءها الكمندار (كوجي) (Coget) المندوب المخزني... في الاصطلاح الرسمي الجاري وفي كل مرة كان الزائر يحمل إليّ الجريدة ويحادثني في الماجريات. ومما صرح لي به أن وجودي بالمحكمة إذاك إنما كان مؤقتاً وأنه من المتوقع إطلاق سراحي بمجرد ما يسود الاطمئنان في المدينة وقد داخلني من هذا التصريح ريب وصرت أتساءل عما وراءه من خبايا وخلفيات وإن ما اكتنفني في تلك الأيام من المجاملات والمصانعات لزادني ريبة وتساؤلاً وقد دلت قرائن الأحوال على أن ذلك كله إنما كان من قبيل المكر والخديعة قصد ضعضعتي في المبدأ وقهقرتي في الموقف والخطة، ساء ما كانوا يظنون، وحيل بينهم وبين ما يشتهون، وهل بعد الحق إلا الضلال؟ ـ مرت تلك الأيام بمكرها وكيدها وأنا والحمد لله على بصيرة وهدى فأيقن الظلام بفشل مَؤامَرَتِهِمْ. وكانت نتيجة هذا أن أتانا ذات ليلة نفر من الشرطة الفرنسية مصحوبين بخليفة الباشا فساقوني في سيارة إلى السجن مع الضحايا الآخرين الذين عذبوا في مركز الشرطة

الكوميسارية شر عذاب وبعد أيام نقلنا جميعاً مقرنين في الأصفاد إلى البرج القديم بظهر الخميس وذلك بقصد محاكمتنا لأنه كما قال الباشا بمحضر المندوب «ثبت عند المخزن أننا وطنيون» وكنت أول من نادوا عليه ولما وصلت إلى حجرة الحكم استقبلني المندوب بمجاملته المعهودة وقال لي: إنني لا أحاكم مع الآخرين وإن مسألتي موقوفة إلى أن يعود المقيم نوجيس من باريس حيث ذهب للمذاكرة مع الحكومة الفرنسية. ثم أمر البوليس العسكري (الجندرمة) «بمرافقتي» إلى السجن فلما انصرفنا سلسل الضابط الرئيس يمناي مع يسراه وركبنا سيارة كبيرة (كاميون) مع لفيف من الجندرمة وفي أثناء الطريق إلى سجن عين قادوس أخذ قريني في الصفاد يحدثني حديث أنس ولطف ويظهر التأسف على ما صار، والتحسر على وجودي مع أولئك «الهمجيين» قلت له: لا داعي للتحسر مطلقاً لأني غير آسف ولا حسير على نفسي وكفى أن تعلم أني أبو عذر هذا الأمر كله وقد تحملت جهاراً ورسمياً جميع ما فيه من تبعات ومسؤوليات وزيادة في الإيضاح أعَرفك، بأني فلان صاحب «عمل الشعب». فكان هذا الجواب في آذان السامعين من باب ما قل ودل وقد استتب أثره في نفوس «حفظتي» الذين لم ينبسوا ببنت شفة مكتفين بهز الرؤوس وتبادل النظرات.

بعد ساعات عاد المعتقلون من «محكمة التفتيش» الباشوية الاستعمارية وقد حكم عليهم بأحكام مختلفة عقاباً لهم على جريمة الوطنية باسم المخزن لا باسم السلطة للاحتلال، قاتلهم الله أنى يوفكون! وقد اتضح لي إذاك أن نقلي إلى البرج مع

المتهمين إنما كان على سبيل المكيدة فإن السلطة الغاشمة أبت أن تحرمني مشاهدة تلك الرواية البوليسية وما رافقها من المناظر العسكرية والمواقف الإرهابية والأساليب الشرطية التي من شأنها أن تفت في عضد «المعارضين».

ثم بعد يوم أو يومين أُخذ جميع المعتقلين إلى الصحراء حيث نزلوا كولميمة التي أعدت لهم سقراً وجحيماً. وأما أنا فبقيت أياماً بالسجن في انتظار أوبة الطاغية نوجيس وفي تلك المدة لم تفتر عني مكايد الظالمين فأحياناً كان يحدثني الحراس الفرنسيون أحاديث يبدو عليها الكيد من ذلك قول أحدهم لي مرة: إنكم ستصادفون في هذه المرة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب رجل. وصادف هذا الحديث رجوع نوجيس من باريس وقد نزل بمطار فاس فأعطى الأوامر في شأني وفي الليلة جاءني رئيس الجندرمة مع شرطيٍ وساقوني في السيارة إلى القطار الذي أعدت فيه مركبة خاصة لنقلي إلى البيضاء ثم مراكش. وقبل مغادرة القطار لمحطة فاس سمعت الكوميسار رئيس إدارة الأمن يقول لزبانيته: كيدوه (Manoeuvrez - le) ولكن لم يقع شيء من هذا وإنما كانت أحاديث شتى عن السياسة المغربية وفرانكو والحوادث العالمية ومما قاله لي أحد الزبانية: ما أطولها من مدة! عشر سنوات! فأجبته: لا عبرة عندي بالزمان ومرحباً بالمحنة، ولو طالت، في سبيل الغاية. وفي كل محطة يرسو فيها القطار يصعد نفر من الشرطة بقصد التحقق من وصولنا «سالمين» فلعل السلطة كانت تتخوف من هجوم قصد إفلاتي من يد الزبانية أو كانت تخشى مني التمرد والفرار من قيد الأسر.

ومما يؤكد هذا ما أوصاني به رئيس الأمن بفاس من تسهيل المأمورية على الموكلين بي في السفر وعدم ارتكابي الشدة معهما لأنهما سيقابلان كل شدة بمثلها. ومن مراكش نقلت في سيارة بوليسية إلى أكدير حيث قابلني رئيس مكتب الاستعلامات مقابلة جميلة جداً وقد طلب مني أن أبيت في دار فقيه المكتب نظراً لرمضان فقبلت ذلك ولكنه أمر سراً من ساقني إلى مأوى دراجات وآلات أصحاب المطافىء وهو عبارة عن كراج مغبر مسقف بالزنك وبداخله مخدع مظلم «مفروش بحصير بال فقضيت هناك ليلتي وبجابني الحارس بسلاحه وقد أهديت مخدة محشوة بالرمل فتوسدت حذائي مع بعض حوائجي وفي الصباح أردت أن «أشكر» القبطان على «حسن ضيافته» ولكنه اختفى اختفاء. وواضح من تلك المعاملة التي بدأت بمصانعة وانتهت بمخاشنة أن السلطة المحلية من تلقاء نفسها أو بإشارة من غيرها كانت تريد كيدي وضعضعة قوتي المعنوية التي بالعكس زادت بذلك شدة وصلابة. وفي تزنيت قابلني القبطان دوبا (Dupas) مقابلة جميلة وعمل جهده لتطييب خاطري محاولاً تبرئة صاحب أكادير من تلك الخشونة التي لم تكن مقصودة ـ كما زعم ـ والتي نسبها إلى سوء فهم المخازني لأوامر الرئيس! وبعد عشرة أيام قضيتها في «ضيافة» الإدارة المحلية توجهت إلى منفاي الأول بأسا في أقصى سوس، ولما قربنا من أسا أشار الضابط رفيقي بيده إلى الحصن قائلاً: ذلك هو مقرك والمدة التي ستقضيها هناك مقيدة بك. ففطنت للدس والمكيدة وصحت في وجهه: ماذا تعنى بذلك؟ فلما أحس غضبي وسخطي أخذ يتمتم في الكلام وينفي عنه سوء القصد نحوي.

وقتما تقابلت مع القبطان واطلع على الرسالة الرسمية التي دفعها له الضابط علمت من تصريحاته أن سبب نفيي هو تضامني مع علال. فقلت له: إني على بينة وبصيرة من كل ما فعلت J'ai pris toutes mes responsabilités en toute connaissance de cause. مكثت أربعة عشر شهراً ثم حررت رسالة إلى القبطان المذكور أسأله رفع احتجاج على إطالة نفيي ظلماً وعدواناً ومع مطالبتي السلطة من تمكيني من حرية نفسي. وفي الغد استدعاني القبطان وتحدث لي عن الرسالة قائلاً: إنه اجتمع في الرباط قبل ذلك بأسابيع بالجنرال نوجيس الذي سأله عني فقصَّ عليه خبري وقد صرح له نوجيس أنه مصمم على عدم إرجاعي من الجنوب قبل خروج رفقائي من السجن أي قبل السنتين المحكوم عليهمْ بها. وبعد سكوت أردف القبطان هذا بقوله: اللهم إلّا إذا قبلت أن يملي عليك الجنرال شروطه، فقلت له: إني لم أكتب لك رسالة توبة ولم أطلب فيها عفواً من أحد وإنما كتبت لك محتجاً ومتظلماً ومتنصفاً لا غير وأنت واسطة في ذلك بيني وبين إدارة الرباط فارفع كتابي إلى من يهمهم الأمر وكفى. فقال: إنه يرى ذلك عبثاً ما دام يعلم موقف المقيم. وإثر هذا حدثت بيننا مشادّة كلامية كادت تفضي إلى ما لا تحمد عقباه وقد تجمهر القوم حول المكتب يتسمعون لنا وإلى ما يقوم فيه من الخصومة الصاخبة. ولما دخلت مسكني حررت رسالة طويلة بعثت بها إلى القبطان احتج على تصرفه وامتناعه من رفع طلبي إلى المراجع العليا وما قلته له وخلاصته إني لم أكتب ما كتبت لتضعضع في نفسي وقهقرة في خطتي وهزيمة في موقفي وبعبارة لست مغلوباً يجثو

على ركبتيه أمام الغالب ذلة وصغاراً وندماً وتوبة وطلباً للعفو والسماح. بل أنا ضحية ظلم واضطهاد وطالب حق وإنصاف. وقد عتبت على القبطان موقفه الذي لا يليق بضابط يقدر الشرف حق قدره، وانتقدت خطة السلطة الفرنسية التي تسير في الواقع سيرة تخالف الدعاية الفرنسية كما يروجها رجال فرنسا من ساسة وكتاب وعلماء داخلاً وخارجاً. وفي الغد استدعاني القبطان بمحضر ضابط كان ضيفاً عنده، وعرفني بتسلم رسالتي ووعدني الجواب عنها في الوقت المناسب! وبهذا أخر أمرها إلى يوم البعث والنشور. وقد أخرسه الحق في هذه المرة بعدما أنطقه الباطل في المرة الأخرى.

مضت السنتان وخرج أصدقائي من السجن فظنَّت السلطة الغاشمة أن تلك فرصة سانحة لتجديد مكايدها عساها تظفر بمنيتها، فقد افترضت أنني كنت أتطلع إذاك إلى نيل حريتي كسائر رفقائي فأرادت أن تستغل هذه النفسية للفت في عضدي وتحطيم معنوياتي. والخلاصة أنها بدل أن تمكنني أيضاً من الحرية أو على الأقل تحسن حالتي في المنفى قد عمدت بالعكس إلى التشديد عليَّ بقدر ما تستطيع فسلبتني شبه الحرية التي كانت عندي بالمنفى وحبستني في حجرتي تحت مراقبة الجند المسلح، وقد طال هذا الضغط والاضطهاد خمسة أشهر قطعت فيها كل صلة بالسلطة المحلية سخطاً واحتجاجاً ومرة جاء الكولونيل شاردون حاكم تزنيت إلى أسا، فحاول أن أراه فرفضت ذلك رفضاً ثم لم يجد مناصاً من استدعائي لمقابلته فلما تقابلنا ـ وقد ذهبت إليه من الحجرة إلى المكتب داخل الحصن وأنا

مكتنف بالحرس المسلح. صرح لي أمام ثلاثة ضباط من حاشيته بأن أسا عبارة عن مطهر يتطهر فيه الطالحون من الخطايا والذنوب قبل أن يصعد بهم إلى الجنة. (Assa est un purgatoire d'où l'on monte au Paradis). فأجبته بأني لا أعتقد مسألة المطهر لأنها خاصة بالنصرانية وأنا مسلم حنيف، ومن جهة أخرى فأنا لا زلت شاباً أي أن الزمان يتسع أمامي للتفكير في شؤون الحياة الأخرى. وبهذا اعترضت للكولونيل لأنه رجل مسن هرم. وقد فطن الحاضرون لهذا التعريض فابتسموا خفية ونظروا إلى الرجل خلسة.

خمسة أشهر بأقة:

بعد أشهر نقلت من أسا إلى أقة حيث مكثت خمسة أشهر فقط وفيها رفع عني ذلك الضغط وتلك الحراسة. وقد أسكنني القبطان في دار عصرية جميلة ذات روض صغير وأخذ يلين بأجناحه ويرفق بي ما وسعه الرفق وكان يتوهم باطلاً أن هذه الملاطفة ستليننى إلانةً. وقد ظهر القصد من هذه الخطة المداهنة عندما أصبح يكيدني ببعض الجرائد العربية كالمغرب والوداد والتقدم وكلها كانت في ذلك الوقت (1940) مليئة بالتملق للسلطة بل بتمجيد فرنسا والتسبيح لها. وأن جميع تلك الكتابات الدنيئة المخزية لكانت تفعل في نفسي فعل الحوازّ في الأفئدة. ومرة أهدى لي القبطان عدداً من السعادة يتضمن مقالاً للهاشمي الفيلالي عن حضارة فرنسا في أرفود وكله إطراء لفرنسا وثناء مفرط على مآثرها التمدينية بتافيلالت فكان هذا المقال صدمة عنيفة رُجت لها نفسي رَجّاً، وبهذا خاصة اختلط عليّ الحابل بالنابل وصرت حائراً لا أدري

ماذا جرى حتى أصبحت أقرأ لدعاة الغيرة والإخلاص «مدائح» يطري بها أعداء الملة والوطن، وإنما كانت كلها في الحقيقة صفعات ولطمات في وجه الشعب المضطهد ووصمات وطعنات في صميم الشّرف.

وللّه در محمود سامي البارودي حيث يقول:

وفي ذل خوف الموت كانت حياته
أضر عليه من حمام يؤده
واقتل داء رؤية العين ظالما
يسيء ويتلى في المحافل حمده
عفاء على الدنيا إذ المرء لم يعش
بها بطلاً يحمي الحقيقة شده
فإما حياة مثلما تشتهي العلا
وإما ردى يشفي من الداء وفده

نعم، قد بلغ الغم بي أشده فقبعت في بيتي مدة أربعة أشهر ونصف حتى راب أمري السلطة المحلية التي لم تلبث أن قلبت لي ظهر المجن وقد منعت السلطة العليا والدي من زيارتي بأقة كما امتنعت من الترخيص لخادم صغير يأتيني من فاس. وكل هذا إنما فعلته رغبة في عزلتي وحرماناً لي من وسائل الاطلاع على حقيقة الأحوال بالمغرب. ولما لم تنجح في مكايدها معي عمدت إلى إخراجي من الدار الجميلة وإسكاني بمحل مظلم وسخ في زاوية مهملة من الحصن فامتنعت من ذلك امتناعاً واشتدت الخصومة بيني وبين القبطان في ذلك.

وأخيراً لما أيقنت السلطة الغاشمة بحبوط مكايدها، وأعياها

أمري، وأيست نهائياً من اعترافي لها بالجميل وتقديري لرفقة أقة بعد شدة أسا أرادت أن تسلبني تلك النعمة وذلك الليان وتعيدني إلى حياة قسوة لم يكن لي بها عهد قطّ.

تسعة أشهر بتاكونيت:

انتقلت من أقة إلى تاكونيت بأقصى درعة، وفي طريقي إليها حللت أياماً بأكادير تيسينت حيث كادني صاحبها بما شاء، ثم قضيت يوماً وليلة بفم زكيط وقد رأيت فيها لوناً آخر من الكيد والاحتيال.

نزلت تاكونيت وفيها عوملت معاملة ما رأيت أشد وأسوأ منها فساعة وصولي مددت يدي للقبطان فسحب يده وإثر هذا جرت بيني وبينه مشادة كلامية ثم أمر أحد المكلفين في الإدارة بمرافقتي إلى سكناي (Conduisez - le dans ses appartements) فأسفر الحال عن قسم من المستشفى القديم بداخل الحصن وليس فيه فراش ولا حصير بل هي الأرض عارية كما خلقها ربها، ولما طلبت الفراش اللازم امتنع القبطان وبعد مشادة أكثر من الأولى كادت أن تفضي إلى التماسك بالأيدي أمام الحرس الشاكي السلاح جيء إليّ بسرير عسكري ومكتب بديع وكرسي يناسبه ثم طلبت الأكل فأجبت بالرفض وأعطيت الأوامر الصارمة لجميع الناس داخل الحصن بعدم الاقتراب مني وعدم إسعافي بشيء. وهكذا بقيت يومين جائعاً بعد هذا. وسمع بعض الناس خارج الحصن بحالتي فبعثوا إليّ سراً مع الخويدم شيئاً من التمر والرغيف فأعطيت أكثره للولد لأنه لم يطق صبراً على الجوع وأخذ يبكي وطلب مني رده إلى أهله بأقة، ومرة أرسلته للإتيان بماء

للشرب فسأل عن البئر فلم يدله أحد عليها خوفاً من سوء العقاب. وفي اليوم الرابع من حلولي بتاكونيت أتى القبطان لوبران (Lebrun) (اليوم كولونيل رئيس مكتب الناحية بمكناس) ولما زارني في مسكني قال لي: طالما كنت شديداً قاسياً (Dur) ولكن تدبر حالتك اليوم وقارنها بحالتك أمس وفكر في عاقبة الأمور فاستوضحته مغتاظاً فلم يجب وانصرف مسرعاً، ولست أدري هل سفر لوبران وهو إذاك موظف بإدارة الشؤون السياسية كان مجرد صدفة واتفاقاً. وقد قاطعت القبطان مدة شهر فكان يمر على مقربة مني دون أن ألتفت إليه ومرة جاء الجنرال مارتان حاكم مراكش ومر مع حاشيته قريباً مني فلم ألتفت إليه كذلك ولما ضاقت السلطة المحلية ذرعاً بهذا الموقف السلبي جاءني القبطان يوماً وفاتحني سائلاً إياي بكيفية يبدو عليها الشدة والاستغراب قال لي: وأنت ألا يحصل لك قنوط؟ فقلت له: الأمر ما ترى وماذا جرى حتى أقنط؟ فأخذه العجب من أمري خصوصاً وأنه كان يعلم المواقف التي مررت بها والتي من شأنها أن تهدّ نفوس الأقوياء والجبابرة هدّاً، بعد هذا تحسنت العلائق بيننا بسبب ما أظهره القبطان من الملاينة والمجاملة حتى صرنا نتهادى الجرائد والمجلات ولذائذ الأطعمة. وكثيراً ما كان يلقاني عشية قرب عشية، فنتحادث في السياسة المغربية والعالمية وباختصار رأيت من بعد التنافر الأول ما كاد ينسيني الخشونة الأولى التي كانت على الراجح مدبرة على سبيل المكيدة. ومرة ذهب إلى الرباط ولما عاد أفضى إليّ بحديثه مع شخصية ممتازة كبرى كما قال: فقد سألته عني وعن رأيي في الحوادث الوقتية ولعل هذا كان

يعني مسألة الهدنة بين ألمانيا وفرنسا واحتلال الأولى لأرض الثانية إلى غير ذلك من الحوادث المعروفة إذاك. وكل هذا إنما كان مقدمة لاقتراح شخصي كما دعاه وهو قوله: إذا كتبت لي بقول لين رأيك في السياسة المغربية فإني أعدك بالتوسعة عليك (Un Certain élargissement) فأجبته: هذه سبعة أشهر وأنا عندك ونحن نتحدث كل يوم **الساعات الطوال** في السياسة **الداخلية والخارجية** بحيث صرتَ من أعرف الناس برأيي ووجهة نظري في الدق والجل من الأمور. فليس لي والحالة هذه شيء جديد أعرضه عليك. زد على هذا أنني كتبت قبل نفيي في جرائد المعارضة المغربية الشيء الكثير الذي عرفكم موقفي وخطتي وأن ما كتبته أمس لهو عين ما أعتقده اليوم دون نقصان ولا تغيير. فهو المرجع لمن أراد معرفة رأيي في الأشياء الهامة التي تعنينا جميعاً. أما الوعد بالتوسعة علي إن أنا أرضيت طلبك فمعناه أنك تساومني في ذمتي وشرفي وهذا ما لا أرضاه أبداً وأعده من الخزي الأبدي. فحاول القبطان أن يهون عليّ الأمر مؤكداً لي بأنه لم يقصد بذلك سوءاً. ولما دخلت إلى بيتي حررت له رسالة طويلة سجلت فيها جميع ما قلته له مشافهة ومما ورد في الرسالة أنه إذا كانت السلطة قد أعياها أمري فما عليها إلا أن تنصفني بإطلاق سراحي دون قيد ولا شرط. أما شراء حريتي بما هو الخزي والعار فأرفضه رفضاً تاماً نهائياً Je ne veux pas devoir ma (liberté à des tractations infâmentes).

وختمت الرسالة بكلمة للكاتب الشاعر الفرنسي الشهير الفريد دوفينيي عن شعور العزّة وعاطفة الشرف وشرف التضحية، وتلك

الكلمة هي :

«Sentiment fier, inflexible, instinct d'une incomparable beauté, qui n'a trouvé que dans les temps modernes un nom signé de lui... cette foi qui me semble rester`a tous encore et règne en souveraine dans les armées, est celle de L'honneur».

كتبت الرسالة في الخامس من أبريل 1941 وبعد هذا لقيت القبطان كالعادة فلم يتعرض لي لأمرها كأنَّ شيئاً لم يقع بيننا لا حديث ولا رسالة. وبعد شهر ونصف جاءني الكومندار ماسيي دوبييست حاكم زاكورة إذاك وقائد شرطة الكوم اليوم بثغر طنجة، فحادثني طويلاً في الموقف وسألني: أترى لو رجعت إلى فاس هل تستأنف حركة الفتنة والهيجان؟ فأجبته: لا أعلم عن الغيب شيئاً ولا أستطيع أن أرسم لك خطتي بالتفصيل بعد عودتي من النفي، غير أنني أحقق لك أنني سياسي وأن السياسة ليست هي الفتنة والتهييج حتماً ولزوماً. فلم يقتنع بهذا الجواب وقال لي: وضِّح لي مثلاً هل تستأنف إصدار الجرائد والقيام بالمعارضة لسياسة الحكومة في هذا الوقت العصيب الذي هو وقت حرب طحون كما تعلم؟ فأجبته: لا شيء يمنعني من إصدار الجرائد. وأما تخوفات الحكومة من انتقاد المعارضة فلا محل لها حيث إن ظروف الحرب قد مكنت السلطة العسكرية من سلاح قوي هو تقييد الصحافة وفرض الرقابة الشديدة عليها ففي هذا ضمانات كافية للحكومة وليس لها أن تطمع في شيء آخر. فأجاب الكمندار هذا صحيح إلى حد ما إذ في استطاعة الكاتب أن يستعمل في التعبير عن رأيه عبارات وأساليب تفعل فعلها في

النفوس بالرغم عن كل رقابة فقلت له: قد يكون هذا ولكن الرقابة تشتد على صحافتنا أكثر مما تفعل مع صحافة غيرنا. زد على هذا أن في يد السلطة سلاحاً كثيراً ما تعتمد إليه ضدنا ذلك هو سلاح المنع لسبب ولغير سبب. ومع هذه التصرفات كلها لا يبقى أي مجال لتخوفات الحكومة وأخيراً أخبرني بأن مكوار وعمر واليزيدي قد عادوا من منفاهم وقد فطنت لما في هذا من المكيدة فشكرته على هذه البشرى وانصرف بعد أن وعدني بتجديد الزيارة بعد أيام ذلك أنه كان يتوهم أن ما حمله إليّ من النبإ سيقوي رغبتي في نيل الحرية ولو أدى هذا إلى الخذلان. وبعد أيام عاد مع كولونيل شميت SCHMIDT حاكم ورزازات وأخبرني بقرار نقلي إلى إدزر لتبديل الهواء كما قال أحدهما وقد صرحا لي بأن إدزر ستكون آخر مرحلة قبل فاس وأنني لن أمكث فيها إلا مدّة يسيرة. وهذا كلام لم أفهم إذاك ما تحته من خبايا وأسرار.

المسير إلى إدزر:

سافرت من تاكْونيت في رفقة فسيان كبير إلى مزكَيطة حيث قضيت الليلة وفي الصباح سافر بنا الكار إلى ضيافة مكتب الاستعلامات. وفي أثناء حديث لي مع رئيس المكتب اطلعت على مجموعة من الصور للأعمال العمرانية المنشأة في ناحية ورزازات فقال لي: إن مثل هذه الأشياء لا تعنون أنتم بها قط ولا تنشرونها في جرائدكم. فأجبته: إن عندكم السعادة والجرائد والمجلات الفرنسية الكثيرة التي تتولى ذلك عادة، فهي التي تخدم سياستكم وهي التي لها من المال ما يمكنها من تحلية صفحاتها بمثل تلك

المناظر. أما جرائدنا فلا تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة في المدة القصيرة التي تغض السلطة عنها طرفها، ومن جهة أخرى فنحن نمثل حركة الشعب ولهذا فإن مهمة جرائدنا تنحصر في خدمة الشعب خاصة، زد على هذا أنه ليس لها من المادة ما يمكنها من صنع الصور التي في نشرها فائدة للقضية المغربية. فرد على هذا بأن الحقيقة هي أننا نحترف النقد والهدم لسياسة الحكومة ولهذا يضيق صدر جرائدنا عن التنويه بالمآثر الرسمية فأنكرت هذا وقلت إنه مجرد ظن يأخذ به جميع الفرنسيين الذين يجهلون حقيقة الحركة المغربية. ثم رام التحدث معي في حوادث 1937 التي كانت سبباً في اعتقالي فصرحت له باستعدادي لمذاكرته في تلك الحوادث إن كان مطلعاً عليها تمام الاطلاع، فقال إنه لا يعرف عنها أكثر مما نشر في الجرائد، فأكّدت له أن كثيراً مما نُشر في الجرائد كذب واختلاق وتحريف وتشويه ولهذا يحسن السكوت عن تلك الحوادث التي نعتقد أنها كانت مؤامرة مدبرة والتي أثارتها السلطة لخدمة أغراضها الخاصة (Pour les besoins de la cause).

لما رحلت عن ورزازات توجهت إلى تنغير حيث قضيت الليل ومن تنغير حملني الكولونيل شميت في سيارته الخاصة إلى تنجداد ومن تنجداد ركبت مع قبطانها في سيارته التي رافقت سيارة الكولونيل إلى كُولميمة، وفيها قدمني الكولونيل شميت إلى الكولونيل شاترا Chattras حاكم تافلالت إذاك وقد سافرت معه في سيارته إلى قصر السوق وفي الطريق بحثني القبطان Gallinier بحثاً دقيقاً والكولونيل مصغ لنا من أول

الحديث إلى آخره. وقد بدأ القبطان حديثه بأن أخبرني عن الشبان الذين كانوا معتقلين عنده ببوذنيب والذين ما كادوا أن يصلوا إلى يده ـ كما قال ـ حتى تضعضعوا في موقفهم وندموا على ما فعلوا وقد أثنى لي خاصة على مكوار الذي كان عنده أيضاً ببوذنيب ومن جملة ما قاله لي: إن مكوار صرح له بأنه لو شاهد قبل ذلك فرنسا في البوادي وبالأخص في ناحية تافيلالت ما دخل في حركة المعارضة ثم ألقى عليّ هذا السؤال وطلب مني الإجابة عنه بمنتهى الصراحة والدقة في التعبير قال لي: أترى لو صرح الحكام الفرنسيون وذلك بالرغم عمّا بذلوه في المغرب من دماء وأموال وجهود بعزمهم على الرحيل فماذا أنتم صانعون؟ فقلت له: كنت أنتظر منك كل سؤال إلا هذا ونحن فيما مضى لم نثر هذه المسألة بحيث لا أستطيع أن أعرفك برأي جماعتنا فيها. فقال: إني أكرر عليك السؤال وأرجو منك أن تبين لي رأيك أنت فيه. فما وسعني إلا الجواب فقلت له: رأيي الشخصي هو أننا ما زلنا في حاجة إلى الرجال الفنيين منكم بصفتهم موظفين مع الحكومة المغربية أي تابعين لها ومقيدين في أعمالهم ومناصبهم بأوامرها وقوانينها. فرد علي: لا، لا إننا لا نريد أن نعطيكم أي رجل فني ونأبى إلا شد الرحيل جميعاً إلى طنجة مثلاً ومنها نبحر إلى مرسيليا غاضبين عليكم ومستائين منكم. فقلت له مازحاً، إن رأيناكم غاضبين استعملنا معكم ما نسميه بفاس «بالرغبة والمشيخة»، وشرحت له ذلك فأجاب: لا نقبل شيئاً من هذا ونأبى إلا الذهاب لحال سبيلنا. فقلت له: إذا كان الأمر هكذا ورأينا منكم التصميم على قطع كل علاقة بالمغرب والمغاربة فإننا

لا نكرهكم بل نترككم وشأنكم ونسرحكم سراحاً جميلاً. فقال: وماذا عساكم تفعلون بعدنا؟ فأجبته: هذا أمر يهمنا وحدنا. فقال: إني أشكرك على هذه الصراحة وذلك بصفتي فرنسياً وضابطاً من ضباط الأمور الأهلية مائة في المائة (en ma qualité de français et d'officier des affaires indigènes à cent pour cent).

أربعة أعوام وخمسة أشهر في إدزر.

حللت بإدزر في 24 يونيو 1941 في عشية هذا اليوم استدعاني القبطان لداره وحدثني في أمور شتى منها لائحة المطالب المغربية (Plan de réformes marocaines) وقد كاشفني برغبته في المذاكرة معي في جميع نقطها وأكد لي بأنه موافق على أكثرها، ثم أدخلني إلى مكتبته التي قال: بأنها رهن إشارتي، وفعلاً قدّم لي عدة كتب لأطالعها، وهي كتب حديثة عن الغازي مصطفى كمال، وآخر عن الكولونيل لوراني والثورة العربية، وكتاب كفاحي للطاغية هتلر، وبعد هذه الزيارة للمكتبة خرجنا إلى جناح الدار المشرف على الروض البهيج! هناك انبسط معي للمذاكرة وأخبرني عمن سبقني في إدزر من المنفيين وهما مكوار وعمر بن عبد الجليل فقال لي: بأنهما لم يمكثا هنا إلّا قليلاً حيث تعهّدا كِتَابَةً للحكومة بالتخلي عن السياسة وصدر العفو عنهما بسبب موقفهما الجديد! وقد نزلت عليّ هذه الكلمة كالصاعقة وثارت لها نفسي ثوراناً شديداً وقد ظفرت بعد ذلك بجريدة صدى وهران (L'Echo d'Oran) الذي طالعت في عدده الصادر بتاريخ **14نوفمبر 1940** ما نصه:

«... Dans sa résidence forcée de l'extrême Sud, Omar Ben Abdel jellil a refléchi. Il a compris son erreur. Il a fait savoir que les évènements l'avaient éclairé sur l'interêt

vèritable du peuple marocain qui est — a-t-il déclaré —, de poursuivre la collaboration confiante, collaboration qui a eu déjà ses résultats si heureux. Omar Ben abdel jellil vient d'être grâcié et il est rentré ces jours derniers à Fès».

وتعريبه أن عمر بن عبد الجليل قد فكر وتدبر في منفاه بأقصى الجنوب وقد أدرك غلطه، فعرف بأن الحوادث قد أنارته فيما يخص المصلحة الحقيقية للشعب المغربي وهذه المصلحة ـ كما صرح بذلك ـ هي مواصلة التعاون الوثيق مع فرنسا، هذا التعاون الذي أنتج في الماضي نتائجه الحسنة. ولهذا فقد صدر العفو أخيراً عن عمر بن عبد الجليل الذي دخل في هذه الأيام إلى فاس.

وقد بلغني أن الناس ألحوا على عمر في تكذيب هذا بالرد عليه في الجريدة نفسها ومحاكمتها إن امتنعت من نشر الرد والقانون صريح في هذا المجال. ولكن عمر لم يفعل بدعوى أنه لا يريد أن يخاصم الجرائد! ومعنى هذا أن شرف الإنسان لا يستحق أن يغضب له ويدافع عنه ولو بمجرد القلم والقانون.

ولما وقفت على حقيقة خبر مكوار وعمر بإدزر، أدركت جلياً مغزى النبأ الذي حمله إليّ الكمندار صاحب زاكْـورة وأنا ما زلت بتاكونيت وهو العفو عن مكوار وعمر واليزيدي، كما اتضح لي أمر الاقتراح الشخصي الذي عرضه عليّ القبطان بتاكونيت وهو أن أكتب له بقول ليّـن رأيي في السياسة المغربية في مقابل الوعد بالتوسعة عليّ، وكذلك تأكد لي ما حكاه القبطان كالنبي عن تصريح مكوار له ببوذنيب، وما أفضى إليّ به القبطان بارلانج يوم حـلولي بإذزر عمن تقدمني بها من المنفيين وإذاك فقط علمـت سبب نقلي إلى إدزر التي أصبحت معتبرة عند الحكومة بمثابة

مطهـر يتطهر فيـه العاملون في السيـاسة وينسلخـون فيه عن المبادىء فراراً بـأنفسهم من محنة الأسـر والإبعاد، نعم لمـا انكشفت لي تلك الأسرار أيقـنت أن السلطة الغاشمة لن تـدخر حيلة ولا وسيلة للنيل من عزتي وكرامتي وشرفي. وفعـلاً ما ادخرت وسعاً في ذلك ولا تركت فرصة تمر دون الإقدام على محاولتها الباطلة. وبالمثال يتضح المقال، فـي 18 نوفمبر 1942 أرسلت برقية إلى الصدر الأعظم راجياً فيه رفع تهاني القلبية وتقديم مراسيم طاعتي وولائي إلى صاحب العرش المفدى فظنت السلطة بي الظنون وفي الغد استدعاني القبطان كتابة فذكر لي أنه وجه برقيتي، اغتنم هذه الفرصة لإثارة مسألة تخلي مكوار وعمر ومحاولة حملي على الاقتداء بهما فرفضت الحديث معه في ذلك ونصحته بعدم الخوض معي في هذه المسألة وإلّا لـم أستطع الصبر الدائم على تلك الشتيمة والإهانة. ومما قلت له: إن تصرفات نوجيس واضطهاداته لنا بالمغرب قد قطعت كل صلة بيننا وبينه ولم يبـق لنا أي رجاء في أنصار السياسة المتبعة. وبعد ذلك بأشهر زار نوجيس إدزر فطلب مني رئيس إدارتها الاجتماع بالجنرال وأبلغني بواسطة: أقبل وَقُلْ للمقيم كليمة فإنك لا تبيتُ هنا. فأجبته بأن ليس عندي ما أقوله للجنرال، وإذا كان عنده هو ما يريد أن يقوله لي فليستدعني رسمياً. فذهب ساخطاً وانصرف من إدزر بخفي حنين، وقد رفضت الاجتماع بنوجيس لأنه أعلن الحرب علينا في حوادث 1937 لما صرح في ساحة النجارين بفاس أنه سيسحقنا بقدمه سحقاً شأن الحشرات والديدان، ولأنه المسؤول الأكيد عمّا نال إخواننا في الصحراء من عذاب وانتقام

وقد ذهب المرحوم الأستاذ محمد القري ضحية بطش نوجيس الفظيع ولأنه أصدر في 1938 منشوراً سرياً Confidentiel إلى جميع الإدارات يأمرها فيه بمحاربة القرآن بجميع الوسائل مع اتخاذ الاحتياطات المناسبة.

لما أعيى نوجيس أمري طلب من أصدقائي السياسيين السفر عندي لإقناعي بالرجوع من المنفى فأبوا ذلك علماً منهم بما يراد مني. ويوماً جاء عمر السبتي إلى إدزر فرغب منه القبطان جورج مذاكرتي بما يلين موقفي تليينا. فلما اجتمع بي عمر السبتي صرح للقبطان المذكور بحقيقة أمري قائلاً له: قد رأيت الوزاني اليوم كما عرفته قبل النفي لا تغيير ولا تبديل في فكره وخطته.

وهكذا استطعت أن أبرر شهرتي بين المسيطرين كرأس عصيّ (Une tête dure).

ولله المعتمد بن عباد حيث يقول:

قالوا الخضوع سياسية فليبد منك لهم خضوع
وألذ من طعم الخضو ع على فمي السم النقيع(*)

ماذا عملت في سبيل حريتي؟.

بعد نزول الحلفاء بالمغرب فر نوجيس فرار الآبق وتغيرت الظروف وجاء المقيم بيو فرأيت من الأنسب العمل لإثارة مسألتي وقد أثرتها لأول مرة لما زار المقيم إدزر ذلك أني رفعت إليه بواسطة السلطة المحلية رسالة هذه خلاصتها: (نص الرسالة)(**).

(*) تكررت هذه القطعة الشعرية في المخطوط وقد سبق استشهاد المؤلف بها في مقال آخر (ص 14) لذلك اجتزأنا بالبيتين الأولين.

(**) لم يرد في المخطوط نص الرسالة.

قرار نقلي إلى الجديدة.

مضى شهر ونصف على تقديم هذه الرسالة فجاء الكمندار بلان (Blanc) حاكم ميدلت وأبلغني عزم الإدارة على نقلي إلى الجديدة حيث إن الظروف لا تسمح بعودتي إلى فاس وقد صرح لي بأن الجديدة ستكون آخر مرحلة في نفيـي! فقلت له: ما هذا الذي طلبت، وقد قيل لي بالصحراء إن إدزر ستكون آخر مرحلة قبل فاس وإني لا أمكث فيها إلّا يسيراً، وأنت تحمل إليّ اليوم قرار نقلي إلى الجديدة وتعدني بقضاء مدة يسيرة فيها. فهذا نفي جديد لم يكن لي في الحساب، وبعد أن قربتني السلطة من فاس تعزم اليوم على أن تطوحني تطويحاً. والقول الفصل في هذه المسألة أنه قد خاب رجائي، فلتفعل بي إذاً السلطة ما تشاء وتهوى، فهي القوة وأنا الضعيف المغلوب!.

أمضى المقيم قرار النقل وبعد أسابيع أزمعت الرحيل إلى المنفى الجديد ولكن حوادث الاستقلال حملت السلطة على إبطال ذلك القرار. ولما عرفني الكمندار ذلك رسمياً دفعت إليه رسالة من أجل المقيم أطالب فيها بحريتي وعودتي إلى فاس. وهذا نص الرسالة.

رسالة 22 يناير 1944.

(النص)(*)

الصراع بين الحق والباطل:

مرت خمسة أشهر على هذه الرسالة وفي 11 أكتوبر 1945

(*) ليس في المخطوط كذلك نص الرسالة الثانية.

استدعاني الكمندار كتابة بقصد التحدث معي. وهذا فحوى الحديث:

الكمندار: (يرفع جريدة) قد نجح الموسم الكتاني نجاحاً عظيماً وذلك بكثرة الخلائق الواردة إليه من كل جهة.

الوزاني: ذلك ما قالته الجريدة أما الحقيقة فبخلاف لأن عبد الحي الكتاني قد قاءه الشعب وشنأه (Il est vomi et honni) وهذه إدزر التي كانت تذهب منها إلى الموسم الخلائق الكثيرة لم يمثلها فيه هذه السنة إلّا فردان اثنان هما الخليفة والقاضي، وهما لم يذهبا إلّا مجاملة واضطراراً.

الكمندار: نعم! أفهم السبب في ذلك، إنكم تكرهون كل حبيب لفرنسا.

الوزاني: بل إننا نكره كل منافق مداهن، وكل خداع مكار، وكل مشعوذ يستعمل الدين رياءً ويسخره في سبيل منافعه وأغراضه وشهواته وعبد الحي الكتاني شر مثال لذلك كله وبصفة عامة فإنا نقاوم مشايخ الطرق لأنهم يعيشون عالة على الناس فينتفعون دائماً منهم دون أن ينفعوهم في شيء من دينهم ولا دنياهم. ونقاومهم أكثر من هذا باسم الإسلام الذي لا يعترف بواسطة بين الله والعباد ولهذا قال نبينا: لا رهبانية في الإسلام. والطرقيون رهط من الرهبان، بل يا ليتهم كانوا على نسق رهبانكم الذين يخدمون المجتمع بمدارسهم وأنديتهم وجمعياتهم البرية وأعمالهم المعروفة.

الكمندار: أليس الأمر هكذا؟ أليست الزوايا مراكز ثقافة (Foyers de culture).

الوزاني: كلا، إنها مراكز أذكار وازدحام على الطعام أيام المواسم الطائفية.

الكمندار: وهذه الحوادث العالمية ما رأيك فيها؟

الوزاني: في كل صباح أتساءل هل نشبت الحرب العالمية النهائية التي ستترك المعمور خراباً يباباً (ثم يطول الحديث في الأحداث الدبلوماسية كمؤتمر لندرة وفي الحركات التحريرية الشرقية).

الكمندار: لندع كل هذا ولنتحدث عما يهمنا الآن، فإني عازم على السفر يوم الإثنين إلى مكناس حيث ستعمل زوجتي عملية جراحية ثم بعد ذلك سأذهب إلى الرباط ولا أحب ـ إن سئلت عنك في الإدارة أن أجيب بأني لم أجتمع بك ولم أتعرف موقفك الآن (وبعد سكون قليل يتابع الحديث بقوله: يظهر أن الرسالة التي قدّمتها إلى المقيم في قضيتك لم تحظ بالقبول (Il parait que votre lettre au Resident n'a pas collé du tout).

الوزاني: قد مرت عليها خمسة أشهر، ولم أنتظر هذا اليوم لليأس من كل جواب رسمي، بل يئست منذ مدة غير يسيرة وعملت بمقتضى هذا اليأس وهو أني رسمت خطة حازمة للدفاع عن نفسي أي عن حقي في الحرية وإني إذ أقول لك هذا لا أفضح سراً، بل هو عمل قد دبرته تدبيراً ولا أخشى عليه من الإدارة شيئاً فأنا مطمئن كل الاطمئنان بأنه سينجز في الوقت المتفق عليه مع الشخصيات التي ستتولى الدفاع عني بمنتهى الإخلاص والحزم. وقد صبرت ثمانية أعوام وفي استطاعتي أن أصبر أسابيع وأشهراً وكل آت قريب ولكل أجل كتاب.

الكمندار: هذا حق لا ينكره عليك أحد، وأنا شخصياً أفهم

تماماً موقفك بل توجد شخصيات رسمية ترى رأيي كذلك في مسألتك وتود لك نيل رغبتك في الحرية.

الوزاني: إن السلطة مضطرة اليوم إلى اتخاذ موقف صريح نهائي في أمري، فإذا كانت تتهمني بجريمة اقترفتها فما عليها إلاّ أن تحاكمني لدى المحاكم وتخولني حقّ الدفاع أمامها عن نفسي وإذا كانت لا تستطيع أن تأخذني بأية جريمة فلماذا تستبد بحريتي وتعتدي على حقي أكثر مما فعلت؟ لا مندوحة للسلطة عن أحد هذين الأمرين، فإما أنها تحاكمني إن كنت متهماً وإما أنها تسرحني إن كنت بريئاً ولا يوجد حل وسط بين هذا وذاك.

الكمندار: إنك لم تقترف جريمة وإنما مسألتك سياسية محضة.

الوزاني: أتريد أن تقول إن السلطة تأخذني بمجرد جريمة الرأي (délit d'opinion) وتعاقبني عليها بالنفي والإبعاد؟

الكمندار: عندي فكرة أُحب أن أعرضها عليك وهي أنك تتنازل بعض التنازل في موقفك السياسي.

الوزاني: هذا ما لا يكون ولن يكون أبداً. فأنا رجل عقيدتي ومبدئي لا أحيد عنهما ولا أتضعضع في الموقف الذي فرضاه ويفرضانه عليّ، وإن التضحية التي ضحيتها مدة ثمان سنوات في المنفى لم تهدم عزيمتي ولم تضعضع نفسيتي، وهذا أمر مشهور لذى الخاص والعام، بل أنا اليوم أشد إخلاصاً ووفاءً وثباتاً وقوة وما ذلك إلاّ لأن محنة النفي لم تضعف معنوياتي بل ضاعفتها وزادتها ثبوتاً وتمكيناً. وباختصار فأنا أحيى للمبدأ وفي سبيل المبدأ أموت، وأن روحي لتهون عليّ في سبيل كرامتي والعزة والشرف. فالمنية ولا الدنية والنار ولا العار.

الكمندار: إذاً لا تقبل بأية صفة التنازل عن شيء من موقفك المعروف؟.

الوزاني: لا أقبل ولن أقبل أبـد الدهر التنازل عن ذلك لأن المسألة كلها مسألة شرف والشرف إن فقد مرة فلا ينال مرة أخرى، وكيف يُعقل أن أضحي بشرفي في سبيل حرية وهمية معرضة للآفات تحت الظلم والاستبداد؟ ففي استطاعة السلطة إن سرحتني أن تسلبني شبه تلك الحرية وأنا في طريقي إلى فاس ذلك أنه غير خاف عليك أن المغربي لا يملك أقل ضمانة من عدوان السلطة المطلقة فالفرد منا إن أصبح في بيته لا يدري هل سيمسي فيه وإن أمسى لا يعلم هل سيصبح فيه آمناً. فحياتنا بسبب هذا مهددة في كل آن وحين وليس لتصرفات السلطة حد تنتهي إليه غير شهوتها وهواها. وبعبارة نحن عبيد لا نملك من أنفسنا شيئاً وتملك منا السلطة كل شيء.

الكمندار: هل أنت عبد حقاً؟.

الوزاني: أنا لا أعد نفسي عبداً لأحد غير الله تعالى، ولكني في الواقع مستعبَد للسـلطة التي تتصرف في شخصي بما تشاء وتستبد بحريتي كيف تهوى وهل بعد العيان بيان؟.

الكمندار: أنا لا أظن أن السلطة تستعبدك ولا أنها تعتدي على المغاربة بدون سبب معقول يبرر تصرفها.

الوزاني: كيف هي لا تستعبدني؟ والأمر ما تعلم وترى، أما اعتداؤها علينا بغير حق فأنا خير مثال لذلك وكيف لا يكون هذا شأنها معنا وهي قوية ونحن ضعاف؟ ومتى هاب القوي الضعيف وعف الأول عن حق الثاني؟ وإذا كنت صبرت فيما

مضى على ما نالني من الظلم والاضطهاد فلم يبق الآن أي مجال للصبر خصوصاً وقد انتهت الحرب في العالم بأسره وطالما تعللت السلطة بالحرب ومانعتني باسمها حقي وحريتي. فأنا اليوم لا أطيق على غصب حريتي صبراً وسأدافع عن نفسي الدفاع المجدي الذي من شأنه أن يعيد إليّ الحق الضائع والحرية المفقودة.

الكمندار: هل في نيتك مثلاً أن تخلق لي صعوبات ومشاكل؟.

الوزاني: ليس بيني وبينك خصومة حتى أقدم على شيء من ذلك، بل المسألة كلها تنحصر بيني وبين السلطة المركزية، وأستطيع أن أقول لك بأني لا أفكر في العمل داخل المغرب.

فأنا سأخاصم السلطة المركزية التي لا يمكنها أن تكون في نفس الوقت خصماً وحكماً، وبعبارة أدق إن فوق الرباط باريس وفوق حكومة باريس البرلمان والرأي العام والشخصيات الموكلة بالدفاع عني تعرف قضيتي معرفة تامة كما هي مطلعة على حقيقة السياسة التي نعامل بها باسم فرنسا، فتلك الشخصيات لن تقتصر في عملها على إثارة مسألتي خاصة، بل ستفضح تلك السياسة على رؤوس الملأ أمام البرلمان والرأي العام مستعملة في ذلك كل ما لديها من الوثائق والحجج ذلك أن مسألتي جزء وليست بكلّ، وأنه يهمنا معشر المغاربة أن تتغير السياسة كلها فما نحن إلا طلاب حق عام، لا ترضيات خاصة ورغائب شخصية وإصلاحات جزئية.

الكمندار: أعترف أن الخطة التي رسمتها سلاح قوي فعال إن

استعمل فلا بد من أن يؤثر أثره فتأتي الأوامر من باريس في شأنك.

الوزاني: هذه هي إحدى النتائج المنتظرة. وأنا لم أحدثك إجمالاً عن ذلك إلا لتعلم السلطة أني قد قطعت كل رجاء منها وأني سأطرق أبواباً أخرى دفاعاً عن حقي. وأكرر لك بأني لا أخشى الآن على تلك الخطة أية عرقلة أولاً لأنكم لا تعلمون تفاصيلها ولا عن القائمين بها شيئاً وثانياً لأن هؤلاء رجال يعرفون من أين تؤكل الكتف ولا يعرفون في نصرة الحق لومة لائم. فأنا إذا مطمئن كل الاطمئنان.

الكمندار: إن أحداً لا يفكر في منعك من الدفاع عن نفسك.

الوزاني: من العبث أن يحاول أحد ذلك فقد أخذت بالأحوط والأحزم في أمري قبل هذا بزمن غير يسير وبعبارة إن قضيتي هي اليوم بين يدي من يتولاها وقد أحاط بها علماً وإني لا أقول لك هذا لأصرف السلطة عن المراصدة، بل لها أن تراصد وتراقب ما شاءت.

الكمندار: الخلاصة هي أنك ترفض رفضاً تاماً التنازل عن شيء من موقفك.

الوزاني: هذه مسألة قد انتهينا منها وأحب أن لا تثار مرة أخرى بأية صفة ووسيلة، وحيث إنك ستذهب إلى الرباط وستجتمع فيه بمن يهمهم الأمر، فعرفعهم بموقفي وقل لهم جميع ما صرحت لك به ليكونوا على علم وبينة من أمري ظاهره وباطنه حاضره وغائبه.

الكمندار: نعم، سأوضح لهم كل شيء وأعرفهم بأنك ممتنع كل الامتناع من تغيير الموقف. وعندما أعود آخر الأسبوع أجتمع بك لأعرض عليك النتيجة.

الصراع بين الحق والباطل (تابع):

في 25 أكتوبر اجتمعت بالكمندار فحدثني عن سفره إلى الرباط.

الكمندار: رأيت الكولونيل داريسمول والكولونيل لارشي الذي قيد جميع ما قلته له. والرسميون يعترفون بالوعد الذي أعطي لك بتحريرك عند انتهاء الحرب ولكنهم لاحظوا أنه في استطاعتهم أن يجيبوك بأن الحالة بالرغم عن انتهاء العمليات العسكرية لا تزال حالة حرب إلى أن يتم إبرام معاهدات الصلح. وقد أجبتهم بأن هذا عبارة عن ألاعيب ومماحكات (Chinoiseries) وإلا فإن الحرب قد انتهت رسمياً وعملياً في العالم بأسره. ولا بد إن اعترفوا بالوعد المقطوع لك من تنفيذه تنفيذاً.

الوزاني: ما يجديهم أن يجيبوني بذلك؟ إني لا أطيق صبراً على نفيي أكثر مما صبرت، ولا شيء يضعف تصميمي على الدفاع عن نفسي بجميع الوسائل الفعالة التي أملكها، وأستطيع أن أؤكد لك بأن عندي منها ما لا يخطر على بال أحد والمستقبل كشاف، بل أستطيع أن أقول لك إني عازم على الذهاب إلى أقصى حد ممكن كائناً ما كان.

الكمندار: هذا حق لك ولا تظن أني سأتعرض لك بسوء ولن أراقب مراسلتك وصلاتك فلك أن تراسل من تشاء. وكيف

يمكن مراقبتك وأنت تتمتع هنا بنصف حرية بالرغم عن.

الوزاني: لك أن تراقب ما تشاء فسترى أنه مجرد عبث ذلك أني لا أحتاج إلى مراسلة أحد في قضيتي التي هي في أيادي ساهرة أمينة، وحتى لو لم أفعل هذا وجعلتني في حبس لتمكنت من توكيل مدافع عني (Avocat)، ومن يستطيع أن يمنعني من هذا الحق الذي يملِكه المجرمون والجناة؟ ولو حيل بيني وبين الوكيل لقام أهلي وأصدقائي مقامي في التوكيل عني من يرفع صوتي ويطالب بحقي. فأنت ترى من هذا أن كل محاولة منكم خائبة.

الكمندار: نحن نعلم ذلك ونعرف أن لك أصدقاء يقدرون على العمل بالنيابة عنك وبقطع النظر عن هذا لا يفكر أحد في التعرض لك بسوء، غير أني ألاحظ أن حق الدفاع الذي يُعطاه الجناة قد يُحرمه السياسيون.

الوزاني: هذا إنما يكون حينما يسيطر الاستبداد ويسود الحكم المطلق. والمغرب خير مثال لذلك. فإن مُنعت من حق الدفاع مؤقتاً فلن أمنع منه دائماً.

الكمندار: إني قد أحطت السلطة العليا بأمرك فهي الآن تعلم كل شيء عن موقفك. ومسألتك الآن في يد مسيو بونيفاص الذي سيحسمها حسماً وسيكتب لي الكولونيل داريسمول بالنتيجة.

الوزاني: إن مسألتي تتجاوز مسيو بونيفاص (Mon cas dépas-se M. Boniface) بل هي تتعلق بالحكومة الشريفة أي بجلالة الملك وبالحكومة الفرنسية. ويظهر لي أنهما قد اتفقتا منذ أشهر على تسريحي وقد صدرت الأوامر الشريفة بذلك

بعد أوبة جلالة الملك من فرنسا ولحد الآن لم ينفذ شيء منها لسبب أجهله ففي استطاعتي أن أطلب تنفيذ الأوامر المولوية التي صدرت في شَأْنِي سابقاً.

الكمندار: ينصت إليّ بدهش ويبهت لما يسمع بهتاً ويردد في نفسه، على كل حال قد تسوى مسألتك وتنتهي بسلام وذلك ما أرجو وقد ترى الحكومة أنك رجل خطر (Homme Dangereux) فتعتبر مسألتك بالنسبة إليها مسألة حياة أو ممات (Une question de vie ou de mort pour lui).

الوزاني: إذا اعتبرت الحكومة ذلك لاقتديت بها وقابلت الشيء بمثله. بل إذا تأكد لدي أن السلطة تضيق ذرعاً بحريتي وتريد أن تأسرني طول حياتي، فإني أرفض هذه العبودية وأطلب جواز السفر للهجرة مع عائلتي إلى حيث تتسع لي الحياة ويطيب لي المقام في ظل الأمان. وأظن أن السلطة لا تمانعني حتى هذا الحق.

الكمندار: أقترح عليك الكتابة للمقيم العام.

الوزاني: لا أكتب له حرفاً واحداً فكل ما عندي قد قلته له في رسالة 11 مايو، ومن جهة أخرى فإنه اعتاد أن لا يجيب عن رسائلي، ثم إني قد يئست من كل مخابرة. وأخيراً لا أريد أن أمكن السلطة بالكتابة إليها من فسحة وأجل في مسألتي المعروضة عليها منذ أشهر.

الكمندار: لا يحير عن هذا جواباً، وبعد سكوت يتخلص من الموضوع إلى غيره.

قد علمت أن الإدارة العليا تريد أن تعطيكم أشياء ولكنها لم تهتد حتى الآن إلى الصيغة.

الوزاني: ستظل تبحث عن الصيغة إلى أن يفوت الوقت ويزداد الأمر تعقداً والاستياء تفاقماً. أستطيع أن أقول لك إن المغاربة يائسون من إدارة تأبى إلا أن تتابع سياستها وتفرضها عليهم فرضاً بالقوة فكلما طالبنا بالحق في الحياة سلطت علينا الجيش بكامل عدته والحقيقة أنها بهذا إنما تخاطر بنفسها إذ في الإمكان أن ينقلب عليها الجنود المغاربة الذين هم إخواننا في الدين والوطن. ولو أردنا ذلك لما كلفنا أكثر من إشارة الأصبع. فأنت ترى أن القوة التي تعتمد عليها الإدارة ليست في الحقيقة بقوة بل هي خطر يتهددها كلما سخرتها ضد الشعب.

الكمندار: لا يمكن أن ينقلبوا علينا لأننا حاربنا وإياهم في ميادين القتال فهم يثقون بنا ونحن نثق بهم.

الوزاني: ليس هذا بضمانة لكم وأنتم لم تسوقوهم إلى المعارك إلا باسم جلالة السلطان.

الكمندار: السلطان! السلطان!... نعم، السلطان. ولكن ذلك اعتبار له وجاهته. ومن جهة أخرى فإننا نملك ضدكم السينغاليين واللفيف الأجنبي.

الوزاني: ليس عندكم ما تستطيعون به قمع جميع الحركات التي قد تثور في المغرب بأجمعه.

الكمندار: إن ما يسوءنا جداً هو الحال الذي أصبحنا نرى

عليه المغاربة وأعني بهذا تلك العداوة (Hostilité) المتجلية عليهم في الشارع، في السوق، في الدكان، في الحافلة (الطوبيس)، في كل مكان. فهم يقابلوننا بوجوه عابسة مقطبة، وإذا استقبلناهم استدبرونا، وإذا اقتربنا منهم قلّصوا لباسهم لئلا تحاذينا، وإذا حادثناهم أداروا وجوههم أو أجابونا بكلام فظ غليظ كأنه الصخر حطّه السيل من عل، وباختصار، إن المغاربة تتجلى عليهم اليوم جميع مظاهر العداوة.

الوزاني: لا أنكر هذا ولكن أنتم بسياستكم هم المسؤولون عن ذلك أولاً وآخراً. والغريب هو أنكم مع شعوركم بذلك لا تعملون ما يحسن الحالة تحسيناً. وإن استعمال القوة والإرهاب ليزيد في الطين بلة والشعب المغربي لا يجهل قوتكم، ولكنه قد برهن لكم في مناسبات على أنه لا يهابكم لقوتكم ولو أحللتم هبة الحق محل رهبة القوة لصلح الناس وصلح الزمان وطبتم أنتم عنا نفساً.

الكمندار: إن شعبكم قوي الإحساس والانفعال (Très sensible). فلا تضبطه إلا القوة ولا تحكمه إلا اليد الحازمة وبمجرد ما يحس بغير هذا يجمح جموحاً ويهتاج اهتياجاً، وليس في هذا لا مصلحته ولا مصلحتنا. وباختصار نحن مسؤولون قبل كل شيء في هذه البلاد عن الأمن والنظام ولا نتأخر لحظة عن استعمال جميع الوسائل لحفظهما معاً.

الوزاني: لسنا أعداء الأمن والنظام ولكن وجهة نظرنا في هذا تناقض وجهة نظركم أنتم. إننا نريد أن يقوم الأمن والنظام على

احترام الحق والعدل، أما أنتم فتريدون أن تفرضوا علينا أمناً ونظاماً ما أشبههما بما يسود عادة في ساحات المقابر.

(Quant à vous, vous voulez nous imposer une sécurité et un ordre, analogues à ceux qui régnent généralement dans les cimetières).

الكمندار: إنك تبالغ مبالغة، الحقيقة هي أن شعبكم متأخر وسريع الانفعال ولهذا فإنه يحتاج إلى من يضبطه بالحزم والقوة. ولا أدل على اضطراب وسرعة تأثر الجمهور المغربي، مما يشاع في أوساطكم عن أمريكا والمغرب الخ الخ.....

الوزاني: إن الجمهور المغربي يشبه سائر الجماهير من حيث المشاعر والانفعالات، فأي وسط ولو بلغ من الرقي الفكري ما بلغ يخلو من الإشاعات والأراجيف؟ وكيف يمكن لشعبنا أن يسلم منها وليست له من وسائل الأخبار شيء ثابت فهو يجهل حقيقة كثير من الحوادث والماجريات. فلو كانت لنا صحافة حرة لقلّ الإرجاف بيننا.

الكمندار: لا أعتقد شيئاً من هذا، بل الواقع أن لشعبكم وضعية خاصة وليس هو يجهل الاخبار الخارجية إذ في استطاعة كل مغربي أن يحرك راديو ليسمع أخبار القاهرة ولندرة.

الوزاني: هذا صحيح بشرط أن لا تعكروا عليه الجو وتسلطوا على المحطات العربية الشرقية الصفارة الهراجة المخوِّضة. أما قولك إن لشعبنا وضعية خاصة فلا يأخذ به إلّا من يسيء الظن بنا مبدئياً وعلى طول الخط، ويسلبنا كل موهبة وحسن استعداد.

الكمندار: ليس هذا شأننا. فنحن نتقارب من الشعوب المنضمة إلينا (Associés) ونحدب عليها حدباً، ونحن في هذا على النقيض من الأمريكان الذين يحتقرون الأجناس وليسوا في الحقيقة بمتمدنين، إنما مدنيتهم صورة ومظهر وطلاء (vernis) فهم همج بالرغم عن مادتهم وآلاتهم.

الوزاني: هذا رأي. أما عطف العرب والمسلمين على أمريكا فأمر واقع، وأنا أعلله بكون أمريكا هي اليوم سيدة العالم بعد الانتصار في الشرق والغرب وزيادة فقد خلبت الشعوب الضعيفة بدعوتها إلى الحرية والعدالة والديموقراطية وبتأييدها لحركات الشعوب في سبيل الحرية والاستقلال. وهناك عامل آخر قد جذب إليها قلوب المسلمين وهو حسن علاقتها بالملك عبد العزيز ابن سعود أمير مكة والمدينة. نعم هناك مسألة عطف أمريكا على الصهيونية، ولكنها سحابة صيف عما قليل تنقشع. وينضاف إلى ما ذكرته من عوامل العطف نحو أمريكا أن هذه الدولة لا تملك مستعمرة، وقد حررت الفيليبين في ظرف سنوات.

الكمندار: من المعلوم أن أمريكا قبل أن تحرر الفيليبين قد استعملت معها ومع كوبا (Cuba) من أساليب الضغط والقسوة والبطش ما هو مسجل في التاريخ. أما الأمريكيون أنفسهم قد أساءوا التصرف مع الشعوب التي كانت تحت سيطرتهم.

الوزاني: لا أنكر ذلك ولكنه شيء زهيد بالنسبة إلى سوء تصرفات الدول الاستعمارية، ومهما يكن فإن الأمم المضطهدة تميل اليوم إلى أمريكا ميلاً وتعقد عليها آمالاً جسيمة والمستقبل

وحده هو الذي سيظهر ما في هذا الموقف من خطأ وصواب.

الخلاصة العامة:

هذه ليست بمذكرات وإنما هي عرض وجيز لأهم مراحل الصراع القائم بيني وبين السلطة الفرنسية منذ ثمانية أعوام. وإنه ليتضح من البيانات السابقة أن تلك السلطة لم تداول لي بين اللين والقسوة مدة اعتقالي بأقصى الصحراء إلا طمعاً في ضعضعة معنوياتي وإكراهي على التنازل عن مبدئي وخطتي وقد شجعها على هذه المطامع خصوصاً بعد نقلي إلى إدزر، نجاحها مع بعض العاملين الذين آثروا حريتهم على الوفاء لماضيهم ونصرة مبدئهم وحفظ عقيدتهم بما يجب من تضحية الشخص ونكران الذات وقوة الجلد في المحنة والبلوى. أعتقد أن تعصب السلطة في قضيتي ليس له من سبب سوى ذلك الموقف المنكر الذي وقفه العاملون الذين لم يصبروا على النفي ومكنوا الخصم من ضمائرهم وخذلوا الحق في مقابل شبه حرية شخصية هي أوهى من بيت العنكبوت، نعم، أتحمل هنا في منفاي عاقبة ذلك الموقف المخزي ذلك أن الشيطان قد سول للسلطة، بسبب ذلك الخذلان أنها تستطيع، عاجلاً أو آجلاً، حملي على التقهقر والتضعضع كما حملت غيري على ذلك فيما مضى، وفاتها أن الطبائع ليست واحدة وأن النفس الأبية الشريفة حقاً تعاف الضيم، وتترفع عن الخزي، وتشمئز من الهوان وتأبى الشنار.

في كل مرة حاولت السلطة محاولتها تلك أعطيتها البرهان الحسن والدليل القاطع على قوتي المعنوية وما أستمده منها في محنتي من صبر وجَلَد، وعزيمة وإرادة، وتصميم وثبات.

وقد مضت علي ثمانية أعوام دون أن يفل طول النفي عزيمتي التي اشتدت وتربّت في مدرسة الشقاء والابتلاء، وكيف لا تقوى عزيمتي ولا يشتد ثباتي وأنا قد اتخذت شعاري الدائم تلك الكلمة السامية التي قذف بها الرسول الأعظم حزب الشيطان وطعنه بها في الصميم يوم قال: «والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله ما تركته».

قال عزّ وجلّ: ﴿ **لقد كان لَكُم في رسول الله إسوةٌ حسنة. ولَنبلونَّكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلُوَ أخباركم. ولينصُرَنَّ اللّهُ مَن ينصره** ﴾.

وفي الختام:

نحيى لمجد الوطن ونموت ليحيى الوطن!

وإلى الأمام، دائماً إلى الأمام، تحت راية مولانا الملك الإمام.

بيان من إدزر
(مشروع عمل)

إن مصر تتبوأ اليوم في الشرق الأوسط منزلة عظيمة ممتازة، فهي لهذا تتزعم بحق الأمم العربية في نهضتها الجديدة العامة، وتساهم بنصيب وافر في وثبة العرب إلى الرقي والحرية والاستقلال.

فمصر بموقعها الممتاز ومآثرها العديدة تعد فعلاً قلب الشرق العربي النابض، ودماغه المفكر، ولسانه الناطق. وليس لها في هذا كله من منافس ولا مزاحم ولا مدافع. بل إن جميع الأمم العربية في المشرق والمغرب مدينة لمصر في نهضتها الثقافية، وجهادها السياسي الخطير.

والمغرب، لبعده عن مصر، هو أقل الأمم العربية تأثراً بهذا القطر وأشدها حاجة إلى الأخذ عنه والاستمداد منه والاستعانة به بجميع الوسائل. ولم تكن سياسة الاستعمار والاستعباد إلا لتزيد المغرب بعداً عن مصر، وتضاعف نزوعه إليها في نفس الوقت. فبقدر ما تسعى تلك السياسة الشريرة في إقامة الحواجز التي تحول بين القطرين، وبقدر ما تمعن في ضرب الحصار المعنوي

والسياسي على أمة المغرب، وبقدر ما تدأب على جعل وطننا عبارة عن «محجر صحي» واسع الأكناف، يشتد ميلنا إلى مصر ونهضتها، ويقوى طموحنا إلى التقرب منها والاستفادة من رقيها كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا، ولكن ذلك الميل، وذلك الطموح يصطدمان في الواقع بمعارضة إما صريحة وإما مستترة تدبرها السياسة الاستعمارية التي تغلبنا على أمرنا ونرضى طوعاً أو كرهاً بشر الهزيمة أمام مطامعها الظاهرة ومراميها الخفية ومحاولاتها الأثيمة. فنحن بهذا الموقف السلبي الذي كله خمول وركود وجمود وذلة إنما نجني على أنفسنا بأيدينا جناية تقع علينا وحدنا جميع تبعاتها ومسؤولياتها في الماضي والحاضر، ونحاسب أمام الله والضمير والتاريخ، ونسأل عن هذا التقصير والعجز.

نعم، نحن الجناة المسؤولون، لأننا عادة نقابل مكايد السياسة الاستعمارية ونشهد مؤامراتها على حياتنا العامة ومستقبلنا القومي مكتوفي الأيدي لا نريد حراكاً، ولا نروم غلاباً، ولا نعزم مناكرة رفقاً بنا، وذوداً عن حمانا، وتيسيراً لأمانينا. لهذا السبب نخطو خطوات متثاقلة كمن يرسف في الأصفاد والأغلال، وتسير نهضتنا هذا السير البطيء الذي هو أشبه بالجمود منه بالحركة، ولهذا السبب أيضاً تضؤل فينا المؤثرات العربية الشرقية عامة والمصرية خاصة. فقلما تبدو آثارها في نهضتنا وإن بدت فإنما تكون من الفتور والخفوت والهزال وحقارة الشأن بمكان.

وهذا أمر نأسف له حقاً أشد الأسف خصوصاً في هذه المرحلة الجديدة من نهضتنا المغربية ولا نؤاخذ في هذا المجال إلا أنفسنا التي ما تزال تقصر فيما هو الحق والواجب والصالح العام. ونحن

إذ نبدي أسفنا على خلو نهضتنا من الآثار الشرقية العربية نحذر من أن يظن بنا ما لا نقصد ولا نقول قطّ وهو طبع النهضة المغربية بطابع شرقي محض، فهذا أمر نأباه ويتعذر في الواقع لأنه مخالف لنواميس الاجتماع البشري، فلكل أمة مزاجها ومشاعرها وعوائدها وطبيعة حياتها ومميزاتها الخاصة التي في التخلي عنها شر الأضرار والأخطار عاجلاً وآجلاً، ونحن بالرغم عن كثرة الأسباب التي تربط بيننا وبَيْن الشرق العربي، والتي ترجع كلها إلى الدين واللغة والحضارة والنهضة السياسية، نمتاز عن بقية الشعوب العربية بمميزاتنا القومية المغربية التي نحافظ عليها ولا نبغي بها أبداً بديلاً. وإنما كل ما عنيناه ودعونا إليه هو وجوب العمل للاستفادة من نهضة الشرق وتجاربه استفادة تمكننا مما يعوزنا من وسائل الانبعاث والوثوب وتهدينا في حياة الرقي والنظام التي نريدها لأمة المغرب الناهض. ولهذا يتعين علينا اليوم قبل الغد أن نخرج من هذه «العزلة» التي ما تزال تغمرنا من قمة الرأس إلى أخمص القدم، وأن نخطب ود الشرق العربي بواسطة مصر التي نعلم يقيناً شدة عطفها على الأقطار العربية كافة، وحسن استعدادها للتظافر مع شعوبها شرقاً وغرباً، وقوة رغبتها في أن تجعل في متناول هذه الشعوب كل ما تستطيع من وسائل النهوض والارتقاء، وأي دليل على هذا أكثر من مساهمة الدولة المصرية في تنظيم المملكة العربية السعودية، وتزعم مصر حركة الوحدة العربية، وإشرافها على القضية العربية العامة؟

أما آن لنا أن ندرك هذه الحقائق، ونقتنع بوجوب الإقلاع عما نحن فيه من عزلة وانزواء وانقباض، ونعمل بجميع الوسائل كي

تكون لنا مشاركة فعالة في الوحدة العربية الحديثة، وتصبح مسألتنا المغربية ضمن القضية العربية العامة؟

فبهذا يتمكن المغرب من السعي الحثيث إلى نيل أمانيه القومية ويتأيد جانبه في هذه المعركة السياسية الشديدة التي يخوض الآن غمارها فرداً منعزلاً. وما أمس حاجتنا اليوم إلى من يشدّ أزرنا وينصر دعوتنا ويغضب لحقنا. ومَن هو أحقّ بهذا كله من العالم العربي الشرقي الذي أصبح اليوم متناصراً متظافراً في السراء والضراء؟ وقد تجاوز في هذا التناصر والتظافر حيز الشعور والفكر والقول إلى ميدان التحقيق والتدبير والعمل فقام إخواننا بالمشرق بتنظيم الوحدة العربية تنظيماً محكماً جعلها قوة يعتد بها وتحسب لها الدول الكبرى كل حسابها. ومن الواجب الأكيد أن تكون الوحدة العربية عامة ولن تكون حقيقة كاملة إلا يوم تضم جميع الأمم العربية شرقاً وغرباً ويفارق المغرب ما هو عليه من هجر العشيرة والنصير، وعقوق الأصول والأقرباء.

بعد هذا البيان نتعرض لجملة مقترحات عملية من شأنها أن تمكننا عاجلاً أو آجلاً من تحقيق رغبتنا الملحة في الزج بالمغرب ضمن الجامعة العربية العامة وذلك كعضو حي عامل قادر على الإفادة والاستفادة معاً.

1 ـ المجال العلمي الثقافي:

1 ـ تنظيم بعثات علمية توفد إلى الأزهر الشريف والجامعة الحديثة والمدارس الفنية العالية. وإن هذه البعثات إن تحققت لمن شأنها أن تساعد كثيراً على إعداد الجيل الذي يتوقف عليه

مستقبل الوطن وإنجاز أمنيتنا في الاستقلال التام. نعم، لا نجهل أنه توجد بمصر خاصة والشرق عامة ثلّـة من الطلبة المغاربة، ولكن هذه الثلّـة إنما هي نواة فقط. وأن الواجب والمصلحة ليقضيان على المغرب بإيفاد بعثات كثيرة في كل سنة. وانتهاء الحرب يضاعـف ذلك الواجب ويزيد تلك المصلحة تأكداً. ونحن إذ نحرص على إيفاد البعثات إلى الشرق لا نرمي إلى هدف واحد هو العلم والثقافة مجرداً بل نعنى بالتربية الشخصية، والتهذيب السياسي، والنشاط النهوضي. وكل هذا تزخر به البيئة الشرقية العصرية ويعجّ في أوساط الأمم العربية الناهضة. فنحن نريد لناشئتنا العلم الصحيح أولاً وروح العمل الصالح ثـانياً وكلاهما يعوز في المغرب إعوازاً أو يكاد، ولا مناص لنا من ارتياد كل ذلك خارج المغرب شرقاً وغرباً. ثم إن في وجود أكبر عدد ممكن من ناشئتنا الناهضة في الشرق خدمة قيمة للقضية المغربية العامة. ولسنا نريد على هذا برهاناً سوى الخدمات الجلى التي قدمها طلبتنا بمصر لوطنهم زمن هذه الحرب وهي تعد بحق من المفاخر. فالشباب في الداخل والخارج عنصر الأمة الحي، وجند الوطن المغاور، أما من يتولى الإنفاق على البعثات فهي وزارة الأحباس حيث إن المشروع يلاقي عداوة السلطة الاستعمارية وميزانية المغرب في قبضتها وتحت تصرفها فلا طمع لنا إذاً في نيل شيء من المالية العامة لبذله في هذه السبيل، ومن أحسن ما يساعد به الطلبة في الخارج إيجاد دور خاصة بهم في عواصم العلم الكبرى.

ب ـ العمل من أجل أن تعترف وزارات المعارف الشـرقية

وبالأخص منها المصرية بالشهادات العلمية والنهائية بالمغرب. وهذا يمكن أفواجاً من طلبتنا من ولوج معاهد الشرق العربي والظفر بشهاداتها النظامية.

ويوم يحصل المغرب على هذه النتيجة العظيمة يكون قد فتح أبواب العلم الصحيح في أوجه الناشئة المتعلمة ووضع أسساً متينة لنهضة الأمة العامة ووجه المغرب الجديد في مهيع الحرية والاستقلال. فأكبر حجة يتذرع بها خصوم الاستقلال خلو المغرب من الرجال الأكفاء، وأكبر ما نهدم به هذه الحجة هدماً العمل بجد وقوة واستمرار على تزويد الوطن بما تشتد حاجته إليه من الرجال الأخصائيين المقتدرين.

ت ـ العمل بقدر الإمكان على توحيد برامج التعليم والتربية بالمغرب وخصوصاً في المدارس الحرة وجعلها أكثر ما يمكن مطابقة للبرامج المقررة في الشرق عامة ومصر خاصة. وبهذا الإصلاح يتسنى للطلبة المغاربة الاقتدار على متابعة دراستهم بالشرق وحسن الاستفادة من مناهج التعليم والتربية هنالك.

ث ـ التفكير في جلب الأساتذة الشرقيين الذين يتوقف عليهم سير النهضة العلمية بالمغرب إذ كثير من الطلبة لا يستطيعون الرحلة إلى المشرق في سبيل العلم. فمن الواجب أن نعمل أقصى ما نستطيع لنضمن لهم في المغرب نفسه وسائل التثقيف الصحيح. وبهذا لا يضيع أي فريق من النشء المغربي.

ج ـ مساهمة المغرب رسمياً في مجمع فؤاد الأول للغة العربية. فهذه تونس ممثلة في هذا المجمع العربي بواسطة أحد

نبغائها وهو الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب، فكيف يكون هذا شأن تونس في حين أن المغرب ما زال محروماً من فضل تلك المساهمة؟ وبصفة عامة يجب على المغرب أن يهب للمشاركة بنصيب في حياة الشرق العربي الناهض فيصبح له ممثلون أكفاء في جميع المؤتمرات والمظاهرات العلمية العامة بين أقطار الشرق العربي. فمن جملة ما يستفيده المغرب محققاً من هذه المشاركة إحباط الخطة التي ستنهجها سياسة الاستعمار وهي محو المغرب من الخريطة كأمة لها وجود خارجي ثابت. نعم، إن بمشاركة المغرب في المظاهر العامة من حياة الشرق الناهض يقوِّض ركناً من أركان السياسة الاستعمارية الغاصبة الماحقة ويعلن في نفس الوقت عن وجودنا كأمة حية وكأعضاء عاملين في هيئة الأمم عامة وجامعة الأمم العربية خاصة. وباختصار يوم يبرز المغرب على مسرح الأمم الشرقية مثلاً يكون قد خطا خطوة كبيرة في تقرير وجوده وذلك ببعث حياته من مرقدها تحت سيطرة الاضطهاد والاستعباد وإعادتها إلى النشاط في ظل العز والعدل والاستقلال.

2 ـ المجال السياسي:

إن أجلى ما يظهر به المغرب اليوم على مسرح السياسة الشرقية هو انخراطه في جامعة الأمم العربية وضمه إلى ميثاق الوحدة. وكل هذا عمل لا يتوقع إنجازه باتفاق مع الدولة المستعمرة التي تناوىء كل محاولة في هذا السبيل. فالواجب والمصلحة يقضيان على المغرب بالدخول عاجلاً في الجامعة العربية الراهنة وجعل الدولة المستعمرة أمام الأمر الواقع. ونحن

لا مناص لنا من سلوك خطة الأمر الواقع في كثير من الظروف والمناسبات إذ لولاها لما استطعنا أن نتحرر من القيود، ونفلت من العراقيل، وننشل كياننا من الأسر والخناق، والقذف بأنفسنا في طريق الخلاص والعتاق.

وكيف نروم خدمة القضية المغربية العامة على يد الوحدة العربية ونحن خارجون عنها ومحرومون من العمل في ميدانها وإذا عسر اليوم على المغرب الدخول رسمياً في تلك الوحدة فمن اليسير علينا أن نتخابر مع رؤسائها كي يفسحوا لنا المجال لنعمل معهم بصفة شعبية وهذا يقتضي الاعتراف منهم بنا كوكلاء الشعب المغربي فنوقع باسمه على ميثاق الوحدة ونعين من يتولى تمثيل المغرب في اجتماعاتها استقبالاً. ولا نظن أن رؤساء الوحدة يمانعون في قبول انخراط المغرب بتلك الصورة خصوصاً وأنهم فيما بلغنا قد طالبوا بضم المغرب إليها وألحوا في جلبه إلى حظيرتها وأكدوا هذا المرة تلو الأخرى، فالعطف الذي يشمل المغرب في الشرق العربي والتأييد الذي تفوز به هنالك قضيتنا العامة كلاهما يحفزنا للعمل في هذه الوجهة ويشجعنا على تحقيق هذا المشروع الجليل بكل ما نملك من وسيلة أو سبب.

إن ما عرضناه سابقاً ليس ببرنامج واسع ومفصل للعمل، وإنما هو برنامج مصغر يتضمن ما هو ضروري ومستعجل وذلك من أجل أن يحل المغرب المحل الخليق به في جامعة الأمم العربية ويتمكن من تيسير أسباب النهضة العلمية والوثبة السياسية اللتين هما ركنا حياته في الحاضر والمستقبل.

وهناك مسألة ذات بال خطير وشأن عظيم من حيث العمل لتيسير وسائل الإصلاح المنشود وتمكين المغرب من أسباب الاستفادة من نهضة المشرق العامة وحركة الوحدة العربية الجبارة، تلك هي عقد المصاهرة بين العائلتين المالكتين بالمغرب ومصر. فلا جدال في أن تزويج سمو الأمير الجليل مولاي الحسن من أميرة مصرية سيجني منه المغرب حالاً واستقبالاً من الفوائد والثمرات في شتى الميادين ما لا يدخل تحت قيد ولا حصر. وعلى سبيل الإجمال نذكر أن هذا الزواج سيكون فاتحة عهد جديد مليء باليمن والبركة للمغرب وأمته، فبفضل المكانة الجديدة الخاصة التي يحرز عليها وطننا في مصر دولة وشعباً نستطيع بسهولة الحصول على كل ما نتوجه به من المطالب والرغائب إلى مصر وحكومتها. كما نستطيع الانتفاع من وضعية مصر سواء في رقعة الشرق أو في مجال النظام العالمي الجديد. وكلا الأمرين ليس بالشيء اليسير. إن مصر التي تشارك بحظ وافر في تنظيم شؤون المملكة العربية السعودية ستصبح بعد ذلك الاقتران وتلك المصاهرة أكثر استعداداً لتأييد جانب المغرب وأعظم نشاطاً في شد أزره شرقاً وغرباً. ونحن في هذه المرحلة الحاسمة من جهادنا السياسي ما أشد حاجتنا إلى من يتجاوز عطفه ونصره دائرة القلوب إلى حيز الأعمال. فلو أنجز هذا المشروع حالاً لأصبح لنا فتحاً معنوياً عظيماً، وفوزاً عملياً مبيناً، وانتصاراً سياسياً محققاً. وبقدر ما يكون لنا كذلك يكون للاستعمار في المغرب مدحرة وتقهقراً وطعنة في الصميم وشر هزيمة. ولذلك يجب أن يدبر الأمر في سر وخفاء حتى ينجح

نهائياً فإذا ما أعلن وجدت السيطرة الاستعمارية نفسها أمام «الأمر الواقع» ويوم يربح المغرب مصر دولة وشعباً يستطيع أن يتغلب على جميع العراقيل التي قد يلاقيها في ذلك القطر الشقيق بسبب ما يهيمن عليه من نفوذ فرنسا المعنوي ويرين على نفوس ذويه من مؤثرات الدعاية الفرنسية التي لا أمهر منها في التلبيس والتضليل والخداع. ومن ربح مصر زعيمة الشرق العربي على الإطلاق استطاع أن يربح عطف وتأييد العالم العربي الإسلامي بأجمعه، فمصر قد كانت ولا تزال خير الواسطة والقدوة وذلك بفضل نهضتها الموفقة وموقعها الجغرافي الممتاز. والمغرب إذ يخطب ود مصر ويقدم على تحقيق مشروع المصاهرة إنما يتوخى الانفلات من عزلته التقليدية، والقيام بواجبه نحو الجامعة العربية الإسلامية، والازدلاف بالرغم عن بعد الديار من العالم الشرقي الذي هو منا ونحن إليه أحب من أحب وكره من كره. وخير البر عاجله.

المسألة السياسية المغربية ودبلوماسية الدول العظمى

شعبان 1364 - 1945/7/2

تستحثنا الظروف السياسية العامة وضرورات المسألة المغربية الراهنة إلى أن نتساءل هذا السؤال الخطير: هل نتوقع عطف الدول الكبرى وتدخلها بالفعل تدخلاً يعزز جانبنا ويساعدنا على الفوز بمقاصدنا السياسية العامة؟

لا نجيب عن هذا على الفور والبديهة، وإنما نحلل دبلوماسية الدول الكبرى بالنسبة إلى المسألة المغربية، تحليلاً فيه تبرير للسؤال المذكور وإعداد العناصر التي يصح أن تتخذ مستنداً في الجواب المطلوب.

ثم لا بد من أن نوطىء للبحث توطئة ترسم لنا كفافه وإطاره وتجلو لنا الصورة واضحة بارزة:

قد تعرضنا في تقرير «**المغرب والدبلوماسية الأجنبية في الماضي**» إلى مختلف السياسات التي جرت عليها الدول الكبرى في ماضي المغرب وغابره. ونرى في هذا البحث الجديد أن نبسط ما لم نتحدث عنه في التقرير السابق الذي عالجنا موضوعه من وجهة تاريخية بحتة. وبعبارة نريد هنا أن نبين الأسباب التي

من شأنها أن تغري بعض الدول بالتدخل في المسألة السياسية المغربية إنْ أُثيرت بشكل جدي وأدت إلى الخلاف الرسمي الشديد بين المغرب ودولة الحماية.

ولنتحدث قبل عن مسألة البحر المتوسط التي تعد القضية المغربية من أهم العناصر فيها ماضياً وحاضراً.

إن انقضاء الحرب في أوربا قد أثار تلك المسألة من جديد بين الدول الظافرة ولعلها ستدخل في طور خطير حاسم لم يتقدم له نظير وذلك بسبب انقلاب عناصرها الأساسية المعهودة وتجدد الوضعية التي أصبحت للدول فيها وبيان هذا أن الدول التي كانت تسيطر على البحر المتوسط بسبب موقعها الجغرافي خاصة قد عثر ببعضها الزمان وأخنى عليها الدهر فأسقطها من ذروة السيطرة وهوى بها إلى الحضيض الأسفل، تلك هي حال إيطاليا التي طالما أعلنت ـ عتواً وصلفاً ـ أنها سيدة البحر المتوسط بلا منازع وجبرت العالم بقولها المردود.

فقد انقرضت إيطاليا العاتية الصلفة إثر الحرب انقراضاً سوّاها بغيرها من الدول الواقعة على شواطىء البحر بدون سيطرة ولا سيادة. وهذه فرنسا نفسها إن احتفظت بمراكزها في البحر المتوسط فإنها والحق يقال لا تملك من القوة ما يجعلها فيه سيدة كما كانت قبل الحرب.

أما إنكلترا فقد كانت ولا تزال تتمتع فيه بالسيادة والسيطرة حقاً ويقيناً. بيد أنها فيما يظهر، مهددة في ذلك بسبب مطامع مزاحمين عظيمين جديدين، هما روسيا وأمريكا.

فروسيا: قد أصبحت دولة عظيمة عالمية يهمها ضمان حقوقها ومصالحها في البحر المتوسط بأكثر مما كان فيما مضى. فباسم هذا تتدخل اليوم في قضية مضايق الدردنيل والبوسفور وقناة السويس ومسألة طنجة.

وكذلك أمر أمريكا التي فارقت عزلتها الرسمية والعملية وأصبحت تُعنَى بمسألة البحر المتوسط عناية كبرى ذلك أن مستقبلها مقيد بأسطوليها البحري والجوي أي بالارتباط بجميع القارات التي ستضخم النفوذ الأمريكي ويدرك فيها من الشأو والبسطة والرسوخ ما لا يحدثنا التاريخ بمثله.

كل هذا يفسر لنا بجلاء قوة الازدحام الذي نشاهد عليه الدول الكبرى في مسائل البحر المتوسط شرقاً وغرباً، كما يجلو لنا حقيقة المعركة التي تنغمس فيها تلك الدول من طنجة إلى الدردنيل والبوسفور أو سوريا ولبنان أو قنال السويس أو غيرها لا تعني مصالح محلية وكفى، بل تتعلق في الحقيقة ـ بتقرير مصير البحر المتوسط والعالم بأسره. وإذاً فمسألة طنجة ليست إلا مظهراً من مظاهر معركة البحر المتوسط لا أكثر ولا أقل.

بعد هذه التوطئة التي نتأدى بها إلى البحث الذي نحن بسبيله نعرض لبيان مواقف الدول الكبرى الثلاث، إزاء قضيتنا العامة.

روسيا: أصبحت تهتم بشؤون المغرب وذلك بمناسبة المفاوضات حول نظام طنجة فمن المحقق أنها ستساهم فيها مساهمة مباشرة فعّالة وهكذا فإن روسيا سيصبح لها تدخل رسمي مؤثر في المسألة المغربية وذلك بصفتها دولة ذات نفوذ في البحر

المتوسط وإحدى الدول العظمى المسؤولة عن الأمن العام في العالم. ولن يكون هذا التدخل الروسي الجديد شكلياً كما كان الأمر في مؤتمر الجزيرة لأن روسيا اليوم هي غيرها في ذلك العهد ونحن نجهل الآن مقاصد روسيا بالتفصيل فيما يخص المغرب عامة وطنجة خاصة ولكن ـ بالرغم عن هذا ـ نستطيع أن نقول إنها قادرة على أن تواجه فرنسا مثلاً بما تشاء من المقترحات الجريئة لأنها حرة من كل تعهد والتزام سابق في مسألة الحماية ولها أن تعتمد في هذا على عقد الجزيرة الذي يحمل توقيعها ويفسح لها المجال لمزاحمة فرنسا والدول الأخرى خصوصاً في ميدان الاقتصاد وهذا ما يؤخذ من ثنايا أقوال الصحافة الروسية الرسمية التي عرضت وجهة نظر موسكو وذكرت بأن روسيا قد شاركت بصورة فعالة في مؤتمر مدريد والجزيرة واعتبرت إذاك مصالحها اعتباراً كبيراً.

ونحن بصفتنا مغاربة ومسلمين لا نرحب مطلقاً بتدخل روسيا في المغرب إن كان سيؤدي إلى بسط نفوذها في ربوعنا والدعوة إلى مذهبها بيننا بما يفرق جمع الأمة ويدخل عليها الوكف في دينها ومقوماتها المعنوية والقومية وهما أن نفوذ موسكو وشيوعيتها، متلازمان تلازم الشيء وظله.

أما بصفتنا سياسيين فإنه يسوغ لنا أن نستغل ظهور روسيا اليوم فوق مسرح السياسة المغربية، وذلك للتشغيب على فرنسا ومعارضة دولة بأخرى وفي المثل: يعد لكلب أسود كلب يعادله! ولنا في هذا خير الأسوة بالسلطان العظيم مولاي الحسن رحمه الله تعالى. وإن ما يوجد من التنافس العام بين روسيا

والأنجلو سكسون ومن التزاحم على البحر المتوسط ومناطق النفوذ ليمكننا من مناسبات وظروف نستخدمها لصالح المغرب آناً واستقبالاً.

فيلوح من هذا كله أن التدخل الروسي كما بدأ اليوم عنصر هام جديد لا نرقب فيه خطراً بيناً محققاً بل أفادنا إفادة أولى من حيث إنه رمى الدول وفرنسا خاصة برسكة إن كانت هي الأولى فلن تكون هي الآخرة من رهطها. فروسيا ليس من شأنها إلا أن تزيد الطين بلة وفي الطنبور نغمة. وللأوليات أخريات... وعلى كل حال فالرأي أن نحاول استغلال روسيا خصوصاً وأنها في عهد لينين قامت بحملة شعواء على الاستعمار العام وناصرت جميع الحركات الوطنية التحريرية في الأقطار الإسلامية وكانت لها سوابق من هذا القبيل في الريف زمن ثورة الأمير محمد بن عبد الكريم كما بيناه في تقرير سابق. زد على هذا أن روسيا دولة يعد فيها المسلمون بعشرات الملايين وأنها عملت لترقية الجماعات الإسلامية فيها حتى أصبحت في مدة قصيرة من أرقى شعوب الاتحاد الروسي، الأمر الذي أثار إعجاب الرأي العام الخارجي وحدا بالصحافة الفرنسية مثلاً على أن تقدم ذلك منهاجاً تستفيد منه فرنسا في سياستها بالأقطار الإسلامية عامة والجزائر خاصة. فقد كتبت جريدة فرنسية في هذا:

Nos alliés soviétiques ont mis beaucoup moins de vingts ans à instruire et à rapprocher de l'Europe les populations musulmanes de l'Ouzbekistan. Je suggère que, sans retard, une mission d'hommes compétents soit expédiée à Samarkande et à Taschkent.

وباختصار فإن روسيا الجديدة لا تريد أن تترك الأنجلوسكسون يستأثرون بالنفوذ في العالم الإسلامي شرقاً وغرباً، بل هي تعمل لمزاحمتهم خصوصاً في البحر الأبيض الذي أصبح يهم موسكو بصفة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. فهذه مضايق البوسفور والدردنيل وسوريا ولبنان، وطنجة، كلها أصبحت مجالات يجول فيها الدب الأبيض وسيفرج أمره ويخرج من حيز الانتباه والالتباس إلى مجال الصراحة والنضوج.

إنكلترا: أما إنكلترا فنذكر بأنها بعد معارضتها المعروفة لفرنسا في المغرب قد تنازلت لها عن حقها باتفاقات 1904 التي لولاها ما استطاعت فرنسا أن تنجز خططها الاحتلالية والاستعمارية من أجل فرض الحماية الرسمية على المغرب، وفي سنة 1937 ذهبت إنكلترا إلى أبعد من هذا وهو التنازل لفرنسا عن امتيازاتها بالمغرب. وفي هذا التسليم رسمياً وعملياً بالحماية التي طالما عرقلتها تلك الامتيازات كما أن إنكلترا أبرمت مع فرنسا في 1938 اتفاقاً تجارياً أبطل المعاهدة المغربية الإنجليزية المؤسسة سنة 1856، وبهذا الاتفاق التجاري تمكنت فرنسا من طعن الحرية الاقتصادية في الصميم والتمهيد لحمل الدول على الاقتداء بإنكلترا وتخليص الحماية من قيود عقد الجزيرة وعراقيله. احتفظت بوضعيتها في المنطقة الشمالية المغربية، كدولة موقعة على عقد الجزيرة وقائمة بتنفيذ نظام طنجة. وبصفة عامة فالمغرب ما زال يهم إنكلترا كثيراً وذلك بكونه يسيطر على جانب البوغاز ويقوم تجاه حصن جبل طارق، وبهذه المناسبة نذكر أن إنكلترا هي السبب في عدم بسط الحماية الفرنسية على كامل

التـراب المغـربي، فهي التي اشتـرطت على فـرنسـا في اتفاقات 1904 العهد بمنطقة نفوذ في الشمال إلى إسبانيا التي هي أقل خطراً على طريق الهند من فرنسا، وتطبيق نظام الحياد الدائم على الشواطىء المغربية الشمالية، وتخصيص طنجة عـروسة البوغاز كما يقال بنظام متفق عليه.

وباختصار لا يستحيل على إنكلترا أن تستعيد اليوم مركزها في المغرب إن واتتها الظروف واقتضته مصالحها الجديدة، فالسياسة تدور مع الزمان وتتلون مع المصالح وتخلق الظروف المواتية لها وتجعل نشاباً من كل خشب إن دعت الحاجة إلى هذا.

فهذه مثلاً ألمانيا التي أسقطت معاهدة فرساي كامل امتيازاتها بالمغرب قد استطاعت في الاتفاق التجاري المبرم مع فرنسا في 17 غشت 1927 أن تفتح لها من جديد أبواب المغرب وهكذا أصبحت إذاك بواخرها ترتاد الموانىء المغربية لتنزل بها البضائع وتشحن منها بضائع أخرى. فهذه سابقة لها أهميتها وإنكلترا اليوم أقدر على تغيير الوضعيات واسترداد ما ضاع قبل من ألمانيا عقب الحرب الكبرى الأولى.

وبهذه المناسبة نثبت هنا ما ورد في الصحافة الفرنسية منذ سنوات عن المطامع الإنكليزية في المغرب..

فقد كتبت إحدى أمهات الجرائد السياسية بباريس وذلك في ماي 1942 أي إثر نزول الجيوش البريطانية بمدغسكار ما نصه بالحرف:

«Nous aurions peut-être tort de croire que les appétits britanniques n'iront pas plus loin. M. Winston Churchill,

visitant - et admirant - le Maroc pendant l'entre - deux-guerres, au temps où la politique lui laissait des loisirs, eut un mot révélateur (je puis garantir la véracité de): «Le traité d'avril 1904, dit-il, à décidément été notre plus grande erreur. En accordant libérté d'action à la France au Maroc pour acquérir le contrôle définitif de l'Egypte, nous avons lâché la proie pour l'ombre. Car en Egypte, nous aurions toujours pour nous maintenir, avec ou sans l'assentiment des français. et nous reservions ainsi l'avenir quant au Maroc». Il est vraissemblable que M. Churchill, chef de gouvernement, pense aujourd'hui ce que M. Churchill, homme privé, pensait hier, à savoir que le Maroc est un morceau bien tentant».

إن هذا سيبين بجلاء أن إنكلترا لم تعتبر أن دورها قد ختم نهائياً في المسألة المغربية وأنها قد قالت كلمتها فيها سنة 1937 لكن ومهما يكن فالأمل في إنكلترا ضعيف ذلك أن هذه الدولة ترغب بقوة في توحيد أوربا الغربية تحت زعامتها. ولا سبيل إلى هذا إلا بالتحالف مع فرنسا التي تنازعها زعامة الكتلة الأوربية الغربية.

وهنا نلاحظ أنه ينبغي أن لا نأخذ بظواهر كل الحوادث والمجريات السياسية العالمية خصوصاً ما نفجأ بها فجاءة، بل من الحكمة وأصالة الرأي أن نتعدى بالعقل حدود الأشياء، ونخترق بالنظر النافذ حجب الدبلوماسية ونتطلع بفراسة صادقة إلى ما وراء الأكمة الدولية لنكشف عن النوايا الخلفية arrière - pensée وأخريات السياسة فهي السر والعلة فيما يثار عادة بين الدول من زوابع ومشادات. وبناء على هذا فإنه ينبث في الروع أن من أهم ما تنتظره إنكلترا من المشادة في المسألة السورية الضغط على

فرنسا وإكراهها على التنازل عن مزاحمتها في زعامة الكتلة الغربية التي ترغب فرنسا نفسها في تحقيقها بما لا يقل على إنكلترا حرصاً وسعياً. ومما يطمع إنكلترا في نيل مبتغاها أن فرنسا لم تبق دولة صناعية منافسة.

فالمشكلة العربية الشرقية إنما هي سحابة صيف ـ حساً ومعنى ـ في سماء السياسة الدولية ولن تلبث أن تنقشع وتمهد الطريق وتخلق الجو الصالح للتحالف الإنكليزي الفرنسي. وقد كان لهذا سابق. ففي أوائل هذا القرن عارضت إنكلترا فرنسا في المغرب ما استطاعت ثم آل الأمر سريعاً إلى اتفاقهما سنة 1904 على ظهر المغرب ولا غرو من هذا ولا عجب. فإنكلترا بسياسة المكر والخداع وخيانة العهود قد استحقت في التاريخ لقب ألبيون القادرة (perfide Albion) وقد يعيد التاريخ نفسه فتغدر بالسوريين اليوم أو غداً كما غدرت بالمغرب أمس الدابر والظروف متشابهة ومسألة الحلف رائجة عند الدولتين بقوة كما كان الأمر في عنفوان القرن العشرين. وقد كانت إنكلترا تحرص على تحقيق الحلف قبل انعقاد المؤتمر الثلاثي ببوزدام (Polzdam) ولعل قضاء شورشيل عطلة الاصطياف بجنوب فرنسا كانت له صلة وثيقة بذلك.

فلأجل هذا كله ينبغي أن لا نتوقع من إنكلترا آمرة فعلية ولا عطفاً مجدياً إذ كيف يصح أن نعول على مساندة هذه الدولة التي مردت على النفاق والمكر والتقلب؟ فكل من تعود نكث العهود ونكثها بالمغرب مرة أولى قادر على أن ينكثها فيه مرة ثانية وفي كل مرة تقتضيها أغراضه ومصالحه. فمن الحزم والوثاقة أن لا

نعتبر إنكلترا مظنة خير في هذه الظروف التي تقتضي فيها مصالحها الحيوية الاتفاق مع فرنسا والتشغيب عليها للظفر منها بالبقية والطلبة، إلى ما يخل بعقد الجزيرة فجلبت رسمياً نظر تلك الدول إلى ذلك على سبيل التحذير والإنذار معاً وأوضحت بكل صراحة أنها لا تسمح مطلقاً بأن تمس قرارات المؤتمر نصوص ذلك العضو المتعلقة بمبدأ الباب المفتوح وبأن تؤدي ما لرعاياها بالمغرب كله من حقوق ومصالح. نعم اعترفت الولايات المتحدة إذاك في مذكراتها المعروضة على الدول بأنها لا تملك أية مصلحة سياسية بالمغرب، ومعنى هذا أنها لا تنشد بسط أي نفوذ ولا سلطة في البلاد ولا تعنى بمعارضة كل دولة تروم ذلك، وإنما كل ما يعنيها حفظ الحرية الاقتصادية على أساس المساواة بين الدول وصيانة كل ما لرعاياها بالمغرب من مصالح مادية وأملاك الخ، وضمان كل ما تتمتع به أمريكا من الامتيازات العامة التي تخولها المعاهدات إياها وبالأخص معاهدة مدريد وعقد الجزيرة.

نستخلص من هذا كله أن أمريكا هي الدولة الوحيدة التي لم تفقدها الحماية الفرنسية المركز الذي كان لها سابقاً بالمغرب. وبعبارة أخرى أن أمريكا لم تعترف بتلك الحماية خصوصاً بسبب ما بقيت تتمتع به من الامتيازات التي هي عقبة كأداء في سبيل تطبيق الحماية تطبيقاً حقيقياً كاملاً.

ومنذ نزل الحلفاء بالمغرب سنة 1942 اكتسبت أمريكا فيه وضعية جديدة تغلب عليها الصفة الحربية ثم الاقتصادية بسبب التموين.

ونحن لا نعرف بالضبط نوايا أمريكا في المغرب، لا لشيء سوى أنها كانت منهمكة في العمليات الحربية فلم تشأ أن تكشف القناع عن تلك النوايا قبل حلول وقتها وتهيؤ الظروف الصالحة لها. وقد أخذت سياسة أمريكا تتضح ببطء ومهل إثر وقوف الحرب في أوربا، ومما تشعر به قرائن الأحوال أن المغرب بسبب موقعه الجغرافي خاصة قد أصبح يهم الدول الكبرى ذات المصالح والمسؤوليات العالمية وبالأخص منها أمريكا التي فارقت عزلتها التقليدية واتجهت اتجاهاً قوياً في سياستها الخارجية إلى الاهتمام الجدي الكبير بشؤون القارات الأخرى. ومما نستدل به على عناية أمريكا اليوم بأمر المغرب ما صرح به رئيس البعثة الاقتصادية الخاصة بشمال إفريقيا فقد أثبتت له نشرة المفوضية الأمريكية بطنجة في شهر أبريل الماضي كلاماً ورد في خطاب ألقاه إثر عودته إلى أمريكا ما نستفيد منه أن أمريكا لا تزال تتمسك بنظام الجزيرة لا فيما يخص الحرية التجارية على أساس المساواة فحسب، بل في جميع الميادين الاقتصادية التي تتوقف عليها حياة الإنسان في هذا العصر. ومعنى هذا أن أمريكا تعتقد بحق أن المجال يتسع لها في المغرب وذلك بصفتها إحدى دول الجزيرة لمزاحمة فرنسا في جميع الحركات الاقتصادية من مصارف مالية، ومصالح وأشغال عمومية، ومعادن وغيرها من خيرات البلاد الطبيعية. وهذا ما تفيده عبارة الحرية الاقتصادية المنصوص عليها في عقد الجزيرة. فالفصل السابع من هذه العقد صريح في هذا الميدان. فإن مادته 106 تنص على أن تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية على

أساس المساواة يقتضي عدم تسخير المشاريع العامة في المملكة الشريفة للمصالح الخاصة. وتوضح مادته 106 أن الحكومة الشريفة إذا رأت أن تستعين برؤوس الأموال الأجنبية أو الصناعة الخارجية من أجل استغلال المشاريع العامة أو القيام بالأشغال العمومية (طرق، سكك حديدية، موانىء، تلغراف، الخ) فإن الدول الموقعة تحتفظ بحق العمل لكي تبقى سلطة الدولة المغربية تامة على جميع هذه المشاريع الكبرى ذات المصلحة العامة. وتزيد المادة 107 أن الامتيازات التي تخولها الدولة الشريفة فيما يرجع لتلك المشاريع لا تصح وتنفذ إلا على أساس مبدأ السمسرة العمومية بين جميع رعايا الدول بدون أي فرق ولا قيد. وتفرض المادة 108 على الدولة المغربية المخابرة مع هيئة القناصل من أجل أن يشارك رعايا جميع الدول في السمسرة العمومية على أساس حرية المزاحمة وعدم تفضيل رعايا الدول بعضهم على بعض (مادة 109) ولضمان هذا تلتزم الحكومة المغربية في مادة 110 بالاتفاق سلفاً مع هيئة القناصل على أساليب وشروط السمسرة العمومية. والحكومة المغربية هي التي تبت في مسألة إسناد السمسرة إلى من غالى بها من رعايا الدول ورأت في تفضيله مصلحة لها.

فهذا وحده يفتح باب المزاحمة والاستيلاء على مصراعيه، فالدولة التي تريد بتجهيز المغرب من الوجهة الاقتصادية تجد في ذلك مجالاً فسيحاً. ولعل هذا ما ترومه الولايات المتحدة اليوم خصوصاً وأنها لا تتقيد في المغرب بغير معاهدة مدريد وعقد الجزيرة ولها أن تراجع فرنسا وتناقشها الحساب فيما استبدت به

من المشاريع الاقتصادية بسبب سيطرتها باسم الحماية لا بتطبيق عقد الجزيرة الذي يفرض السمسرة العمومية، وحرية المزاحمة بين جميع رعايا الدول.

ومن المناسب أن نذكر هنا أن فرنسا تفكر في إقصاء مزاحمة الدول عن البنك المخزني الذي ستنتهي مدته المنصوص عليها في عقد الجزيرة في 31 ديسمبر 1946 وقد أثيرت هذه المسألة في مجلس شورى الحكومة (القسم الفرنسي) وطمّن المقيم الحاضرين بأنها تحت البحث في اللجنة القانونية بباريس.

ويضاف إلى ما ذكر عن أمريكا بالمغرب أن الامتيازات التي لها فيه سلاح قوي تستطيع أن تتخذه معولاً تهدم به سلطة الحماية هدماً، ولأمريكا إن شاءت أن تضرب صفحاً عن الحماية بصفتها مخالفة لعقد الجزيرة من الأساس في النظام الدبلوماسي الدولي بالمغرب والذي ارتكز على مبادىء عامة هي سيادة السلطان واستقلاله ووحدة المملكة المغربية والحرية الاقتصادية على أساس المساواة. حقاً لا يعقل أن يطبق أحد هذه المبادىء دون الآخرين اللهم إلا إذا اجتمعت الدول الموقعة وقررت هذا باتفاق مع المغرب أو بالرغم عن أنفه إذ كل ما عقده مؤتمر دولي لا يحله إلا مؤتمر دولي آخر، وإن ما نلاحظه هنا ليصدق على روسيا التي هي من الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة التي احتفظت مثل أمريكا بوضعيتها الرسمية كاملة. تلك وسائل كبرى تستطيع أمريكا أن تتوسل بها للتدخل في المغرب من جديد والقضاء على نفوذ فرنسا وحمايتها. ولها وسائل أخرى هي المراكز الدفاعية الستراتيجية التي تعتزم إحداثها بالمغرب بصفته منطقة تهم الأمن

العام وسلامة أمريكا نفسها كما قيل ومن الآن أصبحت تشف السياسية الدولية شفوفاً وتلمِّحُ إلى ما وراءها تلميحاً فمما أشيع أن الدول تفكر في وضع حماية دولية على المغرب كله، فإذا صح هذا فإنما تقدم عليه الدول باسم عقد الجزيرة وباعتبار المغرب منطقة استراتيجية عامة. ولعل أمريكا هي التي تفكر في هذا كما تدل عليه قرائن الأحوال.

ومما يؤكد اهتمام أمريكا بالمغرب التصريحات التي نشرتها جريدة باريسية للمقيم عن المزاحمة الأجنبية، قال:

M. GABRIEL PUAUX

expose à un journal parisien

- La situation du Maroc -

Paris (F.P) - M. Gabriel Puaux, résident général de France, dans une interview accordée lors de son séjour à Paris, à **«Cité Soir»,** a exposé dans son ensemble la situation actuelle du Maroc; après avoir indiqué que le montant impressionnant des réquisitions soulignait à quel point était solide la position française dans le pays, et constituait la contribution du Maroc a l'effort de guerre, le Résident général précisa que la crise alimentaire n'avait pas là son origine, mais dans la sécheresse exceptionnelle. «Cette année, déclara-t-il, nous pallierons à cet état de choses par des importations massives; il nous faudra au minimum 100.000 tonnes de navires qui, sans la fin de la guerre, n'auraient pas pu être disponibles; nous éviterons la famine de justesse; quant aux années suivantes, nous

mettrons sur pied un programme de modernisation des méthodes de culture; le tracteur remplacera l'antique araire du fellah;les terres seront groupées pour permettre un labourage mécanique sur de grandes surfaces».

Interrogé sur la question de la concurrence étrangère, le Résident général a déclaré: «Certains Américains ont peut être été trop bavards; ils s'interessent évidement au Maroc, mais comme à toute terre susceptible de leur fournir des débouchés commerciaux et des liaisons aériennes nouvelles. Le seul sujet de discussion, de réalité, si vous préférez, c'est Tanger; ce que pense le Sultan du Maroc de la question de Tanger? Il est intéressé à retrouver son autorité sur cette ville; c'est pourqoui la France proposera à la prochaine conférence de Paris que le Mendoub, qui représente le Sultan, reprenne au plus tôt sa place».

إثر هذا نشرت الإقامة استدراكاً يقول إن المقيم يعلن أن ما نسب إليه من التصريحات لا يطابق حديثه.

La Résidence générale communique: L'agence France-Presse ayant diffusé une dépêche, relatant une interview, donnée par M. Gabriel Puaux au journal **«Cité-Soir»** de Paris, le Résident général fait connaître que les paroles qui lui sont prêtées ne correspondent pas à ses déclarations.

ولكن هذا لا يصح أن يعتبر نفياً ولا إنكاراً لأنه لا يوضح لنا ما هو في التصريحات المأثورة صدق أو كذب. ونحن نعلم أن ما عبّرت عنه تلك التصريحات هو نظر فرنسا والإقامة وإذاً فاستدراك المقيم إنما هو من قبيل تكذيب خافت مشتبه لحقائق حرة لاذعة.

وبعبارة إن ذلك الاستدراك من شبهات السياسة المرتبكة التي هي اليوم سياسة فرنسا عامة.

وبصفة خاصة نلاحظ ما صرّح به الرئيس طرومان في خطاب له قبل سفره إلى المؤتمر الثلاثي ببوز دام قال:

Les Trois Grands recherchent un traité de paix

... déclare M. Truman

Londres (F.P.).- On mande d'Indépendance (Etat de Missouri) à l'agence Reuter: S'adressant aux habitants de son pays natal, le président Truman leur a déclaré qu'il esperait que la prochaine réunion des trois Grands permettrait de trouver une formule de traité définitif susceptible de faire durer la paix pour des générations. Il a ajouté qu'il se considérait comme investi de la mission de «gagner la guerre et de faire une paix durable».«C'est là, a-t-il dit, ce à quoi je veux consacrer tout mon temps dès maintenant».

«Une autre tâche m'attend, lorsqu'à la réunion des trois Grands nous aborderons les préliminaires d'un traité de paix. Nous ne pouvons accepter qu'on ait versé le sang de l'élite des hommes des Nations Unies, sans demander une juste compensation. Nous ne pouvons permettre qu'un pareil sacrifice ait été fait en vain».

وهذا قول يعلن رسمياً عزم أمريكا على المطالبة بالمكافآت والتعويضات في مقابل التضحيات الدموية التي بذلتها في هذه الحرب. ويظهر أن طرومان مصمم على سلوك سياسة نشيطة

حازمة في الميدان الخارجي. ومما يوضح هذا جلياً التغيير الذي أدخله على الحكومة بإسناد وزارات كبرى إلى شخصيات قوية تجاري الرئيس في خطته السياسية. ومن هؤلاء وزير الخارجية الجديد بيرنس الذي يعده الأمريكيون أشد وطنية من الوزير السابق وأكثر منه أخذاً بالحقائق. ومما كتبته بعض الصحف في هذا:

«.. Le gouvernement des Etats-Unis, conscient de sa force, veut être présent partout, ce dont pesonne ne songe à s'étonner. S'il n'est pas isolationniste, il doit être, en quelque sorte, universaliste, car il n'ya pas de milieu. On n'est pas non plus surpris que le Président Truman veuille avoir des hommes à lui pour jouer une partie aussi difficile et serrée, et qu'il ait appelé le Sénateur James Byrnes à remplacer M. Stettirins comme chef du Département d'Etat». (Combat, 7/7/45).

وأول ما ظهر من إثر هذا في المغرب تعيين موظف كبير من وزارة الخارجية وزيراً مفوضاً بطنجة الأمر الذي يدل على ما لهذا المركز وللمغرب عامة من القيمة والأهمية في هذه الساعة وبعدها. ولما تعين هذا الوزير المفوض سأله الصحفيون بالوزارة فأدلى إليهم بتصريحات ذات مغزى سياسي لا يفوت أحداً، قال إنه ينتظر:

Avec un interêt particulier de prendre en charge son nouveau, poste en Afrique du Nord, non seulement à cause de son vif interêt pour cette partie du monde, mais encore parce que, à son avis, cette région était en train de devenir rapidement l'un des points les plus importants de la machine internationale de paix et de prospérité.

وقد كانت لهذا الكلام رنّة رددتها الصحف الفرنسية بالمغرب فقد علقت «صدى المغرب» (45/7/4) عليه بقولها:

«Gardez-nous, Grand Dieu, de cet excès d'honneur. Mais cela n'autorise pas les commentaires de la rue qui ont parlé tout de suite d'un protectorat international sur le Maroc. Et surtout, cela ne justifie.pas des convoitises qui semblent se rallumer chez des particuliers, heureusement sans autorité, autour de cet Empire qui appartient au Sultan, sous la garantie de la France.

لا نعلق على هذا الكلام الذي هو أشبه بالرقم على الماء وإنما نكتفي بأن نقول مع المثل: تحت الرغوة الصريح وسيصرح الحق على محضه! ومن آكد الأمور الآن أن وضعية أمريكا بطنجة ستصبح بارزة جداً. إذ يقال إنها ستحل محل إيطاليا على أقل تقدير كما ورد الخبر من واشنطون بواسطة بعض الكتّاب السياسيين الفرنسيين المطلعين بأن أمريكا تخالف إنكلترا وفرنسا اللتين تحبذان العودة إلى نظام سنة 1923 بينما ترى الولايات المتحدة أن منطقة طنجة منطقة ستراتيجية يجب وضعها تحت رعاية مجلس الأمن العام. وفي هذا كما قيل قلب للنظام القديم. وعلى كل حال فمن المحقق أن أمريكا تطالب في مسألة طنجة بتغيير نظام 1923 تغييراً كلياً ومن هذا نستدل على أنها لا تريد التدخل في المغرب على أساس إبقاء ما كان على ما كان وهذا أمر ذو بال جدير بالملاحظة.

مما تقدم نلمح ما يتهيأ في السر وما قد يبدو قريباً للعيان وهو اختلاف وجهات نظر الدول على طنجة وإمكان فتح المسألة

المغربية من جديد خصوصاً على يد أمريكا وروسيا وفي يدهما القويتين سلاح عقد الجزيرة والأمن العام وضروراته الستراتيجية.

ومن جهة أخرى قد يضخم أمر أمريكا بالمغرب بسبب نظام الوصاية فيما إذا انسحب على بلادنا وطبق فيها تطبيقاً.

وهناك عنصران مهمان يجب أن لا نغفلهما قط في تقدير موقف أمريكا إزاء فرنسا واستعمارها وذانك هما الرأي العام الأمريكي، وأداته الكبرى الصحافة فإن الرأي العام الأمريكي يسخط على السياسة الاستعمارية التي ما تزال تتبعها الدول الحليفة وتثور عليها ثائرته في كل حين ومناسبة، وهذا ما حدا إنكلترا على تغيير موقفها في الهند وفي هذا كتبت إحدى الجرائد:

L'Angleterre tient à se concilier l'opinion américaine, dont les critiques à l'égard du système colonial britannique, ont surpris péniblement à Londres, et y ont, par fois été interprétées comme n'étant pas entièrement désintéressées.

قد تكون هذه الانتقادات مشوبة بغرض وهو العمل لضعضعة مركز إنكلترا وجلب الشعوب المستعبدة بإظهار العطف عليها والنصر لدعوتها وهذا ما فطنت له إنكلترا أيضاً ودفعها إلى العمل لإنصاف الهند وغيرها وبهذا تظن أنها تحول بينها وبين التعلق بإحدى الدول الظافرة. فيتضح من هذا أن الرأي الأمريكي قوة عظيمة في هذا العصر وسلاح مؤثر فعّال في يد الشعوب المضطهدة إن وجدت إليه السبيل.

وأما الصحافة الأمريكية ـ أداة ذلك الرأي الكبرى ـ فإن معظمها ساخط على فرنسا الدكولية ـ بل إن شطراً كبيراً من تلك الصحافة ـ وهو المسمى بـ Trust de la presse HEARST قد اشتهر في العالم بالعداء لفرنسا على الإطلاق والدوام (francophobie) وإن شأن هذه الكتلة الصحافية لعظيم جداً في أمريكا وخارجها.

وتوضيحاً لموقف الصحافة الأمريكية إلا ما شذّ عنها شذوذاً ـ إزاء فرنسا اليوم نثبت ما كتبته بعض الجرائد بمناسبة المسألة السورية:

AMABILITES AMERICAINES

La crise du Moyen-Orient est l'occasion pour une certaine presse Américaine de nous témoigner sa bienveillance. En voici quelques échantillons:

Les troubles de Damas ont pour cause la politique de nationalisme agressif du général de Gaulle. C'est ce que pensent les observateurs à Washington; il a trop compté sur l'appui de Staline. («Saint-Louis Post Dispatch»).

... Il se peut que les efforts de la France pour imposer par la force un réglement soient dus, non pas seulement au général de Gaulle, mais au fait qu'une clique très nombreuse d'officiers influence la politique française...

... Cette crise a révélé que de Gaulle est incontestablement un rêveur, car il s'imagine que la France est actuellement une grande puissance et qu'il est la France.

... Le fait est, bien entendu, que malgré que nous

l'ayons reconnue, la France n'est une grande puissance ni par son armée, ni par sa richesse économique, ni même par son unité politique. De plus, de Gaulle fait de son mieux pour démontrer qu'il n'est pas la France.
(«San- Francisco Chronicle»).

Heureusement pour nous, de Gaulle est ce «rêveur» qui, le 18 Juin 1940 a cru en la survie de la France!

Par contre, nons trouvons dans le «New-York Herald Tribune», sans la signature de Walter Lippmann, cette mise au point plus soucieuse de la vérité historique:

«Il est nécessaire que nous prenions des mesures positives pour régler le différent franco-britannique. L'affaire syrienne, en dépit des apparences et des assurances, n'est pas une querelle isolée entre la France et les Etats arabes. Il y a derrière cette lamentable affaire une longue histoire franco - britannique, et nous ne ferons du bien ni aux uns ni aux autres en portant des jugements cassants ou en prenant partie.

Il fallait apaiser le conflit armé. Mais, à part cela, le véritable rôle des Etats-Unis est d'insister pour qu'intervienne un accord entre la France et la Grande-Bretagne, non seulement au sujet de leur ancien différend au Moyen -Orient, mais sur le conflit bien plus sérieux au sujet des frontières occidentales de l'Allemagne et le système de sécurité dans l'Ouest de l'Europe. Ce conflit exige une prompte solution si la stabilité politique doit être rétablie en Europe et si l'on veut donner une véritable chance de succés au gouvernement allié de l'Allemagne. De plus, le règlement du problème des zones d'occupa-

tion placera le problème du Moyen-Orient dans une toute autre perspective et en rendra la solution bien plus facile». (Combat: 14/7/45).

فذلكة:

إن كل ما ذكرناه عن الدول الكبرى الثلاث وبالأخص عن روسيا وأمريكا لينير لنا آفاق السياسة ويوقفنا على جملة العوامل العظيمة التي تحفزنا كلها للعمل الحاسم في هذه الظروف وهو إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال. ومن الآن فإن تدخل روسيا وأمريكا قد أخذ بكظم فرنسا التي استطيرت له فزعاً ورعباً وأصبحت تحسب له ألف حساب. هذا ما يستفاد مثلاً مما كتبه أحد الصحفيين السياسيين المطلعين، قال:

Il est tout à fait possible que le nouveau Statut de Tanger soit envisagé comme une première expérience du système des Trustuships et serve ainsi de précédent à la définition ou à la limitation des principes de ce système, ce qui exigera, au point de vue français la plus stricte vigilance. Nous ne saurions oublier qu'à l'autre bout de la méditerranée, nos positions en Afrique du Nord peuvent être menacées - je m'exprime avec modération - par des nouveautés inquiétantes. (Combat 7/7/45).

وهل يدفع الحذر حكم القدر؟

بيان من إدزر
17 شعبان 1364
حول وجوب العمل من أجل الاستقلال

قد مرت سنة ونصف على تقديم العريضة التي تضمنت قرار المطالبة بالاستقلال. وإنه ليحق لنا، بل يجب علينا أن نقوم اليوم «ببحث الضمير، وسؤال الوجدان، ومحاسبة النفس» إذ بهذا نستطيع إحصاء النتائج، وتقدير ما أديناه من واجبات، وضبط ما ظفرنا بـه من حقوق ومتمنيـات. فإذا وُفقنـا في القيام بتلك «المحاسبة» وذلك «الإحصاء» تبين لنا ما في خطتنا السالفة من «أرباح» و«خسارات» وما حظيت به من نجاح وأصيبت به من فشل. وهكذا نقف على ما هُدينا إليه من سداد وفلاح، وما ارتكبناه من أغلاط ونزلات، وما أضعناه من فرص ومناسبات.

ومتى استبان لنا كل ذلك أدركنا جلياً هل يحق لنا الاستمرار في الخطة أو الإقلاع عنها إلى خطة أوفق وأقوم وأضمن للضوال المنشودة والنتائج المتوخاة.

إني لست على بينة من الأعمال خلال هذه السنة ونصف، إذ لا أعلم منها إلا النزر الذي يكاد يستوي والعدم، ولكن بالنتائج يستدل على الأعمال.

فما هي النتائج المحصلة؟.

إننا «استقلاليون» ولهذا فإننا نقيس كل شيء ـ قل أو كثر ـ بالنسبة إلى «الاستقلال». وإذاً فلنتساءل: هل نحن اليوم «مستقلون» أو قريبون من «الاستقلال» أو سالكون جادة «الاستقلال» أو عاملون ما تفرضه علينا عزيمة الاستقلال أو مستعدون لأخذ الاستقلال عملاً بالمبدإ الحق «الاستقلال يؤخذ ولا يعطى»؟ لا شك أننا قمنا بحركة لسانية وقلمية في أوساط شعبية، ودوائر رسمية ومحافل أجنبية، وذلك على سبيل الدعوة والمطالبة، وهذا حسن جداً في ذاته. بيد أنه لا يخرج عن كونه كله دعاية مجردة. والدعاية ليست هي كل العمل وإن كانت من مظاهر العمل في هذا العصر ولوازمه. ومهما امتدت وضخمت، واشتدت، وتنوعت، وطالت، فإنها ـ والحق أقول ـ لا تجلب أي حق ولا استقلال. بل الأساس في كل حق واستقلال هو صدق الجهاد، وشدة النضال، وقوة الإقدام، والعمل بتدبير وحزم، وتضحية وثبات. وبعبارة لا استقلال بغير خطة حازمة، وحركة حاسمة، ومعركة فاصلة، ولا تجدي المطالبة بالاستقلال وهو بعد لم يوجد، ولم يخلق، ولم يصدع بأمره، ولم تشرعه الأمة ـ في الواقع ـ تشريعاً. لنقارن حالنا بحال غيرنا ندرك سريعاً ما نحن عليه من تقصير معيب، وما نرتكبه من خطأ القصد، وما نسير عليه من ضلال الوجهة.

فهذه سوريا ـ مثلاً ـ بالرغم عن معاهدة 1936 التي اعترفت لها بالاستقلال، لم تظفر بالاستقلال، لم تظفر بالاستقلال إلا يوم قطعت الرجاء نهائياً من سياسة فرنسا وعملت بمقتضى اليأس من

خطة هذه الدعاية، فأقدمت إذاك في حزم وعزم وتهميم على إلغاء الانتداب الغاءً تاماً وإعلاناً صادقاً وذلك من الشعب والحكومة معاً. ولعل هذه الحوادث الجبارة وما تبعها من أخذ فرنسا مكرهة في إنجاز الاستقلال هو ما دعانا إلى أن نفكر في مصير المغرب على أساس المطالبة كذلك بالاستقلال.

وهذه الجزائر أيضاً، ألم تعمد إلى الثورة المسلحة كأساس المطالبة بالانفصال والاستقلال؟ ولم يكن القصد من تلك الثورة طرد المحتلين وتنظيم الاستقلال على نسق ما فعلته تركيا الحديثة عن قيادة القائد مصطفى كمال، إن الجزائريين أعقل من أن يظنوا ويحاولوا هذا. وإنما عمدوا إلى تلك الثورة تمرداً على سلطة الاحتلال والاستعباد، وعقوقاً لأم الوطن ورفضاً لسياسة الاندماج، وإشهاراً لدعوتهم الحق في الداخل والخارج، وقد وفقوا في هذا توفيقاً، وأصبح العالم على بينة من أمرهم، وفرضت قضية الجزائر العربية المسلمة نفسها على الصحافة والأندية والحكومة سواء في القطر أو في فرنسا. لأن حوادث الثورة ليست بالأمر الذي تنجح فيه مؤامرة السكوت كما وقع في حوادث المغرب سنة 1944. وبالرغم عما حاولته فرنسا إرضاء للشعب الجزائري فإنه لا يزال مصمماً على الخطة الجازمة التي لا ينفع غيرها في نيل الحقوق أبداً وعلى سبيل المثال لذلك نذكر المقاطعة المعلنة اليوم على الانتخابات المقررة تطبيقاً لسياسة الاندماج، فهيئة العلماء قد حرمت شرعياً الانخراط في قوائم الانتخاب وأنذرت كل من يقبل عليها بسوء العقاب بل هددته بالإخراج من الملة والجماعة. وفعلاً أحجم خلق كثير عن كل مشاركة في

الانتخابات فنجحت بهذا خطة المقاطعة نجاحاً يدعو إلى عظيم الارتياح إن هذا عمل جدّ، وفي هذا فليتنافس المتنافسون ـ هذان مثالان ـ سوريا لبنان ـ والجزائر ـ يدلان على أنه لا ينفع مع فرنسا إلا الحد والحزم والدربة ذلك أنها أعند الدول سياسة وأعوصها استعماراً، وأمعنها جحوداً وأقلها عبرة وأشدها وطأة في استعباد الشعوب. وأعنفها مزاجاً، ولهذا كله فهي المبتلاة بسيطرتها شرقاً وغرباً. إن فرنسا بسبب ما ذكر قلما تأبه للاحتجاجات والعرائض والتقارير والملفات ما لم تؤيد كلها بالأعمال الجدية، وتقم جميعاً على الخطط الحسميّة التي تهدم الباطل هدماً، وتبعث الحق من مرقده، وتضع له الأساس اللازم، وترسم له النهج القاصد، وتوجهه التوجيه الصالح.

وهذا ما لا مناص لنا منه ولا محيد عنه خصوصاً وأن الظروف الخارجية والضرورات الداخلية تحتم علينا ذلك تحتيماً كلياً مطلقاً، فلنكن إذا عمليين اقتداءً بسوريا والجزائر وبالأولى خاصة، ولنقابل عناد فرنسا بإزهاق باطلها فينا وإحقاق حقنا على يدنا وما النصر إلا من عند الله ولينصرن الله من ينصره.

أما تقييد العمل بانتظار ما قد سيكون مطلقاً، إذ ماذا يرجى من دولة تصبحنا وتماسينا بما يقطع عنّا كل أمل ورجاء، ويصارحنا ساستها في كل حين ومناسبة بأن المغرب لفرنسا ما إن الأرض أرض والسماء سماء؟ ألم يعلن مثلاً مقيم فرنسا في مجلس شورى الحكومة أن المغرب مخلوق فرنسا (le Maroc est une création de la France)؟ ألم تسجل الصحافة هذه العبارة اللعينة في صدرها بحروف بارزة جلباً للأنظار وإشعاراً بما تحتها من معان

ومدلولات؟ ألم يحدثنا المقيم في خطاب 14 يوليوز بما فيه الافتراء على عاهل البلاد المفدى؟ ألم يطعن في حركة استقلالنا ويسفه عقولنا رامياً إيانا بالطيش والخيال والجحود؟ ألم يصرح بأن القصد من الإفراج عن المعتقلين تعفية كل أثر لحركة الاستقلال؟ لنقرأ خطاب المقيم ولنتدبره تدبيراً ندرك أن سياسة فرنسا ليست مظنة خير ومهمتها تنصرف الآن بجميع الوسائل إلى إفشال كل استقلال وتنظيم المغرب تنظيماً يجعله في الواقع مستعمرة أكثر مما هو اليوم فماذا ننتظر بعد الذي أقبل وجرى؟.

وأما تقييد العمل ـ من جهة أخرى ـ بمعرفة نتائج مؤتمر سان فرانسيسكو بعد عودة الوفود العربية، فلا معنى له أيضاً. ذلك أنه من تحصيل الحاصل والبديهيات التي قد علمها الخاص والعام، لم يكن من اختصاص المؤتمر النظر في مشكلات الأقطار ولا تقرير الحلول التي تقتضيها، بل إن الاتفاق الذي وقع بين رؤساء الحلفاء في اجتماع يالطا نص على أن مؤتمر سان فرانسيسكو لن يكون له أدنى تدخل في تسوية المشكلات القائمة من جراء الحرب وإنما خطته الاقتصار على سن قانون يصح أن يتخذ ميثاقاً للأمم المتحدة وفي عهد الأمن العام. فاعتقاد خلاف هذا إنما هو خطأ في الفهم والتقدير. وفعلاً ما سمع أحد بأن مؤتمر سان فرانسيسكو قد اهتم بتقرير مصير أي شعب من الشعوب. ولو صح شيء من هذا لكانت المسألة السورية بالطبع من أهم ما يعنى به المؤتمر المذكور، وإنما كل ما أنتجه: ميثاق الأمم المتحدة لا غير، فذلك المؤتمر الذي كان تمهيدياً لمؤتمر الصلح إنما شرع قوانين مجردة دون الاعتناء

بالمشاكل السياسية التي هي من اختصاص المؤتمرات الثلاثية ومؤتمر الصلح العام وعليه فإن الوفود العربية لا يمكن أن نطالبها بما ليس في مكنتها، إن ما يمكن عمله قد قامت به أحسن قيام بلا شك ولا ريب، لكنه لا يغني في شيء عن العمل الجدي في الداخل، فهو الأساس دائماً وأبداً مهما كانت الظروف والأحوال، وبتنشيط وتأييد العمل في الخارج، وفي كل آن وحين لا نجني منه إلا خيراً مجنياً. فهل يظن أحد أن الوفود العربية قد تحمل إلينا «صك إبطال الحماية والاعتراف بالاستقلال؟» إن عاقلاً لا يظن شيئاً من هذا، وأن الظن لا يغني من الحق شيئاً. وإذاً ليس في هذا الانتظار إلا تضييع الوقت وخسارة الفرص محققاً. لنؤمن إيماناً قوياً نهائياً بأن الخارج لا يمكن أن ينفعنا ـ شرقاً وغرباً ـ إلا بالاستناد إلى العمل بالداخل. أما التعويل والاعتماد على الخارج مجرداً فإنما هو خرف، وعبث، وغرور، وتعلق بمحال المحال، وإضاعة الفرص وجعلها مجرد غصص.

هل يتردد في العمل أخذاً «بعسى ولعل»؟ وبعبارة هل بقي أدنى مجال لترقب أي تنازل من فرنسا؟ كلا ثم ألف كلا. إن فرنسا لم يثبت عليها التاريخ أنها أنصفت أي شعب: في الماضي ولا في الحاضر طوعاً واختياراً أي من تلقاء نفسها وبمجرد المطالبة بالقول والكتابة.

إن احتلالها بالمغرب قد قام على العدوان بالقوة، وفرض السيطرة بسلوك خطة الأمر الواقع، وإذاً لا بد من أن نستعمل اليوم ضد الاحتلال السلاح الذي يجدي في ضعضعة، وخضد كل سيطرة واستعباد. وفي المثل لا يفل الحديد إلا الحديد ولست لا

أدعو بهذا إلى الثورة المسلحة ولا إلى قلاقل وفتنة ولكن إلى مجرد عصيان سياسي معنوي من الأمة وحكومتها. أجل، لا شيء يدل الآن على أن فرنسا تستعد لأي تنازل معنا فهي لا تزال مصرّة على خطتها المشؤومة إصراراً كبيراً.

إن كل ما سمحت به ـ بعد حركة الاستقلال ـ هو برنامج إصلاحات تافهة لا تمت إلى الاستقلال بصلة ولا سبب، وإنما هي من باب ذر الرماد في العيون، والتمويه بما لا يضر الاستعمار والحماية، فتلك الإصلاحات إنما أملتها سلطة الحماية على أساس الحماية، ولاستمرار الحماية. وهي في نظر فرنسا ـ كل البرنامج الإصلاحي الذي يطبق مدة عشر سنوات (Plan décennal) والذي تصمم الإقامة على أن لا تنفذ غيره خلال تلك المدة. هذا ما صرّح به لنا ساسة فرنسا مرة تلو أخرى، وهذا ما أكده المقيم خاصة في مجلس شورى للحكومة.

أما المسألة السياسية، أما ما يسمى بالحقوق والحريات فلا شيء منها يعطانا الآن ولا نوعد بشيء منها مطلقاً. والذي هو أعظم أن هذا موقف فرنسا في بلادنا، وتلك هي خطتها معنا في عين الوقت التي ترضي فيه التونسيين في مطالب مهمة وخصوصاً في مسألة إشراكهم في الحكم وإسناد وظائف عليا في مختلف الإدارات الفنية العصرية، وفي نفس الوقت الذي منحت فيه الجزائريين حقوق الرعوية بما يتبعها من حقوق وامتيازات، وهذا في نظر فرنسا وجمهور كبير من الجزائريين من الأهمية بمكان عظيم. بل إن فرنسا قد أعلنت رسمياً للهند الصينية أنها ستمنحها بمجرد التحرير نظاماً ديمقراطياً مهما يقتضي التمتع بجميع

الحريات: حرية الرأي والاعتقاد، حرية الصحافة والنشر، حرية الجمعيات والأحزاب، حرية الاجتماع وبصفة عامة جميع الحريات الديمقراطية التي ستصبح أساس القوانين والأحكام في تلك البلاد. كما تعهدت فرنسا رسمياً بمتابعة الرقي الاجتماعي والثقافي بأكثر ما يمكن من السرعة والنشاط وكذلك الرقي السياسي والإداري ومما تقرر اتخاذ التدابير اللازمة لجعل التعليم الابتدائي إجبارياً وعملياً في جميع البلاد وتنمية التعليمين الثانوي والعالي. هذا ما أعلنه وزير المستعمرات للعالم بأسره في خطاب أذيع في 25 مارس 1945. فأي حظ نلنا نحن من ذلك؟ وأي نصيب تستعد فرنسا لمنحنا إياه في مجال الحقوق والحريات؟.

لاحظ لنا ولا نصيب. بل إنه في الشهر الذي أعلنت فيه فرنسا كل ذلك وغيره وقطعت به على نفسها العهود الصريحة المؤكدة عمدت سلطتها الاحتلالية في المغرب إلى التشدد في خنق الحرية واضطهاد المغاربة والعربية اضطهاداً. ذلك أن قائد جيوش الاحتلال أصدر في 14 مارس 1945 أمراً عسكرياً باسم المحافظة على الأمن العام ـ وهذا الأمر يشترط في عقد الاجتماعات بأي مكان بالمغرب لإذن من السلطة العسكرية بعد موافقة سلطة المراقبة المحلية موافقة كتابية. وأشدّ من هذا وأعظم أن الأمر المذكور لا يرخص لغير الرعايا الفرنسيين (Citoyens français) الحضور في أي اجتماع عام، ولا يبيح الكلام إلا بالفرنسية دون العربية.

(Seuls, les citoyens français, pourront prendre la parole et la langue française devra être seule employée au cours des réunions autres que celles énuméreés ci-dessus (réunions des associations et groupes légalement constitués et

ayant un objet spécifiquement professionnel, artistique, sientifique ou sportif); L'accés de ces réunions pourra être interdit aux sujets marocains aprés avis de l'autorité lorale de contrôle.

فأين هذا من الاستقلال؟ بل أين هذا مما جادت به فرنسا على غيرنا من حقوق وحريات لا يستهان بهـا؟ ألسنا أتعس الأمم المستبعدة على الإطلاق؟ ألسنا الشعب المحروم من كل حق في بلاده المسلوب من كل حرية في وطنه.

ويا ليت الأمر وقف عند هذا الحد، ولم يتجاوزه إلى ما هو أشد هولاً وأعظم مصيبة. ذلك أن فرنسا وقتما تمانعنا كل حق وحرية تستعد لإرضاء الجالية الفرنسية في مطالبها المشطة التي ما أنزل الله بها من سلطان. فقد قررت سلطة الحماية ما طلبه نواب تلك الجالية وهو الاستجواب كتابة بين دورات مجلس شورى الحكومة (Procédures des questions écrites posées par les conseillers durant les intersessions).

وهذا لا يكون عادة إلّا في البرلمانات. كما يجد النواب المذكورون معـاضدة الإقـامة في الحصـول على التمثيل في المجلس التأسيسي الدستوري بباريس وعلى انتخاب البلديات الفرنسية بالمغرب، هذا ما أعلنه أولئك النواب في مجلس شورى الحكومة ووعد المقيم بالعمل لإنجازه، بل إن حزب «فرنسا المحاربة» بالمغرب عقد مهرجاناً بالرباط في 13 يوليـو 1945 بمحضر رئيس الناحية ورئيس البلدية، وطالب بأشياء منها توحيد هيئـة الناخبين الفـرنسيين بالمغـرب قدوة بمـا يقع في شـأن البرلمانات، وإعطاء حق التصويت والتقرير للقسم الفرنسي من

مجلس الشورى، وحق انتخاب المجالس البلدية الفرنسية. وبهذه المناسبة نوضح أن فرع الرباط لحزب فرنسا المحاربة تقابل مع المقيم في 3 مايو 1945 وحصل منه على الوعد الصريح بإنجاز هذا المطلب. وبصفة عامة فالجالية ـ كما يقول نوابها ـ تريد أن تؤسس في المغرب لها خاصة ديموقراطية حقيقية وذلك بتنفيذ جميع تلك المطالب وغيرها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فرنسا عازمة على تقوية سيطرتها بالمغرب وتحريرها من التدخل الأجنبي وذلك فيما يرجع لجميع المشاريع المالية والاقتصادية والعمرانية التي هي من اختصاص البنك المخزني المغربي وتحت تصرفه وفوائد ذلك كله سترجع بالطبع إلى أعضاء الجالية الفرنسية التي تضيق ذرعاً بمزاحمة الأجانب ومضايقتهم.

هذا باختصار هي خطة فرنسا بالمغرب في عهد المطالبة بالحقوق والحريات المشروعة بل والاستقلال. فنحن مهدّدون في حياتنا ومستقبلنا ومصيرنا بما تطمع إليه الجالية الفرنسية المحتكرة المسيطرة وهي بمطالبها المشطة الباطلة إلى أن تجعل من مغربنا «جزائر» أخرى، ووطناً ثانياً لها، لا قدر الله. وحيل بينهم وبين ما يشتهون.

أما نحن ـ أصحاب البلاد الشرعيين ـ فعبيد مسخرون لأولئك السادات المسيطرين الذين لا يرقبون فينا إلًّا ولا ذمة. نعم، إنهم السادة المتصرفون في البلاد والعباد، المستأثرون بكل حق وامتياز، أما نحن ـ أبناء المغرب وأصحاب الحق فيه والامتياز ـ

فرذالة سياسية، وقوم ما أشبههم برهط المنبوذين من الدماء والتضحيات؟ لا عبرة بها عند فرنسا في مجال الحق والعدل والحرية والاستقلال. إن ما نسمع به من أن التضحية بالنفوس وبذل الدماء في ساحات الحرب يفرضان الحقوق لا للمحاربين فحسب، بل حتى للأمم التي هم منها، إن ما نسمع به من ذلك كله لا تعتبره فرنسا أي اعتبار. ألم يصرّح رئيس الإدارة السياسية في القسم المغربي بمجلس شورى الحكومة أن المحاربين المغاربة الذين تكبدوا المشاق، وبذلوا الدماء، واعتطبوا في حومة الوغى ستكافئهم فرنسا بعد أوبتهم بشيء من الإسعاف. أليس معنى هذا أننا لم نشارك في الحرب كأمة، وإنما شاركنا فيها كرهط من المرتزقة وكأهداف لأفواه المدافع ليس إلّا؟ أيوجد أشد من هذا إهانة لخلق الله، وجحوداً بحق بني الإنسان؟.

وبعد فهل بقي من مجال للرجاء والانتظار؟ وهل يعقل أن نصبر أكثر مما فعلنا على مثل ذلك الاستخفاف والامتهان، والعناد في الباطل، والإصرار على البهتان؟.

إن لنا آذاناً تسمع، وعيوناً تبصر، وعقولاً تدرك، وقلوباً تعي، ونفوساً تحس، وضميراً يصدق، ولساناً ينطق، ويداً تعمل، فأي داع ـ مع هذا ـ إلى التوقف، والتلكؤ، والتردد؟ لماذا نسمع ما نسمع، ونشاهد ما نشاهد، ونعلم ما نعلم، وتفوت الفرصة، ويضيع الوقت، ونحن سكون لا نتحرك؟.

ألا يكفي ما خسرناه بمناسبة المؤتمر الثلاثي ببوزدام؟ إنه كان يجب علينا أن ننتهز فرصته العظمى للصدع بالأمر وإثارة المسألة

المغربية خصوصاً وإننا كنا نتوقع ونرجح أن الرؤساء الكبار سيتناولون بالبحث قضية طنجة التي هي الآن مظهر عظيم من مظاهر المسألة المغربية العامة. فلو كنا أقدمنا على الخطة سواء في الجهر بمطالبنا فيما يخص طنجة وبالعمل لإثارة المسألة للسياسة المغربية بين الدول لاستفدنا اليوم كثيراً من اجتماع الرؤساء الثلاثة الذين هم اليوم بمثابة اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة وبيدهم تقرير مصير الشعوب في العالم بأسره. ولكن... وما تغني اليوم «لكن»؟.

إن الخطر يحيق بنا من كل جانب، ونبال الخصم تنسل إلينا من كل جهة، ورشقاته تنهال علينا في كل حين، ونحن ما زلنا ننشأ من أجل الصبر والانتظار.. لعل هذا الخمول القاهر هو ما جعل المقيم في القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة يشيد بما سماه الحكمة التقليدية للشعب المغربي (Sagesse traditionnelle du peuple marocain.)، ولعل هذا هو ما شجعه على التصريح بأن فرنسا تعتمد اعتماداً على تلك «الحكمة المألوفة» وما تفرضه في نظري من سكوت، وهدوء، وذلة، وخضوع، واستسلام، ورضى بالقهر والعبودية.

نعم إن المقيم أشاد بما نسبه إلى الشعب من «حكمة وتعقل ورزانة» وناشده باسم هذا كله ليدأب على تحمل النير والتسليم بالسيطرة والجبروت، بل اشترط هذا فيما تعد به فرنسا صدقاً أو كذباً من الرعاية والعناية وهل يرجو الشعب غير رعاية الله وعنايته؟ وبعد، فهل يغتر الشعب، ونحن معه، بالأقاويل المقيمة والتكاذيب «البيوية»؟ وهل نمكن كبش الحماية والاستعباد،

وخصم الحق والاستقلال من أنفسنا ونحن أيقاظ لا رقود؟ وأحياء لا أموات؟ إنه لولا شعور «ثعلب الحماية» بحرج الموقف، وإيقانه بخطر كل حركة تبدو في هذه الآونة من الشعب وحرسه الأمامي الذي يتقدمه في المطالبة مستقيم الصوب، متكاتف الأيدي، متشاد العزائم، متراص الصفوف، لولا ذلك ما صانع الثعلب ولا راوغ ولا حاول إغراءنا بما يهوى ولا يجلب لنا إلّا الشر المستطير.

إن العقل السياسي النير ليقذف في الروح أن فرنسا لم تفرج عن المعتقلين إلّا لحاجة في نفسها، وإن المقيم لم يناد الشعب باسم «حكمته المعهودة» إلّا طمعاً فيما لا يطمع فيه الطامع. نتساءل مدفوعين بالعقل السياسي النير: ألم تفرج فرنسا عن المعتقلين وينصح لنا مقيمها بالحكمة تلافياً لكل حركة شعبية في وقت انعقاد مؤتمر بوزدام؟ أو حدث ذلك بمجرد الصدفة؟ أرجح أن الأمر مدبر على نيل المكيدة والظفر بغرض من الأغراض وليس الصبح بقريب.

إن معنا لبصيرتنا، فلا يُلبّس علينا مخلوق كائناً من كان ولا يستغفلنا أحد بالمكايدة ولا يأخذنا بشر من خلق الله بالترهات والزعمات.

إننا نضرب صفحاً عن كل ذلك ونعتصم بحبل الله المتين، ونولي وجهنا شطر المثل الأعلى ونسعى إلى الغاية القصوى: الاستقلال، ولا شيء غير الاستقلال.

هذا ما نريد، وهذا ما لا بد أن نأخذه أخذاً ونؤسسه تأسيساً قبل الجد في الدعوة إليه والمطالبة به.

إن الأمر جد، ولا يناسب الجد إلّا الجـد، وإن الظروف لَمُـواتِيَة لا تقبل إحجاماً ولا تردداً. وكيف لا تكون الظروف مرغبة في العمل الفاصل وقتما نشاهد ما عليه فرنسا من سوء الحال داخلاً وخارجاً، وبالأخص وقتما نرى سوء علاقتها بالدول الكبرى التي لا تحسب لها في الواقع حساباً إلا كدولة ثانوية.

إن فرنسا مغضوب عليها من تلك الدول وشعوبها ولا أدل عليه من الصحافة الأمريكية التي تصرح على مرأى ومسمع من العالم أن دوكول طاغية متجبر، وأنه حالم في يقظة، وأن فرنسـا وإن اعترفت بها الـدول الكبرى ليست من هـذه لا بجيشها، ولا باقتصادها، ولا بوحدتها السياسية.

وإذاً، يجـب علينـا أن نعمل العمل الحاسم الذي به نجتفي الحماية اجتفاءً صريحاً نهائياً، ونستغل الحالة النفسية التي نرى عليها الرأي العام في بلاد الحلفاء الكبار، وبالأخص في الولايات المتحدة التي تتزعم اليوم الدول الكبرى وتعتبر سيدة العالم بلا منازع؟.

ثقوا أن كل حركة جدية منا في هذه الساعة إنما تلقى من العطف والتأييد في الخارج ما لا سبيل إلى تكييفه.

وربما حرمنا فائدة الظروف الراهنة وخسرنا تـأييد الحلفـاء ورأيهم العام يوم يتأسس بفرنسا الدستور الجديد، وتتكون فيها المجالس النيابية، وتنتظم أمورها الداخلية، وتقوم فيها حكومة شرعية، وتسوّي الدبلوماسية مشاكل فرنسا مع الحلفاء كافة. لعله

من نافلة القول التبسّط في الحديث عن هذا، وتفصيل مجمله، وتوكيد الكلام في أمره.

وفصل الخطاب هو ما عبر عنه أحد رجالات الإسلام قديماً حيث قال: النفير، النفير، قبل أن ينقطع السبيل، وينزل الأمر الجليل، ويفوت المطلب، ويعسر المذهب، ويبعد العمل.

وختاماً:

نحيـى لمجد الوطن، ونموت ليحيـى الوطن.

الاتصالات

1 ـ مرحلة الكفاح الوطني (الظروف التي وقع فيها اللقاء الأول مع سمو الأمير).

ـ الأزمة السياسية الأولى بين الحركة الوطنية وسلطات الحماية بمناسبة الزيارة الربيعية لجلالة سيدي محمد بن يوسف في 1934.

ـ جرى الاتصال المباشر بين الحركة والملك على الصعيد الجماهيري بفاس ـ الهتاف **بحياة الملك** لأول مرة في الشوارع ـ قطع الزيارة ـ العمل لإحباط مناورات ومكايد الاستعمار بواسطة جريدة **عمل الشعب** التي كانت لسان الحركة ومحورها: ـ نشر صورة الملك والأمير بزيه العسكري برتبة كولونيل الحرس الملكي وهو في سن الخامسة من عمره.

هكذا أبت الحركة ممثلة في **عمل الشعب** إلا أن تعلن للملإ أنها تعتبر العرش والملكية من أهم مقوماتنا الوطنية، وأنها تعتبر كذلك أن المعركة التي نخوضها إنما هي معركة الشعب والملك، لأنها معركة حياة أو موت، أي معركة مصيرية بالنسبة للوطن

والأمة والعرش، وفي هذه المعركة التي كانت في بدايتها حرصت الحركة على أن تشرك فيها، ولو رمزياً، سمو الأمير مولاي الحسن الذي نشرت صورته **في عمل الشعب** وهو يحمل فيها لقب **أمير الأطلس** إشارة إلى جبال المغرب التي نعتز بها والتي طالما كانت ميداناً للجهاد والمقاومة، وهكذا أومأنا بإطلاق ذلك اللقب على سمو الأمير وبإثباته تحت صورته في جريدة عمل الشعب إلى ما كنا نؤمله وننتظره من سموه وهو أن يكون بجانب الملك والشعب رجل الجهاد والمقاومة وهذا ما كان فعلاً.

وخلاصة الأمر، أن المغزى الوطني والسياسي الذي قصدته جريدة عمل الشعب، باسم الحركة الوطنية، من نشر صورتي الملك والأمير تحت عنوان كبير على طول الصفحة الأولى هو: **«يحيى صاحب الجلالة سيدي محمد»**.

هو إشعار جميع مَن يهمهم الأمر إذّاك بالتحام وتماسك الشعب والعرش في الكفاح، فكان ذلك العدد المحلى بالصورتين الكريمتين وبالشعار الجديد الذي هو: يحيى الملك! بمثابة قذيفة أو طعنة بخنجر موجهة إلى قلب الحماية.

2 ـ مرحلة أزمة 20 غشت 1953:

لما اشتدت الأزمة بين الإقامة العامة والقصر العامر جرى اتصال مستمر بسمو الأمير مولاي الحسن في قصر السويسي وذلك تحت جنح الظلام وبالرغم عن زبانية الاستعمار التي كانت تطوق سكنى الأمير.

وكان القصد من الاتصال بسموه:

1 ـ معرفة ما جد من تطورات الأزمة القائمة إذاك.

2 ـ تبادل الرأي فيما يمكن الإقدام عليه من تدابير وإجراءات لمواجهة الموقف واستعداداً للطوارىء وهكذا كنا لا نقدم على شيء ولا نبرم أمراً إلا بعلم وتوجيه من جلالة الملك بواسطة سمو الأمير مولاي الحسن.

وكان آخر اتصال بيننا يوم 19 غشت ليلاً وهو ما قبل اليوم الذي ارتكب فيه الاستعمار الغاشم عدوانه الأثيم على العرش، فكان في نفس الوقت عدواناً إجرامياً على الوطن والشعب اللذين كان العرش رمزاً لوحدتهما وسيادتهما، وضماناً لوجودهما واستمرار دولتهما.

3 ـ مرحلة المقاومة والتحرير.

ثم شاءت الأقدار ـ ولم تشأ إلا خيراً ـ أن لا يتجدد الاتصال بيننا وبين سمو الأمير يوم العشرين غشت ليلاً كالمعتاد بقصره في الرباط، بل بعد سنتين بفندق طيرمنوس بأنتسيرابي في مدغشقر، وذلك لما حل بها وفدنا السياسي للاتصال بجلالة الملك وتجديد العهد به، وعرض نتائج المحادثات الجارية مع الحكومة الفرنسية لعودة جلالة الملك والاعتراف للمغرب بحقوقه في السيادة والاستقلال.

ولما حلّ وفدنا استقبله سمو الأمير بكل حفاوة وترحاب، وخلال إقامته التي استغرقت خمسة أيام كانت المحادثات مستمرة بين الوفد وجلالته بمشاركة سمو الأمير وصنوه، كما كانت اتصالات ومباحثات أخرى خاصة مع سمو الأمير مولاي الحسن الذي كان يظهر في المنفى من الصبر والتحمس والاطمئنان، ومن

التفاؤل بحسن المصير، ومن مداومة التفكير في شيء واحد هو مستقبل المغرب في ظل العرش المجيد ما كان كله محل تقدير كبير وإعجاب عظيم من لدن وفدنا السياسي الذي رجع إلينا ليقص علينا من تفاصيل ذلك ما زادنا اطمئناناً وتفاؤلاً واستبشاراً ويقيناً بأن نصر الله قريب.

4 ـ مرحلة العمل الدبلوماسي.

ـ يوم حلول الملك بقصر بوفالون:

لقاء، وعناق وبكاء التأثر والفرح بنصر الله الذي أخذ يتحقق بعودة الملك من المنفى البعيد.

ـ اتصالات يومية مع الأمير مدة إقامة الملك بقصر «لا سيل سان كلو» بضواحي باريس حيث كنا ندعى يومياً للمشاورة وتبادل الرأي في القضايا المعروضة من الحكومة الفرنسية تمهيداً لعودة الملك إلى العرش بالرباط ولإجراء المفاوضات الرسمية من أجل إلغاء نظام الحماية والاعتراف بالاستقلال، وأثناء جميع الاتصالات مع الملك ومع سمو الأمير ولي العهد كنا نبحث المشاكل والقضايا في جو من الصراحة والواقعية شعوراً منا جميعاً بجسامة المسؤوليات وضخامة المهام التي كنا نواجهها وقتئذٍ في فترة المحادثات مع الحكومة الفرنسية، والتي سنناط بها جميعاً فور إعلان الاستقلال وما يتطلبه إرساؤه من بناء وتنظيم وإصلاح في عهد الحكم الوطني الجديد.

5 ـ مرحلة المسؤولية والبناء.

بعد إعلان استقلال البلاد أصبح سمو الأمير ولي العهد يتقلد

أعظم المهام وأضخم المسؤوليات الرسمية، سواء العسكرية أو الحكومية، بجانب جلالة والده المنعم. ومن البديهي أن ذلك كان يفرض علينا، نحن قادة الحركة الوطنية ورجال الأحزاب السياسية، أن نكون على اتصال مستمر بسمو الأمير ولي العهد الذي كان الساعد الأيمن، والعضد الأكبر لجلالة الملك الراحل في تسيير الشؤون العامة وتوجيه السياسة في الداخل والخارج نحو تحقيق المطامح والأهداف القومية.

ومن أخلد ذكريات اتصالنا بسمو الأمير ولي العهد اجتماعنا بسموه في قصر السويسي بعد تنصيبه رسمياً وقانونياً في منصب ولاية العهد وذلك لتقديم تهانينا الخالصة إليه مشفوعة بهدية رمزية هي عبارة عن خنجر مذهب إشارة إلى القوة في خدمة الحق، وعن مصحف قديم كتب بخط مغربي على رق الغزال عملاً بالآية الكريمة: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾.

وقد أبى سموه ألا أن يخلد هذا الاتصال في تلك المناسبة التي تقلد فيها ولاية العهد شرعياً بعد ما كان يتصف بها شعبياً، وذلك بأن أخذت له صورة معنا في حديقة قصره العامر بالسويسي.

ولا أحتاج بعد هذا أن أشير بأكثر من كلمة إلى أن صلاتنا بسمو الأمير ولي العهد لم تكن لتزداد مع الأيام إلا قوة ومتانة في تلك الفترة الحاسمة التي كانت بطبيعتها فترة ممارسة تجربة الحكم الوطني الفتي ومواجهة مسؤوليات الاستقلال الوليد.

وبالإضافة إلى ذلك لا أريد أن تفوتني الإشارة العابرة إلى ما

كان يجري كذلك بيننا وبين سمو الأمير ولي العهد ـ خصوصاً في السنوات الأخيرة من حياة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه ـ من اجتماعات خاصة أكثرها بقصر السويسي وأحياناً ببيت المرحوم السيد مبارك البكاي، وذلك للتباحث في الأحداث والماجريات، والتداول في شتى القضايا والمواقف، فكانت تلك الاجتماعات جلسات للعمل قد تستغرق الساعات، وتطول أحياناً بقصر السويسي من العشي إلى الساعة الثالثة أو الرابعة من صباح الغد.

وهكذا استمر الحال إلى أن تقلد سمو الأمير ولي العهد زمام الحكم بصفته خلف والده المنعم على العرش والملك الشرعي للبلاد.

الاستعمار الفلاحي بالمغرب

كانت سنة 1912 سنة فرض الحماية الأجنبية على المغرب، وفي هذه السنة نفسها وقع التهافت الاستعماري على الأراضي المغربية، وقد اشتد خطر هذا التهافت لدرجة حملت كثيراً من أعضاء مجلس النواب الفرنسي، يومئذ، على فضح أساليبه واستنكار ما ارتكبه من إهدار لحقوق المغاربة، وإتلاف لمصالحهم، نتيجة عمليات الاستيلاء على الأراضي، واغتصابها من أصحابها الشرعيين، وهي عمليات كانت تهدف إلى «**غزو الأرض**» بأي شكل، وبأي أسلوب مخالف للقانون، عملاً في هذا بأن الغاية تبرر الوسيلة، وتطبيقاً لشريعة الغاب التي لا تعترف بغير حق الأقوى.

ومما تجدر ملاحظته أن الحملات التي شنّها وقتئذ بعض النواب في البرلمان الفرنسي على عمليات غزو الأراضي المغربية من طرف المغامرين الاستعماريين كانت بمناسبة عرض معاهدة الحماية على مجلس النواب للمصادقة عليها، وهذا يبين أن السطو الاستعماري على الأراضي المغربية قد رافق ولازم فرض الحماية الأجنبية.

وبذلك قام البرهان، أمام الرأي العام الدولي في ذلك العهد، على حقيقة الحماية التي افتضحت أهدافها ووسائلها على لسان النواب الفرنسيين أنفسهم ولما يجِفَّ المداد الـذي كُتب بها صكّها.

وإن كل ما فضحه أولئك النواب الأحرار وقتئذ من اختطاف للأراضي المغربية لَجَاء يُؤلف موادَّ وفصولَ صكِّ إدانةٍ واتهامٍ لنظام الحماية وسياستها الاستعمارية في المغرب.

وهكذا نرى كيف بدأ تطبيق الحماية الاستعمارية قبل مصادقة البرلمان على معاهدتها، وهو تطبيق مطابق لحقيقة ما كانت ترمي إليه لصالح الأجانب.

1 ـ وضع الاستعمار الفلاحي في سنة 1913:

إن أول ما شغل نظام الحماية الأجنبية هو العمل بكل وسيلة لتمليك الأجانب الأراضي المغربية حتى يكون للاحتلال الاستعماري مدلولُه الواقعي، ويتحقق تطبيقه الفعلي، إذ بغير هذا لا يمكن أن يتعزز الاحتلال العسكري، والاستيلاءُ السياسي، والاستغلال الاقتصادي للبلاد.

وهكذا كان تمليكُ الأجانب أراضي المغرب غايةً ووسيلةً في نفس الوقت بالنسبة لسياسة الاستعمار المتنكِّر في شكل الحماية. ولم تقتصر الحماية على عملية التمليك لصالح الأجانب، بل عملت كذلك لتثبيت ملكية الأجانب للأراضي المغربية بإعطائها الصفة النهائية، وإحاطتها بجميع الضمانات القانونية (ولا نقول الشرعية) التي لا سبيل إلى الطعن فيها على أساس التشريع

الاستعماري القائم إذاك. وتنفيذاً للمؤامرة الاستعمارية على الأراضي المغربية لفائدة الأجانب أصدرت سلطات الحماية ظهيراً بتاريخ 12 غشت 1913 يؤسس نظام المحافظة العقارية.

وفي سنة 1915 تم إنشاء إدارة المحافظة العقارية في المغرب. ومن هذا يتضح أن المحافظة العقارية لم توجد في البلاد إلا لإضفاء الصبغة القانونية النهائية على ملكية الأراضي المغربية التي أخذت تدخل في حوزة الأجانب، وخاصة الأراضي الفلاحية التي تملكها المستعمرون بالباطل.

وبهذا كانت الحماية جناية، كما كانت المحافظة مؤامرة على المغرب وأبنائه.

وقد كان الوضع الناتج عن تلك الجناية، وهذه المؤامرة، في سنة 1913، هو أن الأوربيين أصبحوا يومئذ يستولون، باسم الملكية العقارية، على 100.000 هكتار من أخصب الأراضي في مختلف النواحي المشهورة بجودة وخصوبة ترابها، وكان استيلاؤهم عليها بجميع الوسائل والأساليب التي أقل ما يقال فيها إنها مشكوكة ومريبة.

وكان توزيع تلك الأراضي المغتصبة على الشكل الآتي:

1 ـ 6.000 هكتار في ناحية الشاوية وكانت في قبضة مئة معمر.

2 ـ 40.000 هكتار في ناحية الرباط والغرب وكانت في أيدي حوالى مئة معمر وشركة واحدة كانت تملك منها على زهاء 15.000 هكتار.

3 ـ 10.000 هكتار في دكالة وعبدة يستولي عليها عشرة معمرين وبعض الشركات.

4 ـ 45.000 هكتار في المغرب الشرقي منها 7.000 هكتار في مطروح و16.000 هـ في سهول الأنجاد (Angad) و20.000 هـ في سهول طريفة حول القرى المحدثة في بركان ومرتمبري (Martymprey).

ويتضح في هذه الخريطة الاستعمارية مدى ما استولى عليه المعمرون في السنة الأولى للحماية المشؤومة من الأراضي الخصبة التي أُخذت من مُلاَّكِهَا الأصليين أخذاً بشتى الوسائل والأساليب المعهودة في سياسة الاستعمار، وبالإضافة إلى الحملات التي شنّها يومئذ النواب في البرلمان الفرنسي، أثناء مناقشة معاهدة الحماية ـ كما ذكرنا ـ لم يستطع عدد من الكتّاب الفرنسيين أن يكتموا ما قامت عليه عمليات تمليك الأجانب الأراضي المغربية من غصب ونهب، وحتى الكتابُ الموالون للاستعمار، في ذلك الوقت، لم يتأخروا عن الإشارة إلى صفات السلب والاستيلاء التي اكتستها عمليات تمليك الأراضي المغربية للأجانب في بداية الحماية، ومن بين أولئك الكتاب فيكتور بيكي V.Piquer: le maroc المشهور الذي وردت في كتابه عن المغرب، وهو يتحدث عن الاستعمار الفلاحي، هذه العبارة التي تتضمن اعترافاً صحيحاً في موضوعه، قال بالحرف: الحقيقة أن كثيراً من هذه المكتسبات (يعني الملكيات العقارية) قد كانت محل نزاع ومعارضة من الأهالي، ولا يمكن أن تصير نهائية إلا بتطبيق النظام العقاري الحديث.

(Il est vrai que beaucoup de ces acquisitions étaient contestées par les indigènes et ne pourront devenir déffinitives que par application du nouveau régime foncier).

2 ـ الاستيلاء على الأراضي: الاستعمار الرسمي والخاص:

وفي سنتي 1912 و1913بلغ تهافت المستعمرين على الأراضي المغربية من البغي، والحيف، والظلم، درجةً قصوى كانت السبب في شن الحملات الفاضحة في مجلس النواب الفرنسي ـ كما أشرنا إليه ـ كما اضطرت سلطات الحماية نفسها إلى إصدار ظهير في شهر يوليو 1914 يعتبر الأراضي الجماعية أملاكاً غير قابلة للتفويت والبيع والشراء.

ولكن هذا الظهير لم يكن ليحمي أراضي الجماعات من عدوان الأجانب واستيلاء المستعمرين، فلم تمر سنتان على صدور هذا الظهير حتى أسست، في سنة 1916، لجنة الاستعمار: comité de colonisation ، وكانت مهمتها تكوين وتوزيع القطع (Lots) الفلاحية على المعمرين، وبهذا العمل عمدت سلطات الحماية إلى تركيز سياستها على المبادىء الاستعمارية المجربة في دنيا الاحتلال والاستغلال، وإلى تثبيت دعائم الاحتلال العسكري، والاستيلاء السياسي، والاستغلال الاقتصادي، بغرس النفوذ الفرنسي على طريق إسكان العائلات الفرنسية في جهات معينة من البوادي المغربية، وذلك وفق مخطط استعماري مدروس ومحكم، وتغطية لكل هذا، وعملاً بسياسة التضليل التي دأب عليها الاستعمار قيل إن خطة الإسكان والوجود الفرنسي في البادية المغربية كان من شأنها أن تنشر نفوذ

المدنية في الأوساط الفلاحية المغربية وذلك بحملها على الاقتداء بالفلاحة العصرية.

وأثناء الحرب العالمية الأولى طرأ نوع من الفتور على خطة الاستيلاء على الأرض المغربية بحيث لم يتجاوز ما استولى عليه الاستعمار الفلاحي أكثر من 70.000 هكتار أضيفت إلى أكثر من مائة ألف هكتار استولى عليها الأجانب قبل نشوب تلك الحرب.

ومن أسباب ذلك الفتور ما كان يستولي وقتئذ على عقول المستعمرين من شكوك ومخاوف ترجع إلى تطورات الحرب العالمية الأولى، وإلى خشية الهزيمة وسوء المنقلب والمصير.

وكذلك كانت ترجع أسباب ذلك الفتور، بصفة أخص، إلى امتناع المغاربة من تسليم أراضيهم بغير حق.

ولما انتهت الحرب، أخذت الأموال تتدفق على المغرب، وتكاثر عدد الشركات العقارية المنشأة، وكان أصحاب تلك الأموال، وهذه الشركات من القوة والنفوذ ما حمل سلطات الحماية على نهج سياسة أكثر فعالية في نظرهم، وأجدى في تعبئة الأراضي المغربية لفائدة الاستعمار الفلاحي.

وهكذا أنشئت لجنة بظهير مؤرخ في 3 فبراير 1919، وكان شغلها الأساسي البحث عن أراضي الملك الخاص بالدولة التي يُمْكن تجنيدها لصالح الاستعمار بدعوى أن المغاربة الذين يقيمون بها إنما يشغلونها بغير حق.

ثم صدر ظهير بتاريخ 9 أبريل 1919 ليحل محل ظهير الأراضي

الجماعية الصادر في يوليوز 1914، وكانت الغاية من ذلك الظهير الجديد فرض وصاية (Tutelle) على أراضي الجماعات، وعلى هذه الجماعات نفسها.

وبمقتضى هذا الظهير اعتُبرت أملاك القبائل والفخضات والدواوير وغيرها من الجماعات أملاكاً غير قابلة للبيع (Inaliénables) وغير قابلة للتفويت (Imprescribtibles)، وغير قابلة للحجز (Insaisissables) إلا في بعض الأحوال التي سيقع توضيحها.

وتطبيقاً لذلك الظهير اعتبرت الأملاك القبلية مسيرة من الجماعات، ووُضعت تحت سلطة مجلس الوصاية (Conseil de tutelle) الذي كان يتألف من مدير الشؤون السياسية، ومستشار الحكومة الشريفة، ومدير الفلاحة وكلهم فرنسيون، ومن عضوين مغربيين يعينهما الصدر الأعظم.

ومجلس الوصاية لم يكن إلا مجلس لصوصية مؤسسة ومنظمة بقانون استعماري شرّع هذه اللصوصية حينما أعطى فصلاه السادس والسابع لمجلس الوصاية المزعومة حق السماح بعقود كراء لمدة طويلة، وحق تحويل هذه الكراءات إلى ملكيات منفعة دائمة بطلب من المكترين الأجانب، كما كان يمكن لمجلس الوصاية المزعومة الإذن في ملكيات لصالح الدولة من أجل منفعة عمومية أو من أجل إنشاء مناطق الاستعمار الفلاحي (الفصل 10).

وكل هذا يدل صراحة على أنواع عمليات اللصوصية العقارية التي أباحها الظهير لفائدة الاستعمار الفلاحي.

وإمعاناً في الدسيسة والخديعة نص الفصل 13 من الظهير على أن على مجلس الوصاية (أي اللصوصية) أن يتأكد سلفاً من أن الجماعة القبلية تملك أراضي كافية لنموها العادي.

وإمعاناً كذلك في التلبيس والتضليل ينص نفس الفصل 13 على أن مجلس الوصاية يحسب في تقديره حساب الفوائد التي قد يجنيها الأهالي من حركة الإسكان الأوربي في الناحية أو من إنشاء مؤسسات فلاحية أو صناعية.

وإغراء في الأجل الاستعماري يضيف الفصل 13 من الظهير المذكور أن مجلس الوصاية يحل بصفة عامة محل الجماعة القروية ويؤدي نحوها واجبات الوصي العامل الوفي، وأب العائلة الحنون!

وقد رأينا كيف سلّح ذلك الظهير هذا الوصي الوفي المزعوم والأب الحنون المدعي، وكيف سلطه على أراضي الجماعات ليستولي بجميع وسائل المكر والخداع، والسلب والنهب، وليملكها بغير حق للمستعمرين من الأجانب.

وهناك ظهير صدر في 1914 خاصاً بقبائل الجيش التي أدخلت أراضيها في الملك الخاص بالدولة، وقد استغل هذا التشريع حيث اعتبر أن قبائل الجيش لا تكون مالكة للأراضي التي تتصرف فيها من قديم إلا بعدما تتخلى عن شطر منها للاستعمار.

وهكذا كان التشريع المغربي في عهد الحماية مسخراً للاستعمار الفلاحي ضد حقوق ومصالح المواطنين جماعات وأفراداً.

أما الأملاك الخاصة فلم تسلم هي كذلك من عدوان الاستعمار وسيطرته واستيلائه، وهكذا أنشئت مناطق الاستعمار الفلاحي من طرف سلطات المراقبة الفرنسية في الأراضي التي كانت ملكية فردية خاصة، غير أن عملية الاستيلاء على هذه الأراضي لم تكن سهلة، بل اصطدمت بمقاومة الملاكين المغاربة، ولكن القوة كانت تقضي في النهاية على كل مقاومة من طرف الملاكين أفراداً كانوا أو جماعات، وهكذا كانت تنتزع الأملاك من أصحابها المغاربة باسم ظهير نزع الملكية من أجل المصلحة العامة، وهو الظهير المؤرخ بـ 31 غشت 1914، وظهير 8 نوفمبر 1914، وظهير 3 مايو 1919، وظهير 15 أكتوبر 1919، وظهير 19 يناير 1922، فكل هذه النصوص التشريعية كانت أسلحة في يد السلطة الاستعمارية للاستيلاء على أراضي القبائل بعد إخضاعها لعمليات الضغط السياسي وذلك مقابل تعويضات نقدية أو عينية تافهة.

وفيما يخص الأملاك الخاصة كانت تعترض الاستيلاء عليها صعوبات كثيرة، ولهذا أصدرت سلطات الاستعمار في 1928 إلى المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية توصيات وإرشادات قصد التغلب على تلك الصعوبات وذلك في منشور سري مما ورد فيه:

يجب أن تكون لكم الإرادة الصلبة (Volonté tenace) في الوصول إلى الغاية كما يجب عليكم أن تعطوا لجميع الأهالي كباراً وصغاراً **انطباعاً** عن هذه الإرادة. ومن الطبيعي أنه يلزمكم **أن لا تندفعوا نحو المعركة** وتخوضوها وأياديكم وأدمغتكم فارغة،

ولهذا وجب أن يكون لديكم على سبيل الادخار والاحتياط زاداً تاماً من الحجج المعنوية لإفهام الأهالي أنه يجب علينا أن نأخذ مكاننا ومقعدنا بجانبهم، ومن الحجج العملية مشروعاً من التعويضات النقدية والعينية من أجل تعويضهم بكيفية عادلة.

ونريد أن نقف هنا لنلاحظ عبارات: الإرادة الصلبة في الوصول إلى انتزاع الأراضي من المغاربة، وإعطاء هؤلاء انطباعة عن وجود هذه الإرادة الصلبة عند غزاة الأراضي المغربية، واعتبار الاستيلاء على هذه الأراضي معركة تستعمل فيها زيادة على قوة القانون الغاشمة، والضغط السياسي الماكر جميع ما يمكن أن تعبئه سلطات الاستعمار من الحجج المعنوية والعملية لفرض الاحتلال عن طريق الاستيطان الاستعماري الفلاحي، أما التعويض الذي ينعته منشور سلطات الحماية بالعادل فلا نصيب له من العدالة إلا ما كان من عدالة الاستعمار، وهي اسم بدون مسمى ثم يتحدث المنشور السري فيقول:

وعملياً سيكون عليكم أن تعملوا طبق المنهاج الآتي:

يجب أن يحمل عمل سياسي قوي جميع الملاكين إن أمكن ليبذلوا لكم وعوداً بالتخلي والتسليم وذلك بأن تكون مصرحاً بها في شهادة عدلية ينص فيها كذلك على التعويضات النقدية والعينية التي يطلبها الأهالي (أي التي تفرض عليهم فرضاً). وأؤكد ـ يقول المنشور ـ بصفة خاصة في ضرورة الحصول على النتيجة المبتغاة بواسطة معاملات اختيارية حيث إنها أولاً مطابقة للقانون، كما أنها ثانياً وسيلة للإفلات من المؤاخذات

والانتقادات التي يستحقها عادة كل نزع للملكية. وفي الأخير سيكون عليكم أن لا تلجأوا إلى المحاكم إلا ضد المعاندين المتصلبين الذين سيقل عددهم بقدر ما تبرهنون على استعمالكم للإقناع، واللباقة، والتأثير الشخصي...

وهذه الفقرات مقتبسة من الكتيب الذي طبعته إدارة الشؤون الأهلية سنة 1928 تحت عنوان: الاستعمار بالمغرب وعمل سلطات المراقبة، ومما يتضمنه هذا الكتيب بيان مفتش الأملاك المخزنية وفيه عرض مفصل لجميع العمليات الإدارية التي يكفل تنفيذها الوصول إلى الاستيلاء، عن طريق نزع الملكية الخاصة والجماعية، على الأراضي المعدة للاستعمار الفلاحي.

وهكذا أغار الاستعمار على الأراضي المغربية إغارة مكنته من الاستيلاء على أملاك الدولة، والأحباس، والجماعات، والأشخاص، وذلك بالوسائل والأساليب التي أعطينا عنها صوراً وأمثلة، وأقمنا البرهان عليها من اعترافات رسمية، وشهادات لا يتطرق إليها الشك. ومن مجموع تلك الأراضي المنتزعة من أصحابها الشرعيين تكونت مناطق الاستعمار الرسمي أي الاستعمار الفلاحي المنظم من طرف الدولة ذاتها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن انتزاع ملكية المغاربة لفائدة المعمرين الأجانب اعتبر قانونياً وطبق عليه تشريع نزع الملكية من أجل المصلحة العامة، وهكذا اعتبرت سياسة الحماية من صميم المصلحة العامة في المغرب إحداث مناطق الاستعمار الفلاحي، وتزويدها بالأراضي المغربية المعبأة في كل مكان بوسائل السطو والاختلاس، وتحت ستار قوانين ملفقة لحاجة أصحابها.

كيف سلمت الأراضي للاستعمار الفلاحي؟

لقد تبجح الاستعمار في المغرب بأنه لم ينهج الأسلوب المتبع في الجزائر، وهو تسليم الأراضي مجاناً إلى المعمرين، ولكنه سلك طريقة شبيهة بالمجانية، وهي بيع القطع الأرضية إليهم بأرخص الأثمان، وبأكثر التسهيلات في الأداء.

وكانت القطع الاستعمارية أربعة أنواع:

1 ـ القطع المسماة بالمعاشية (Vivriers) ومساحتها هكتار أو هكتاران، وتوجد بأحواز المدن.

2 ـ قطع الاستعمار الصغير (Petite colonisation) من 5 إلى 40 هكتار وتوجد في المناطق السقوية، وتصلح للخضراوات، وأشجار الفواكه، والنباتات الحشيشية (Fourrage).

3 ـ قطع الاستعمار المتوسط من 200 إلى 250 هكتاراً.

4 ـ قطع الاستعمار الكبير.

وكانت تباع الأنواع الثلاثة من أراضي الاستعمار بأثمان محددة من طرف الإدارة أي من غير مزايدة، وبالقرعة بين المعمرين، وتؤدى أثمانها مقسطة على 15 سنة.

والجدير بالذكر أن النوع الثالث وهو المسمى بالاستعمار المتوسط كان أكثر عدداً، ولهذا كان يعتبر عمدة في الاستعمار الاستيطاني القائم على سياسة إسكان العائلات الفرنسية وسط القبائل المغربية.

كما تجدر الملاحظة أن قطع الاستعمار كانت مُجَمَّعة في

مراكز فلاحية قريبة من طـرق المواصلات، وكانت تعطى للذين يلتزمون بالسكنى فيها أو لشخصيات أو لشركات سبق لها أن ملكت العقار بالمغرب.

أما قطع الاستعمار الكبير فكانت تباع بالمزاد العلني طبق شروط معينة، وكانت يؤدى ثمنها على ثلاثة أقساط الأوّل في بداية السمسرة، والثاني والثالث كل سبع سنوات. وأغلب تلك القطع أخذتها الشركات الفلاحية الأجنبية. وقـد ملك بعضها 10.000 هكتار كشركة سيو في ناحية الغرب، وهي تابعة لبنك باريس والبلاد المنخفضة.

وفيما يخص الاستعمار الرسمي أي الذي أنشـأته سلطات الحماية فلم يتجاوز في 57.000/1922 هكتار، ولكن طرأ عليه النمو والتضخم بين سنة 1923 و1932 حيث بلغ المجهود أشده وزود الاستعمار الرسمي بـ 220.000 هكتار.

وفي هذا الوقت نفدت أراضي الملك الخاص بالدولة، ثم كانت الأزمة التي كشفت عن مواطن الضعف الكبرى في سياسة الاستعمار الرسمي الذي آل أمره إلى تخلي السلطات عنه.

وآخر قطع بيعت للمعمرين كانت بين سنتي 1933 و1935، وشملت 12.000 هكتار.

وقبل 1935 بخمس سنوات (1930) كان أهم شيء اهتمت به الإدارة الاستعمارية هو القيام بكيفية أو بأخرى بإسكان المعمرين الذين أعلنوا إفلاسهم، ومن أجل هذا استعملت 26.000 هكتار.

وهكذا كانت وضعية الاستعمار الفلاحي الرسمي في سنة

1935 تتمثل في: 1735 مؤسسة وضيعة زراعية بلغت مساحتها 271.000 هكتار أما الاستعمار غير الرسمي أي ما كان يسمى بالاستعمار الحر أو الخاص فقد ترعرع بين سنتي 1923 و1932 حيث إنه استطاع أن يستولي على 358.000 هكتار من الأملاك المغربية الخاصة، ونقول: «الاستيلاء» بالرغم عما استعمل في عملياته من بيع وشراء، لأن هذه العمليات لم تكن عادية وسليمة. وهكذا نجد الاستعمار الفلاحي في سنة 1935 قد حصل بطرقه ووسائله وأساليبه، على مساحة تبلغ 840,000 هكتار كانت موزعة يومئذ كما يلي:

1 ـ الاستعمار الفلاحي الرسمي: 271.000 هكتار و 1754 ضيعة ومؤسسة فلاحية.

2 ـ الاستعمار الفلاحي الخاص: 569.000 هكتار، و 2068 ضيعة ومؤسسة فلاحية.

وفي سنة 1939 لم تطرأ على تلك الأرقام زيادة كبيرة، وفي سنة 1935، وهي سنة الأزمة المغربية الفرنسية، كانت الإحصائيات الرسمية تسجل الاستعمار الفلاحي بنوعيه الرسمي والخاص: 1017.000 هكتار موزّعة على: 5903 ضيعات ومؤسسات فلاحية. وكان توزيعها على الاستعمارين كما يلي:

الاستعمار الرسمي:	1634	قطعة، ومساحتها:	289,000 هكتاراً
الاستعمار الخاص:	4269	قطعة، ومساحتها:	815,000 هكتاراً
	5903		1,104,000 هكتاراً

وكان الترتيب من حيث الكثرة بالنسبة لنواحي المغرب:

الاستعمار الرسمي:

1 ـ	الدار البيضاء وناحيتها	(86,838	هكتاراً)
2 ـ	الرباط وناحية الغرب	(62,571	هكتاراً)
3 ـ	فاس وناحيتها	(55,905	هكتاراً)
4 ـ	مكناس وناحيتها	(54,208	هكتاراً)
5 ـ	مراكش وناحيتها	(25,745	هكتاراً)
6 ـ	المغرب الشرقي	(3.487	هكتاراً)
7 ـ	أكادير لا شيء		
		(288.154	هكتاراً)

الاستعمار الخاص:

1 ـ	الرباط وناحيتها	(312,000	هكتاراً)
2 ـ	الدار البيضاء وناحيتها	(255,000	هكتاراً)
3 ـ	مكناس وناحيتها	(84,000	هكتاراً)
4 ـ	فاس وناحيتها	(58,000	هكتاراً)
5 ـ	المغرب الشرقي	(52,000	هكتاراً)
6 ـ	مراكش وناحيتها	(32,000	هكتاراً)
7 ـ	أكادير وناحيتها	(22,000	هكتاراً)
		815,000	هكتاراً)

القروض والمساعدات:

وإذا كان الاستعمار الفلاحي الرسمي قد استولى بغير حق على: 288,754 هكتاراً من أجود وأخصب الأراضي، وإذا كان الاستعمار الفلاحي الخاص قد استولى بدوره على 815,000 هكتار فإن الاستعماريْن قد ظفرا من الإدارة في عهد الحماية بمجموعة من تدابير التشجيع والمساعدة.

فقد أعطت الإدارة ما سمي بتعويضات التقليع (Prime de dèfrichement)، وبتعويضات الغراسة، ولم تلغ الأولى إلاّ في سنة 1923، والثانية في سنة 1936.

كما أعطت الإدارة مساعدات (Subventions) أثناء الحرب العالمية الثانية (1940 - 1944) لشراء الجرارات الفلاحية التي لها محرك الكازوجين (Tracteurs à gazogène) ثم سمحت الإدارة بإعفاءات مهمة بعد 1944 تناولت أثمان الأدوات الفلاحية المستوردة، ولم تلغ إلا في 1950. وكذلك أعطيت تخفيضات من أثمان الوقود، ومن ضريبة الترتيب.

وأهم من ذلك كله تنظيم القرض الفلاحي لصالح الاستعمار، وكان ثلاثة أنواع: قصير المدة، وسُمي بقرض الموسم الفلاحي، (Crédit de campagne)، ومتوسط المدة، وطويل المدة من أجل تجهيز واستثمار الأراضي الفلاحية.

وكانت تتولى ذلك صناديق القرض الفلاحي المؤسسة في 1923 ثم آل الأمر إلى الصندوق الفيديرالي الذي يوزع سلفات الموسم الفلاحي، وقد بلغت سنوياً 750 مليوناً من الفرنكات ثم كان المعمرون يحصلون، بعد الموسم الفلاحي، على تسبيقات على البضائع، وكانت تعتبر بمثابة سلفات الموسم، وقد بلغت في 1953 ما يقرب من 9 مليارات من الفرنكات.

أما السلفات للمدة الطويلة فكان يتولاها صندوق السلفات العقارية، وكانت تبلغ 60% من قيمة العقار.

وهكذا نرى أن مساهمة الدولة في تمويل الاستعمار الفلاحي

عن طريق تنظيم أنواع الفروض له قد كانت عظيمة جداً، وذلك أن الدولة هي التي كانت تسلف لصناديق القرض أعظم شطر من رؤوس أموالها، وبالإضافة إلى هذا كانت الدولة هي التي تضمن السلفات البنكية المخصصة للتسبيقات على البضائع الفلاحية للمعمرين.

ويضاف كذلك إلى هذا وذاك أن الدولة هي التي كانت تعطي ثلثي رؤوس الأموال اللازمة لإحداث الشركات التعاونية، التي بلغت سنة 1939: 23 شركة، وارتفع هذا العدد إلى 73 في سنة 1954.

والتعاونيات كانت أنواعاً، منها للإنتاج، ومنها لشراء الوقود والأدوات والأسمدة، ومنها مخازن الحبوب (Docks - silos) وأخيراً كانت الدولة هي التي تولت عملية إنقاذ الاستعمار الصغير ـ خصوصاً الرسمي منه ـ من الأزمة الخطيرة التي زعزعت أركانه وكادت تقضي عليه بعد سنة 1930، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى تصرفات المعمرين، وإلى قلّة الخبرة والكفاءة لدى كثير منهم، وإلى التسهيلات المالية المفرطة التي قدمتها الدولة بواسطة صناديق السلف.

وكانت عملية إنقاذ الدولة ترمي إلى تصفية الديون المتراكمة على المعمرين المفلسين، وهكذا تأكدت لهم القروض ووزع أداؤها على مراحل طويلة تتراوح بين 20 و 40 سنة. وتقرر تخفيض الفائد الواجب عليها (النتريس)، والديون التجارية التي حلت آجالها تولت النظر فيها لجان خاصة، شطر منها تحت رقابة وضمانة الدولة.

وقد بلغت ديون الاستعمار الفلاحي في 1935: 600 مليون من الفرنكات بقيمة ذلك الوقت، ويقدّر بقيمة السنة الأولى من الاستقلال بـ 35 ملياراً من الفرنكات.

كما أن تأسيس مكتب القمح في 1936 وتحديد ثمن القمح كان مساعداً على تحسين حالة الاستعمار الفلاحي.

أما ارتفاع الأثمان خلال الحرب العالمية الثانية وتنويع الإنتاج فقد أغنيا هذا الاستعمار الذي استطاع أن يسدد ديونه وأن يكون احتياطياً مهما ساعده على تجديد التجهيز وعلى توسيع الممتلكات العقارية والمساحات المزروعة.

وبالإضافة إلى كل هذا فقد تمكن رأسماليون جزائريون وفرنسيون من استثمار أموالهم بشراء ممتلكات عقارية عظيمة خصوصاً في ناحية سوس.

والخلاصة أن مجموع ما يملكه الاستعمار الفلاحي يمثل واحداً من خمسة عشر جزءاً من الأراضي الصالحة للزراعة، ويفلح مساحة تقدر بـ 600 ألف هكتار، أي ثمن الأراضي المزروعة التي تبلغ: 4.800.000 هكتار، وستون في المائة (60%) من أراضي الاستعمار تتكون من الضيعات الكبرى التي يبلغ عددها: 900 وتقدر مساحة كل واحدة منها بأكثر من 300 هكتار.

تلك هي الصفحة السوداء التي خلفها الاستعمار الأجنبي في المغرب، وفي هذه الصفحة تسجيل بالأحداث، والأرقام، والتواريخ لكل ما سودها، وشوهها، وجعلها عبرة للأجيال، ومما

تجب ملاحظته أن الاستعمار الفلاحي لم يهتم باستثمار أراضي مهملة، بل استولى على أراضي كانت لملاكها الشرعيين ـ دولة، وأفراداً، وقبائل ـ واستغلها لصالحه بأموال المغرب، وبسواعد المغاربة الذين سخرهم لأغراضه تسخيراً.

كما تجب ملاحظة أن الاستعمار الفلاحي نشأ وترعرع في أحسن وأخصب النواحي المغربية ضد صالح سكانها خلافاً لما كان يدعيه من ترهات وأباطيل للدعاية والتضليل لحاجة في نفسه.

فكيف، مع هذا كله، يمكن الادعاء بأن المغاربة، وخصوصاً الفلاحين منهم، قد استفادوا من مجاورة المعمرين في حين أن هذه المجاورة لم تكن إلا مضايقة، ومطاردة، واحتلالاً؟.

أما ما يدعيه المستعمرون من أن الاستعمار الفلاحي يستخدم أكثر من 60.000 عامل مغربي فنلاحظ عليه أن الأجور التافهة التي يتقاضونها لا تسمح لهم بأن يرفعوا مستوى معيشتهم، ولهذا فهم أجراء أشبه بالمسخرين والعبيد منهم بالعملة المتمتعين بأجور تتكافأ مع جهودهم وخدماتهم.

وأما ما يدعيه المستعمرون من أن وجود الاستعمار الفلاحي يؤثر في تطوير الفلاحة المغربية بالإشعاع وبالمثال فنرد عليه بأن أكثر من أربعين سنة مرت على ابتلاء المغرب بالاستعمار الفلاحي لم تؤثر كثيراً في تطوير الفلاحة الوطنية حيث إن المساحة المستثمرة بالطرق العصرية لا تتجاوز 200.000 هكتار سواء منها ما يحرثه الأفراد أو ما تفلحه الدولة (Paysanat) وهكذا

تظل 4.500.000 هكتار خاضعة للاستثمار بالأساليب والوسائل العتيقة.

ويقال إن الاستعمار الفلاحي الذي استولى على 1.104.000 هكتار فقط كان «معتدلاً» في حركة استيلائه على الأراضي المغربية فيمكن الرد عليه بأن أسباب هذا لا ترجع إلى قناعة واعتدال الاستعمار الفلاحي، ولكن إلى ما اعترضه من مشاكل وصعوبات وأزمات، ثم إلى تمسك المغاربة بملكية أرضهم، وإلى أن المغرب حمل السلاح في وجه الاستعمار حتى سنة 1934، فكل هذا جعل حدوداً لتوسعه، وحصر عدوانه في نطاق ضيّق بالنسبة للجزائر مثلاً.

إن الاستعمار الفلاحي، منذ وجد في المغرب، وهو يكون مشكلة خطيرة كبرى بالنسبة للمغاربة، وحقوقهم ومصالحهم الخاصة والعامة على السواء، ولهذا كان جانباً أساسياً وبارزاً من القضية المغربية العامة، قضية الدفاع المشروع عن الوجود المغربي، وعن كل ما يرتبط بهذا الوجود من مقومات ومميزات، ثم بالإضافة إلى قضية الدفاع عن الكيان والمكتسبات بشتى الوسائل والأساليب، قضية التحرير والاستقلال باسترجاع السيادة القومية بكل ما لهذه العبارة من مدلولات، وخصائص، وامتيازات.

ولهذا فإن انبعاث هذه السيادة في عهد الاستقلال كان يقضي حتماً وضع مشكلة الاستعمار الفلاحي على البساط لإعطائها الحل الطبيعي، والمنطقي، والضروري، والوحيد، ألا وهو

تحرير الأرض المغربية التي طالما استولى عليها الاستعمار الفلاحي بالباطل زمن الحماية، وفي عهد الاحتلال الأجنبي.

فالمشكلة لم تكن مشكلة فلاحية فقط، بل كانت أكثر من هذا مشكلة قومية، أي مشكلة سياسية، ووطنية، وتحرُّرية، إذ كانت من صميم مسألة السيادة والاستقلال، كما كانت بالنسبة للمغرب والمغاربة ـ في عهد هذه السيادة، وهذا الاستقلال ـ مسألة إنصاف وعدالة، وإحقاق للحق، وإزهاق للباطل، الأمر الذي ينفي عن حل المشكلة، على هذه الأسس وبهذه الاعتبارات، كل ما يمكن أن يدعيه المغرضون من أنه يكتسي صفة العداوة للأجانب، والانتقام منهم بعد أن دالت دولة الاستعمار في المغرب، وخلفها الحكم الوطني في ظل السيادة والاستقلال.

وإنه لمن المؤسف والمؤلم أن نسجل هنا أن الحكومات التي تعاقبت على الكراسي، منذ فجر الاستقلال، قد كانت غير جادة في حل مشكلة الاستعمار الفلاحي وذلك بما أظهرته كلها من إهمال، وتهاون، وتساهل، وتقصير تجاه مشكلة هامة وخطيرة لا يمكن أن يتم تحرر السيادة، ويكمل تحقيق الاستقلال إلا بحلها حلاً وطنياً لا شبهة فيه أبداً.

بل الأدهى والأمر أن نذكر، بهذه المناسبة، ما أوشكت أن ترتكبه إحدى الحكومات مما لا يمكن أن نسميه ـ دون أي اعتذار لمن تحملوا مسؤوليات هذه الحكومة ـ إلا باسم الخيانة في حق الوطن والمواطنين كافة، وهو إبرام معاهدة الاستيطان مع الاستعمار الذي أراد أن يخلد نفوذه وسيطرته ـ في عهد

الاستقلال ـ بمعاهدة تجدد شباب معاهدة الحماية المتلاشية، وتؤبد في المغرب آثار الاستعمار ومخلفاته، في مجال الفلاحة بكيفية خاصة. ولولا معارضتنا لتلك المعاهدة الاستعمارية الجديدة، وذلك بصفتنا نمثل يومئذٍ قوة المعارضة في البلاد، لقضي الأمر، ولأمضت الحكومة الخاذلة المعاهدة الآثمة التي كان سيرتكب، بإمضائها الوشيك الوقوع، إجرام وخيانة في حق الوطن، وسيادته، واستقلاله.

وإننا لندرك الآن الأسباب التي أخرت حل مشكلة الاستعمار الفلاحي في بلادنا على عهد الحكومات المتوالية منذ تسع سنوات مضت على الاسقتلال، وهو تأخير يدين جميع هذه الحكومات، ويجلسها في قفص الاتهام بمحكمة الشعب والتاريخ.

ولهذا ظلت تلك المشكلة وكأن مؤامرة دُبِّرت لتأجيل حلها إلى يومنا هذا حيث صار علينا أن نواجهها كنواب الأمة لنعطيها حلها الطبيعي، والمنطقي، والضروري، والوحيد ـ كما قلنا من قبل ـ وهو القضاء على كل استعمار فلاحي ما أنزل الله به من سلطان في مغرب السيادة والاستقلال. وإذا كان لا بد من أن نصف ذلك الحل بوصفه الحقيقي فهو وصف مغربة الأراضي التي ما فتىء يستولي عليها الأجانب باسم الاستعمار الفلاحي زمن الاستقلال، وضد الاستقلال. وعملية المغربة هي في جوهرها عملية تصفية نهائية بنقل الملكية العقارية الفلاحية من أيدي المعمرين الأجانب، وجميع الذين ليسوا مغاربة جنسية إلى أيدي المواطنين الأصليين دون تساهل مع أي أجنبي في نظر التشريع الوطني

المغربي. وحيث إن الأراضي قد أخذت بغير حق وبمقتضى تشريع جائر صادر عن سلطة أجنبية، فيجب أن ترد إلى المغاربة من غير أن يعوض أصحابها لأن مبدأ كل تعويض يتضمن اعترافاً بشرعية الملكية، في حين أن ملكية أراضي الاستعمار لم تكن شرعية بالمعنى الحقيقي والصحيح لهذه الكلمة.

أما إصلاح واستثمار أراضي الاستعمار الفلاحي فكانا ـ كما رأينا ـ بأموال المغرب، وبسواعد المغاربة.

وبالإضافة إلى هذا فإن الفوائد المادية التي جناها المعمرون طوال أكثر من نصف قرن دام فيه استيلاؤهم واستغلالهم قد أغنتهم بعد أن كانوا فقراء أو أشباه الفقراء.

فكل حل لمشكلة الاستعمار الفلاحي يجب أن يحسب فيه حساب كل هذا ليكون عادلاً بالنسبة للمغاربة، ولو كان قاسياً على الذين كانوا سبباً فيما تحملوه من تضحيات، ونالهم من سلب وأذى.

الصحافة وما تلقيه على
عاتق الصحفي من المسؤوليات

ـ لا نطلب الصحافة لإذاية الناس، وإلحاق الخسارة بممتلكاتهم ومعارضة القوانين العادلة والأنظمة المفيدة، وارتكاب الأغلاط والهفوات، والإغراء على القبائح، والدعوة إلى الإجرام.

ـ نحن نطلب الصحافة لتأدية المأمورية التي لها وبقدر ما يكون الصحفي مسؤولاً عن ارتكاب المساوىء بوسيلة الصحافة يكون مسؤولاً عن التقصير في القيام بمأمورية الصحافة من حيث الإنشاء والإفادة.

ـ الصحفي له حقوق وعليه واجبات نحو المجتمع، فهو مدين له.

ـ الصحافة تحتاج إلى أعظم نصيب من الحرية لتستطيع الانتشار والتوغل في جميع الأوساط وتبليغ دعوتها الصالحة إلى أكثر عدد من الأفراد. وهذا شرط في اكتساب النفوذ الذي هو ضروري للتأثير والإقناع وحمل الناس على الخير.

ـ لا يستطيع كل واحد أن يكون صحفياً. فبما أن للصحافة مأمورية فمن الواجب أن يكون الصحفي كفئاً للقيام بها. وهذا

أمر لا يتم إلا إذا أدرك مسؤولياته نحو المجتمع وعمل بإخلاص واستمرار على تنفيذها.

ـ فالصحافة بهذا المعنى وهذه القيود المعنوية المختارة لا يكون فيها أي ضرر على المجتمع ومضايقة للحكومة في عملها.

ـ ولو تدبرنا تواريخ الأمم المتمدنة لوقفنا على حقائق تبرهن على أن للصحافة فضلاً عظيماً على الحركات الإصلاحية والنهضات القومية والتقدمات العلمية.

وفائدتها اليوم أعظم وأبلغ نظراً لوسائل النشر العصرية من مطبع ونقل وذيوع الخ.

ـ الصحفي الحقيقي المخلص لمهنته لا يحتاج إلى رقابة غيره عليه ـ بل هو الرقيب على نفسه ـ وهذه الرقابة تفرضها عليه واجبات الصحافة من جهة ورسالة الصحفي في المجتمع من جهة أخرى.

ـ الصحافة عند الأمم الراقية تتمتع بامتيازات، وتدخُّلُ الحكومات في شأنها لم يكن سوى من أجل صد من لا يستحق عن الدخول في معترك وقمع الأضرار التي ربما ترتكب بواسطة الصحافة وتكون مضرة بالمجتمع والأفراد، وقيام الحكومات بمثل هذا فيه خير للصحافة نفسها. ولا تقتصر الحكومات على خدمة الصحافة من هذه الوجهة فقط بل إنها تضمن لها حقوقها بالتشريع وتبذل لها المساعدات وتعفي موادها الأساسية من الضرائب والتكاليف تنشيطاً لها. والحكومات التي هذا عملها مع الصحافة لا تقوم على هذه الخدمات إلا علماً منها بأن الصحافة تمثل

الرأي العام، والرأي العام في البلاد الحرة الراقية قوة عظيمة تحسب لهُ الحكوماتُ حساباً وتعمل بنصائحه وآرائه، بل إنها تهابه وتخشى سخطه وهيجانه.

ـ وهكذا الصحافة تكون مرآة لمختلف أفكار الأمة ونزعاتها ومنبراً حراً لمطالب البلاد ورغائبها في المسائل العامة والخاصة.

ـ ومما يدل على أن للصحافة شأناً عظيماً أن جمعية الأمم لما عزمت في سنة 1930 على بحث مسألة إذاعة الأخبار الباطلة والحملات الصحفية المغرضة التي من شأنها أن تؤدي إلى حرب عالمية استشارت مع جمعية الصحفيين المندوبين لديها فقدمت تقريراً إضافياً بواسطة كاتبها العام تقول فيه إن أحسن وسيلة لحل هذه المشكلة هي إفلات الصحافة من سلطة الجماعات المالية التي تخدم أغراضها السافلة ومصالحها الخاصة بواسطة الأخبار الكاذبة. وهذا يقتضي استقلال الصحافة، وهذا الاستقلال لا يتم إلا إذا أخلصت الحكومات في مساعدة الصحافة بكل نزاهة وتجرد، وليس معنى هذا أن الحكومة يجب عليها أن تساعد فريقاً غير فريق آخر بل الواجب أن تعامل الجميع على السواء.

مهمة الصحافة

1 ـ مهمة إخبارية ـ فهي بهذه الصفة مصلحة من المصالح العامة ـ تضامن الشعوب وتمازج روابطها السياسية والاقتصادية يقتضي تبادل الأخبار وتعارف الأحوال.

ـ صحة الأخبار، المسؤول عنها هي الصحافة نفسها، الصدق في الخبر هو أساس المهمة الصحفية، ثم حسن الاختيار والانتقاء، لأن الصحافة لا تقدر أن تنشر كل ما يرد عليها من الأخبار ـ ويجب أن لا يكون الاختيار ناشئاً عن مصلحة خاصة وغرض ذميم.

ـ يجب في كل شيء مراعاة مصلحة الرأي العام وواجبات المهنة بحيث يتعين صوغ الأخبار في شكل لا يضر بحقيقتها وأهميتها.

2 ـ مهمة فكرية ـ فهي تواصل عمل المدرسة ـ فكثير من الناس الذين لم يسعدهم الحظ على التدرج في سلك التعليم يتمكنون من تنمية معارفهم وتغذية فكرهم بواسطة الصحافة ـ لأن الصحافة أداة التبليغ للأفكار والمعلومات الصالحة لكل حركة فكرية. تتبع سير التطور الفكري في البلدان ـ الاطلاع على

المكتشفات العصرية ـ فكما أن الدولة تتعهد المدارس لأنها تنير أفكار الرعية فكذلك يجب عليها في دائرة الإمكان أن تتعهد الصحافة التي هي تتمة للمدرسة.

3 ـ مهمة معنوية ـ بيان الصدق والخير وجعل الناس لا يخرجون عن الصراط السوي ونفعها في هذا المجال لا يكون بقدر ما يكون نفع الدين الذي له سلطة على النفوس ـ إنما للصحافة تأثير قوي في مجال الشؤون الاجتماعية والسياسية ـ فهي تعمل للتربية الاجتماعية وتساعد على نشوء الشعور القومي والكرامة الفردية فهي مقيدة بأن لا تعمل ما يفكك عرى المجتمع ويضر بحياة الجماعة ومصالحها العامة ـ فهي تعمل هذا من نفسها لا لأن القانون يفرض عليها ذلك ـ وهذه مسألة تتصل بحرية الصحافة والحرية كما تجردها القوانين الوضعية العادلة هي أن يعمل الإنسان كل ما لا يضر غيره. فحرية الإنسان محدودة بحق غيره.

ـ يجب على الصحافة أن لا تتقيد بخدمة حقيقة دون غيرها من الحقائق ولا أن تعمل لإجبار الناس على اتباع سلوك (Conformisme) هذا مخالف لسنة التطور البشري ولحرية الأفراد وحقوق الجماعات.

ـ في الميدان السياسي: الصحافة ديمقراطية ـ استفتاء دائم ـ مرآة الفكر العام ـ مربيته ـ الصلة بين أبناء الوطن الواحد وبين مختلف الأوطان ـ ففيها بيان للحياة القومية وللحياة الدولية ـ إن الصحافة تسهل على الناس أن يكونوا لأنفسهم آراء فيما ينفعهم ويضرهم ـ فبالصحافة تعرف الموجات الفكرية في البلاد

والتيارات المعنوية التي كثيراً ما تنشأ عنها المذاهب السياسية والإصلاحات الاجتماعية والعمرانية.

ـ الصحافة تتحمل مسؤوليات أمام نفسها وأمام القانون ثم الرأي العام ـ فالرأي العام قادر على الحكم عليها بالعدم إن أعرض عنها لجناية مرتكبة أو فضيحة مزرية بكرامة الصحافة ومهمتها.

حيـاة بطـل الريـف
الفقيد الأمير الخطابي

ولد الفقيد العظيم في سنة 1882 بقرية أجدير المجاورة لمدينة الحسيمة بشاطىء الريف وينتمي المرحوم إلى قبيلة بني ورياغل وهي من أكبر قبائل الريف، وأشدها شجاعة وتمرساً بالحروب ضد أعداء الوطن والإسلام منذ نكبة الأندلس المسلمة.

ويجدر ـ بهذه المناسبة ـ أن نذكر بأن بني ورياغل كانوا طوال التاريخ المغربي رجال حرب وجهاد، ومن أجل هذا كانوا عمدة في رد غارات الأجانب وخاصة الإسبان على أرض الوطن، الأمر الذي انتهى بأن ركّز عملياً في بني ورياغل زعامة الحرب والجهاد ضد العدوان الخارجي كيفما كانت صفته، وكل هذا كان يقضي بأن تكون لتلك القبيلة ذات الرئاسة في القبائل رئاسة خاصة ينتظم بها الأمر في السلم والحرب، وكان يتولاها بالطبع من يستحقها من العائلات، وفي العائلات أبرز الشخصيات وأقواها وأجدرها بتقلد مهام ومسؤوليات الرئاسة.

وبناء على هذا آلت الرئاسة في بني ورياغل في العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلى جد الفقيد الكبير، وكان هذا في عهد السلطان مولاي الحسن.

وقد تقلد المجاهد الكبير عبد الكريم الخطابي والد المترجم منصب القضاء في مدينة مليلية وهي تحت الحكم الإسباني ولا تزال، وقد كان أكبر همه العناية بتعليم ولديه مُحمد ومَحمد، فعمل ما يلزم حتى قبل الإسبان دخول هذا الأخير إلى مدرسة المعادن بمدريد، كما أرسل ابنه الآخر إلى فاس حيث زاول الدراسة في جامع القرويين من سنة 1905 إلى سنة 1909.

وفي هذه الفترة انصرف والدهما المجاهد عبد الكريم الخطابي إلى قتال الفتان الجلالي الزرهوني الملقب (ببوحمارة) الذي كان أداة مسخرة للأجانب الطامعين في احتلال المغرب، والعاملين بالدسائس لإثارة الفتن والاضطرابات والفوضى حتى تختل الأمور ويلجأ السلطان إلى الاستسلام لها، وهكذا قام ذلك الفتان بالمشاغبات مدة سبع سنوات. ولما هزمته جيوش السلطان عبد العزيز فر إلى منطقة الريف حيث اهتم بتكتيل القبائل فيها لمتابعة الثورة على السلطان وكان الأجانب يساعدونه على هذا بكل الوسائل، ومما فعله الفتان أنه باع للإسبان معادن الريف مما زادهم طمعاً في السيطرة على شمال المغرب، ولكن هذا لا يمكن أن يتم لهم إلا إذا أزالوا من طريقهم العرقلة الكبرى التي هي قبيلة بني وريـاغل، ولهـذا دفعوا بـالفتان بـوحمارة إلى مهاجمتها. وكان هذا سبباً في تكتل تلك القبيلة المجاهدة تحت رئاسة عبد الكريم الخطابي ـ والد الفقيد ـ وانتهت الحرب بين الفريقين بهزيمة الفتان وفراره مع بعض أتباعه إلى ناحية فاس وفيها تكبد هزيمة أخرى على يد (محلات) السلطان عبد العزيز ووقع أسيراً وكان من أمره ما كان.

وفي تلك الظروف العصيبة ـ ظروف الدسائس الأجنبية، والفتن الداخلية المدبرة منهم بواسطة عملائهم السريين والعلنيين ـ نشأت الأزمة المغربية التي انتهت بفرض تدخل الدول أولاً في شؤون البلاد والدولة. وثانياً بفرض معاهدتي الحماية الاستعمارية من طرف فرنسا وإسبانيا سنة 1912 وجميع أحداث هذه الفترة قد عاشها آل الخطابي ومن بينهم الفقيد محمد بن عبد الكريم الذي شارك إلى جانب والده في كثير من المعارك منذ سنة 1909 خصوصاً ضد الإسبان الذين طالبوا بعد هزيمة وفرار بوحمارة بالمعادن التي كان قد باعها لهم الفتان المشؤوم، ولكن المجاهد عبد الكريم رفض هذا الطلب ومنع الأجانب من الوصول إلى منطقتها ولو من المدنيين وأمام هذا الموقف جيش الأسبان جيشاً كبيراً بلغ عدده عدة آلاف جندي وأرسلوه ضد بني ورياغل تحت رئاسة الجنرال مرتينا، وقد جاء هذا التدخل الحربي من جهة مليلية، واستمرت الحرب بين الفريقين خمس سنوات من 1909 إلى 1914 وهي سنة الحرب العالمية الأولى، وكانت معارك وادي الذئب وسلوان واغزانا من أشهر المعارك في تلك الحرب الطويلة التي عرف فيها الإسبان هزائم كثيرة، ولما نشبت الحرب العالمية الأولى وظهرت المجاعة في الريف شغل كل هذا عن مواصلة الحرب بين الفريقين اللذين احتفظا بمواقعهما العسكرية طوال الحرب العالمية وما كادت أن تنتهي هذه الحرب حتى كانت علاقة المجاهد عبد الكريم قد تحسنت مع الإسبان ومن نتائج هذا أن أرسل ابنه الأكبر محمد إلى مليلية حيث ولي منصب القضاء بها، ولكن الإسبان بالرغم من هذا استأنفوا

الهجوم بالريف عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقاد جيوشهم في هذه المرة الجنرال سيلفستر، وأمام هذا استقدم المجاهد عبد الكريم ولديه الأكبر من مليلية حيث كان قاضياً، والأصغر من مدريد التي كان يدرس الهندسة بها، وبهذا بدأ استعداده لمواجهة الهجوم الإسباني غير أن تسميماً مدبراً من الأعداء ألزمه الفراش وقوّض صحته حتى أسلم الروح إلى ربه، وقد اجتمع رؤساء بني وريا غل قبل دفنه فاتفقوا على إسناد رئاسة القبيلة المجاهدة إلى ابنه الأكبر محمد وبعد هذا ائتمروا مع رئيسهم الجديد حول الموقف الذي يجب اتخاذه ازاء عدوان الإسبان بقيادة الجنرال سيلفستر فأجمعوا أمرهم على الحرب إلى النصر المبين.

ومما جرى للفقيد مع الجنرال سيلفيستر وهو حاكم مليلية أن هذا الأخير كان ذات يوم في نقاش معه سرعان ما تحول إلى اشتباك بالأيادي، وفي هذه الأثناء ضربه الجنرال حتى أسقطه على الأرض فجرحت يده، ثم أمر الجنرال باعتقاله في سجن كباليريزاس وذلك في أكتوبر 1920، ولما دخله مسح يده الدامية على أحد أعمدة هذا السجن وصاح موجهاً اللعنات إلى سيلفستر: (أيها اللعين ستندم على فعلك، وستعرف ما تجره عليك إراقة دم الوريا غلي!) وبعد مضي عشرة أشهر تمكن السجين من الفرار وقد سقط من فوق جدار السجن حتى حدث له كسر في إحدى رجليه، وفي الريف بدأت مرحلة الجهاد الأكبر بقيادته ضد الأسبان مما يعد من أعظم معجزات البطولة الإنسانية في التاريخ على الإطلاق.

كان اهتمام السيد محمد بن عبد الكريم الخطابي، بعد عودته إلى بني ورياغل وإسناد رئاسة القبيلة إليه، هو تكتيلها وتنظيم صفوفها وخاصة من رجالها. فلم تمر عليه أسابيع حتى تمكن من تعزيز أمره فيها وقد أصبحت هي القبيلة الأساسية التي كان يأخذ منها أحسن جنوده وضباطه، كما تمكن من تقوية بني ورياغل بالاتفاق مع قبائل أخرى مجاورة وخاصة مع بني توزين، وبقيوة، وبني يطفت وتمتمان.

وبمجرد ما سنحت فرصة منازلة الإسبان اغتنمها السيد محمد ابن عبد الكريم، وقد أتاحها له الجنرال فيلير بتصريحه ذات يوم بأن البرابر يجب أن يطردوا من أرض الريف كلها ليحل محلهم استيطان إسباني صرف. فكان هذا التصريح سبب القتال بين الريفيين والإسبان، وقد هزم الإسبان فغنم المجاهدون كثيراً من الأسلحة ومنها المدافع والذخيرة الحربية، الأمر الذي مكّن جيش المجاهدين من وفرة الوسائل الحربية التي كانت تعوزهم لمنازلة الإسبان بكيفية أوسع وأقوى وأجدى، وقد نظّم السيد ابن عبد الكريم كوكبات صغيرة من المجاهدين للإغارة على المواقع الإسبانية المبعثرة في جهات الريف وإقلاق راحتها وتحطيم معنويات العساكر التي فيها، وهكذا غنم كل ما يمكن من غنائم مادية وحربية وبهذه الطريقة أمكن تسليح وتموين المجاهدين مما بيد الأعداء بدل محاولة جلب ذلك من الخارج بمال متعذر هو نفسه، مع ما كان يعترض ذلك من الصعوبات والأخطار، ويتطلبه النقل من وقت لا تسمح به ظروف وضرورات الحرب، وإن ما فعله مجاهدو الريف لهو ما فعله كذلك إخوانهم من مجاهدي

القبائل المغربية التي كانت هي الأخرى في حرب مع الفرنسيين المحتلين فجميع تلك القبائل لم تكن تملك مصانع حربية في أراضيها، ولم تكن تملك أيضاً وسائل التسلح من الخارج، وإنما كانت عمدتها الوحيدة هي الأسلحة المأخوذة من الأعداء فبها قاتلهم المغاربة دفاعاً عن أرض الوطن حتى لا يفرض عليهم الاستعمار باسم الحماية المشؤومة وكل الانتصارات التي أحرزها المجاهدون بالريف ضاعفت معنوياتهم، وركّزت نفوذهم في الجهات الأخرى، وسهّلت عليهم جلب القبائل إلى صفوفهم الظافرة.

وكانت الجهة التي مركز المجاهدون فيها حربهم أول الأمر في ناحية مليلية، وليس معنى هذا أن المجاهدين أغفلوا مواقع الإسبان في الجهة الغربية التي كان هؤلاء يقومون فيها بهجومات عسكرية، وبمناورات سياسية بواسطة عملائهم الذين كانوا يبثون في القبائل الدعاية للإسبان وشراء الضمائر لهم وكسب الأعوان عن طريق إثارة الأحقاد، واستغلال العصبيات والخلافات القبلية. وخاصة في ناحية (جبالة) فكل هذا لم يكن من شأنه أن يستمر دون أن يكون له أثره الخطير في سير الجهاد ضد الإسبان في شمال المغرب وقد أدركت قيادة الجهاد في الريف خطورة ما كان يفعله الإسبان في الجهة الغربية من الشمال وعواقبه الوخيمة في الحال والمآل لو ترك الأمر على ما أراده الإسبان، وتلافياً لهذا كله، وعملاً بخطة الجهاد العامة قررت تلك القيادة أن تكون لها جبهتان: شرقية يتولى قيادة الجهاد فيها مباشرة السيد محمد بن عبد الكريم الذي كان في نفس الوقت قائداً عاماً ورئيساً أعلى،

وجبهة غربية يتولى قيادة الجهاد فيها شقيقه السيد محمد (فتحا) ابن عبد الكريم، وفي نفس الوقت كان التعاون مستمراً بين قيادة حركة الجهاد في شرق الريف وغربه.

وهكذا فتحت الجبهتان لمحاربة الإسبان وأعوانهم من رجال القبائل وذلك في جبالة وغمارة، وتكبد في معاركها الإسبانيون الهزائم النكراء والخسائر العظمى في الرجال والسلاح وغيرهما ثم بعد هذا لم يعد بإمكان الإسبان أن يواصلوا الحرب بنفس القوة فحدث شيء من الركود في القتال بين الفريقين إلا ما كان من معارك صغيرة من حين لآخر، وبعد هذا قرر قائد الجبهة الغربية أن ينقل معظم المجاهدين إلى الريف حيث كانت تدعوهم ضرورات حربية وبقي هو في جماعة من المجاهدين بقبيلة غمارة لتنظيم صفوفها وتعزيز جانب المجاهدين بها، أما في الجبهة الشرقية فكانت الحرب دائرة بين الريفيين والإسبان، وكان قائد الجيوش الإسبانية هناك الجنرال سيلفستر، ولما بلغه ما قام به زميله الإسباني، الجنرال بيرانكير القائد بتطوان من الهجومات على ناحيتي سبتة والعرائش خاصة، وما كان لهذه الهجومات من استغلال بالدعاية في إسبانيا لصالح برانكير لم يرقه كل هذا، بل تضايق من الأمر أشد التضايق فكانت النتيجة في نفسه أن صمم العزم على القيام بهجوم يفوق ما فعله برانكير في الجهة الأخرى، فجمع كل ما كان لديه من عساكر وعتاد في تسعين مركزاً حربياً بنواحي مليلية، وهكذا تمكّن من حشد جيش بلغ خمسة وعشرين ألف مقاتل، وكان أول هجوم له على مدينة الحسيمة، ولكن القائد محمد بن عبد الكريم بمجرد ما علم بخبر هذا أسرع إلى

قطع الطريق عليه في أحد الجبال فكانت الهزيمة للجيش الإسباني، ثم وجّه سلفيستر جيشه بعد هذه الهزيمة إلى مركز أنوال وهو على مقربة من الأول، ولكن حظ الجيش الإسباني فيه لم يكن أحسن من حظه سابقاً، فكانت المعركة ومعها الهزيمة، وكانت المواقع الإسبانية المحاصرة لا يسلم مَن فيها من الموت إما على يد المجاهدين وإما بالانتحار خصوصاً الضباط منهم، وكان الأسرى هم من كانوا يفلتون من الموت أو الانتحار، ثم كانت الملحمة الكبرى الحاسمة أو كارثة أنوال كما تسمى في التاريخ ولم تطل معركتها أكثر من ثلاثة أيام حتى كان اندحار الجيش الإسباني كله وعدده خمسة وعشرون ألف مقاتل. أما المجاهدون فقد استولوا على جميع الأسلحة والذخائر وما أكثر ما جمعه منها الجنرال سيلفيستر طمعاً في الفوز والغلبة وكانت كارثة أنوال يوم 22 يوليوز 1921، ولقد كان اندهاش العالم كله عظيماً لانتصار الريف الذي كان معجزة حقّقت قوله تعالى: ﴿ كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله ﴾.

وأما الجنرال سيلفستر فبمجرد ما شهد اندحار جيشه العتيد، ورأى نفسه ومن معه من فلول القيادة في حصار من المجاهدين لا سبيل إلى الإفلات منه، وأصبح أمام أنصار لا يطيعون له أمراً استسلم إلى اليأس وانتحر بعدما تخلّى عنه في مركز أنوال لفيف من الجند والضباط الذين حاولوا الفرار بأنفسهم إلى مليلية، ولكنهم في الطريق لقوا نفس المصير فلم يبق أحد منهم حياً إلا من وقع في الأسر ويقال إن سيلفستر قبل أن ينتحر نزع لباسه العسكري، وحلق لحيته، وارتدى لباس الجندي العادي، كان

ذلك كله بالنسبة للإسبانيين، أما جيش المجاهدين فغنم الأسلحة والعتاد، ونعم بالنصر المبين واستولى على جميع ما كان يملكه الجيش المهزوم من أسلحة وذخائر ومؤن ووسائل المواصلات الحربية مما ساعد الريفيين على أن يصبح جيشهم أقوى مما كان نظاماً وتسلحاً وأقدر على مواصلة الجهاد إلى النصر، وفعلاً تابع الجيش الريفي القتال متجهاً نحو مليلية حيث بلغ قريباً من مداخلها، ولما أسر فرقة المدفعية الإسبانية ألزمها بتوجيه مدافعها إلى المدينة وقنبلتها، أما من امتنعوا من هذا فكان عقابهم قطع الأيدي وكان القائد بمليلية بعد سيلفستر هو الجنرال بيرانكير الذي أسرع بحراً من تطوان للدفاع عن المدينة المحاصرة.

وهكذا كانت كارثة أنوال الحربية وخصوصاً انتحار الجنرال سيلفستر تحقيقاً للدعاء الذي دعا به عليه السيد محمد بن عبد الكريم وهو سجين بمليلية إثر الخصام الواقع بينهما حيث صاح وهو يمسح دم يده على أحد أعمدة السجن: أيها اللعين ستندم على فعلك وستعرف ماذا تجره عليك إراقة دم الورياغلي!

ومن نتائج كارثة أنوال قيام حكم الدكتاتور العسكري الجنرال بريمودا ريفرا في إسبانيا وانسحاب ما بقي للإسبان من جنود ليرابطوا في خط خلفي يوازي الشاطىء ليحموا ظهرهم بالبحر، ويسهل عليهم الفرار إن اضطروا إليه. وإلى جانب هذا التحول الكبير سواء في السياسة الداخلية الإسبانية أو في وضيعة جيشها المحتل بشاطىء الريف حدث في الريف كذلك تحول كبير آخر هو العمل لتنظيم الجيوش الريفية الظافرة، وانضمام كثير من القبائل إليها نتيجة الانتصار على الأعداء، وقيام حكومة

مستقلة باسم (جمهورية الريف) وإمارة القائد محمد بن عبد الكريم الخطابي وشقيقه محمد (فتحا)، واتخاذ قرية أجدير عاصمة، ولم يحل صيف سنة 1925 حتى كان جهاد الريف في أوج النظام والقوة، ولم يكن إعلان الحكومة الريفية انفصالاً عن بقية الوطن ولكن معارضة لنظام الاحتلال والاستعمار المفروض على البلاد رسمياً، وعدم اعتراف بمعاهدتي الحماية وتثبيتاً لاستقلال المنطقة المنتظر في انتظار تحرير المغرب كله، وانقياداً لظروف الحرب وضرورات الجهاد، كما أن إمارة آل الخطابي لم تكن إمارة ملك بل إمارة جهاد بالسيف في سبيل الله والوطن.

لقد كانت النتيجة الأولى لانتصار المجاهدين الريفيين على الإسبان في أنوال هي تنظيم حركة الجهاد والتحرير في المناطق الحرة من شمال المغرب، ومما يتجلى في هذا التنظيم قيام حكومة مع ما اقتضته من منشئات وترتيبات ضرورية، ثم كانت النتيجة الثانية الانهماك في الاستعدادات للدخول في الحرب مع فرنسا التي كانت قواتها المرابطة في مختلف الحصون المجاورة للريف تتحرش بالمجاهدين وتقوم بهجومات من آن لآخر، لأن الحكومة الفرنسية كانت ترى في انتصارات الريف على الإسبانيين أخطاراً تهدد احتلالها لا في المغرب فقط بل حتى في تونس والجزائر، وبالإضافة إلى ذلك فإن الفرنسيين كانوا ينشرون دعاية سيئة ضد البطل ابن عبد الكريم وحركته، كما كانوا يدبرون المؤامرات ضده ويخلقون له الصعوبات والمشاكل حتى لا يواصل الحرب ضد الإسبان في اطمئنان وأمان.

ومع هذا كله فقد حاول البطل ابن عبد الكريم أن يحمل

الفرنسيين على وضع حد لكل ذلك وعلى التزام سياسة المهادنة والمسالمة ومن أجل هذا أوفد بعثة سياسية إلى فرنسا في الأشهر الأخيرة من سنة 1922 برئاسة شقيقه البطل محمد الخطابي الذي أقام بباريس عدة أشهر قضاها في الاتصال بكبار السياسيين من المسؤولين والنواب وبرجال الصحافة وبكل الشخصيات التي كانت تهتم بقضية الريف.

كما بعث البطل ابن عبد الكريم بعثة أخرى برئاسة القائد حدو ابن حمو إلى طنجة وإلى الجزائر.

وبالإضافة إلى ما تقدم عمل الأمير بواسطة المراسلات الدبلوماسية الموجهة إلى بعض كبار ساسة أوربا، وبواسطة تصريحاته إلى الصحف الأجنبية السيارة لتزييف الدعاية المضادة له، وللتعريف بحقيقة السياسة التي كان يريد اتباعها، وقد كان يرمي بهذا كله إلى هدف معين هو عدم الدخول في حرب مع فرنسا قبل أن يجلي الإسبانيين عن أرض المغرب حتى لا يحارب دولتين متحالفتين هما إسبانيا وفرنسا.

وجميع هذه المساعي لم تكن تصرفه عن الاستعداد لقتال الفرنسيين في الوقت المناسب والعمل لإجلائهم عن المناطق التي احتلوها في المغرب ومما كان يسهل حرب التحرير أن جهات كبيرة من بلادنا كانت ما تزال حرة أو في قتال مع الجيوش الفرنسية المحتلة، ولما نشبت الحرب بين قوات الريف وبين الفرنسيين كان البطل ابن عبد الكريم يفكر في تحقيق هدفه الأول الذي هو الاستيلاء على فاس، ومما قام به أول الأمر السعي في سبيل إفلات قبائل منطقة ورغة من سيطرة الاحتلال الفرنسي.

وقد أثّر هذا الاتجاه الجديد في حرب الريف التحريرية حيث إن المجاهدين اضطروا إلى تأخير الهجوم على المدن الشاطئية كتطوان التي كانت تحت النفوذ الإسباني، وليس معنى هذا أن الحرب ضد فرنسا في جبال الريف أوقفت الحرب ضد إسبانيا في شرق وغرب الشمال المغربي، بل استمرت جميع هذه الحروب في آن واحد فكانت الجبهة الجنوبية ضد الفرنسيين إلى جانب الجبهتين الشرقية والغربية ضد الإسبان

وهكذا تكاثرت الحروب والمعارك التي خاضها المجاهدون وكان النصر حليفهم فيها بالرغم من كثرة الأعداء ووفرة وسائلهم وتعبئة جميع قواهم.

بل استعانت فرنسا في حربها ضد الريف ببعض مشايخ الطرق مثل عبد الرحمان الدرقاوي في بني زروال وما جاورها.

وكانت المعارك الأولى بين الريفيين والفرنسيين مركزة في سلسلة من النقط بقبائل ورغة.

ومع قيام الحرب بين الريف وفرنسا فإن بطل الريف لم يقطع الصلة مع بعض رجال الأحزاب الفرنسية اليسارية والديمقراطية التي كانت تقف من الحرب الاستعمارية موقف النقد، بل العداء، وكانت انهزامات الفرنسيين على يد الريفيين مثار مناقشات صاخبة في البرلمان الفرنسي، كما كانت الصحافة الفرنسية شديدة الاهتمام بحرب الريف سواء ضدها أو في صالحها، ولهذا كانت قيادة الريف تتتبع حملات الصحافة الفرنسية كيفما كانت صفتها وتعمل بقدر المستطاع بواسطة بعضها

لخوض معركة الكلام في فرنسا نفسها إلى جانب معركة السيف ضدها في المغرب.

ولما أعد الأمير ابن عبد الكريم جيش الريف لمحاربة الفرنسيين كان بنو وریاغل عمدته كما كان الأمر في الجيش الذي كان يحارب الإسبان، وكان المجاهدون ضد الفرنسيين يعدون بعشرات الآلاف، بل بلغوا مئة ألف من رجال القبائل بينما كان الجيش النظامي الريفي يتكون من بضعة آلاف كانوا بمثابة النخبة، أما الأسلحة فقد كانت وافرة إثر الانتصارات على الإسبان والفرنسيين ومما أخذه الريفيون للأسبان 300 مدفع، كما اشترى القائد ابن عبد الكريم كثيراً من الأسلحة السريعة الطلقات، وخمس طائرات.

ومن أشهر المعارك التي وقعت بين الفريقين المعارك التي دارت رحاها في بني زروال وعين عيشة والبيبان، والجاية، وصنهاجة، وعين مديونة، ومزيات، وتاونات، ووادي اللبن، والبرانس وتسول، وكانت خطوط القتال ممتدة على مسافة 300 كيلو متراً مع فرنسا وحدها، ومع ما كان لفرنسا من قوة حربية فإنها انهزمت أمام المجاهدين الذين تسربوا إلى المنطقة المشمولة وقتئذٍ بالحماية الفرنسية، وانضمت إليهم قبائل في نواحي عديدة، وخاصة في ناحية تازة وفاس، الأمر الذي جعل الفرنسيين في خطر كبير شعروا معه بالانهيار إن هم لم يتداركوا الأمر بما يردّ التيار الجارف، ومما زاد في هذا أن الثورة كانت قوية في جبال بني وراين من الأطلس ضد الفرنسيين بقيادة البطل سيدي رحو، وكان القائد ابن عبد الكريم شديد الحرص على احتلال مجاز تازة للاتصال

بـالمجاهـدين في الأطلس وتوحيـد خطة الحـرب معهم ضد الفرنسيين، كما كان يرمي من وراء الاستيلاء على تازة إلى قطع الطريق على الفرنسيين بين المغرب والجزائر التي كانت تمد القوات الفرنسية بما تريد.

ولصد تيار الحركة الريفية عمدت الحكومة الفرنسية إلى تعزيز قواتها بكل ما استطاعت من الإمدادات.

وفي عهد اليوطي أي في 1924 كان لا يفتر عن مطالبة حكومة باريس بإمداده بكل ما يحتاج إليه من قوة ووسائل حربية وكانت عساكره تبلغ إذاك 70 ألف جندي وكان يريد أن يصل بها إلى 100 ألف، ولكن الحكومة الفرنسية لم تمده إلا بعدد غير كثير، وفي ربيع سنة 1925 وجد الفرنسيون أنفسهم في خطر شديد، وضيق عظيم بسبب قوة وضغط المجاهدين عليهم في خط القتال البالغ طوله 300 كيلومتراً وكان هذا يدل على أن الريفيين كانوا أقدر ما يكونون لا على الصمود في وجه العدو القوي بجنوده وسلاحه فقط، بل حتى على الانتصار عليه بقوة السيف، وما النصر إلا من عند الله، وإن ينصركم الله فلا غالب لكم.

إن كل ما بذله بطل الريف من جهود لاتقاء الحرب مع فرنسا ـ حتى لا يحارب في واجهتين في آن واحد ضد إسبانيا وفرنسا ـ ذهب سدى، سواء ما بذل منها مباشرة بواسطة مبعوثيه إلى الرباط وطنجة وباريس أو بواسطة الساسة والدبلوماسيين الأجانب وحتى بواسطة بعض الصحف في الشرق كجريدة (السياسة) المصرية، أو في الغرب كبعض الجرائد اليسارية الفرنسية والإنجليزية.

والسبب في إخفاق تلك الجهود الجبارة المتواصلة هو أن فرنسا لم تكن تطمئن أمام انهزام الإسبانيين على ما تحتله من المغرب، ولهذا كانت تقابل تلك الجهود السلمية بالإهمال أو الرفض هادفة بهذا إلى إيقاد نار الحرب ضد الريف بمجرد ما تسنح لها الفرصة أو تنجح في إتاحتها لنفسها. وفي 16 أبريل 1925 قامت المعركة بين الفريقين في المركز العسكري ببني دركول حيث استطاع المجاهدون أن يضربوا عليه الحصار مدة 59 يوماً، وكانت النهاية أن استولوا عليه بعدما أمر الضابط الفرنسي بنسفه بمن فيه من عساكر هو على رأسهم، ثم دامت الحرب في الخطوط التي كانت تتألف منها الواجهة الممتدة من ناحية وزان إلى ناحية تازة، وفي هذه الناحية تجمعت كل قوى الجيش الفرنسي في سلسلة متصلة من الحصون والمعسكرات الستراتيجية المنيعة بقوة الرجال والعتاد، وأثناء المعركة الدامية والملاحم الكبرى التي وقعت خلال تلك المدة تكبدت جيوش فرنسا خسائر في الرجال والسلاح والمؤون، وأحرز المجاهدون على انتصارات باهرة رفعت من معنوياتهم وضاعفت قوتهم وقدرتهم على مواصلة الحرب التحريرية في مناطق مختلفة كانوا يتسربون إليها نشراً للدعاية بين القبائل الخاضعة للنفوذ الفرنسي، وقياماً بحرب العصابات بالإضافة إلى الحرب القائمة في واجهات القتال بين الفريقين.

وجميع العمليات الحربية التي قام بها المجاهدون كانت مدبرة وفق خطط مرسومة وغايات معينة.

ومما كانت تهدف إليه الاستيلاء على وزان كمركز حربي ممتاز

وكمدينة ذات نفوذ ديني ومعنوي في كثير من القبائل المجاورة، ولهذا والى المجاهدون الضغط في ناحيتها على الجيوش الفرنسية التي أدركت مرامي المجاهدين فعملت ما استطاعت بالقوة لئلا تقع وزان في يدهم كما كان المجاهدون يهدفون إلى الاستيلاء على مدينة فاس كعاصمة دينية وعلمية وكمركز حربي كبير تجمعت فيه قوى الفرنسيين لإمداد الخطوط الأمامية، وفي 27 أبريل 1925 استطاعت فرقة من المجاهدين تقدر بألف الاستيلاء على قنطرة تبعد عن فاس بثلاثين كيلومتراً، وكانت الغاية من هذا الحيلولة دون اتصال الفرنسيين من فاس بالواجهة وإمدادها بما تحتاج إليه من عساكر وأسلحة ومؤون، كما كانت الغاية الضغط على قوات الاحتلال بفاس حتى تتخلى عنها للمجاهدين، ولو تم هذا لهم لكان أكبر انتصار مادياً ومعنوياً لا في المغرب فقط، بل كذلك في الخارج.

وهنا شعر الفرنسيون بالخطر الذي كان يهدد مركزهم الحربي فجمعوا للدفاع عن المدينة وإبعاد الخطر عنها كل ما استطاعوا من الجيوش، ولم يتورعوا عن الإتيان «بحركات» من جميع القبائل في المغرب بحيث تجمعت لهم بفاس أكبر قوة من الجيش الفرنسي، ومن رجال القبائل وعلى رأسهم كبار القواد وقد عسكرت جميع قوى القبائل على ضفة وادي فاس قبل أن تتوجه إلى ساحة الحرب بجانب الفرنسيين، ومن رؤساء الحركات القبلية القائد أحمد بن قاسم الذي ترأس حركة قبيلة سفيان وجرح من واجهة عين عيشة جروحاً خطيرة أودت بحياته بعد نقله لفاس ثم لمنزله بالغرب. وممّن انضم إلى قتال المجاهدين في صفوف

الفرنسيين بعض مشايخ الطرق كعبد الرحمان الدرقاوي في بني زروال، وهكذا تجمع لفرنسا من القوى المادية والمعنوية، نتيجة خيانة القبائل المشاركة في قتال المجاهدين والحاملة للسلاح ضدهم، شيء كثير جداً، ووضع على رأس تلك الحركات باشا فاس إذاك محمد البغدادي.

وبالرغم عن هذا كله استمر الفرنسيون في انهزام، الأمر الذي أثار ضجة كبرى في فرنسا وبرلمانها وصحفها، والذي حدا بحكومة باريس لإيفاد أكبر قوادها الحربيين كالمريشال بيتان لإنقاذ الموقف ولعزل المريشال ليوطي الذي عجز عن صد تيار المجاهدين، وقد زودت فرنسا بيتان بـ 120 فيلقاً من الجيش فبلغ الجيش الفرنسي في فاتح أبريل 1926: 142000 جندي، وقد قاد بيتان الحرب ضد الريف بنفس الأساليب التي استعملها من قبل أثناء الحرب العالمية ضد الألمان في 1918، ولم تقتصر الحكومة الفرنسية على عزل ليوطي وتعيين بيتان بدله بل عزلت كثيراً من قواد الجيش الذين كانوا مع ليوطي باستثناء كولونيل، ومن أشهر القواد الذين قادوا الجيش الفرنسي في حربه ضد الريف الجنرالات، دوكان، ونولان، وبواشوت، ومع هذا كله توالت انهزامات الفرنسيين، ومن أكبر الواجهات التي فتحها المجاهدون واجهة تازة التي أرادوا الاستيلاء عليها لقطع طريق الجزائر إلى المغرب، وللاتصال بالمجاهدين في الأطلس وتوحيد خطة الحرب معهم. وأمام الهزائم التي كان يتكبدها الفرنسيون لم يسع رئيس الحكومة بانلوفي إلا أن يعرض السلم على بطل الريف وذلك في خطاب شهير له بمدينة نيم ثم في مؤتمر وجدة

بين ممثلي الطرفين في أبريل 1926، ولكن المجاهدين لم يشاركوا في هذا المؤتمر إلا ليربحوا الوقت وليتمكنوا من تنفيذ خططهم الحربية، ولكن الشروط الفرنسية كانت غير مقبولة من طرف المجاهدين، ولهذا بقيت الكلمة للسلاح، واستمر القتال بين الفريقين، المجاهدين من جهة والجيوش الفرنسية والإسبانية المتحالفة من جهة أخرى، بل إن بعض الدول شاركت فرنسا في عملياتها الحربية ضد المغاربة، وهكذا فوجيء العالم بأسراب من الطائرات الأمريكية تحمل اسم (لافييت) وبأسراب أخرى من الطائرات البلجيكية تنضم إلى الطيران الفرنسي ضد المجاهدين المقاتلين منهم والمسالمين وراء خطوط القتال، ولم يكن سبب تدخل الطيران الأوروبي والأمريكي لتعزيز الفرنسيين في حربهم ضد المغاربة لمجرد رد الجميل والقيام بما كان يفرضه الحلف والتضامن، بل كان يرجع أيضاً إلى التخوف من عواقب انتصار قوة قليلة من المغاربة ضد دول أوربية خصوصاً بعد انتصارات تركيا بقيادة كمال باشا على دولة اليونان بالرغم عن تأييد إنكلترا لها بكل ما استطاعت، وبعد تعاظم حركة المطالبة بالاستقلال في مصر بقيادة سعد زغلول باشا. فكل هذا لم يكن لترضى عنه دول الاستعمار والرأسمالية الطامعة في السيطرة على بلاد الإسلام واستغلال خيراتها، وبناء الإمبراطوريات الاستعمارية في ظل السلام الذي أعقب الحرب العالمية الأولى.

لما فشلت مفاوضات الصلح بين الأمير الخطابي والسلطات الفرنسية في وجدة كان لا بد من الاحتكام إلى القوة، وهكذا واصل الطرفان الحرب بكل الوسائل، وقد تألبت الجيوش

الفرنسية والإسبانية معززة بقوة الطيران الأمريكي والبلجيكي، وقامت هذه القوات المسلحة في البر والبحر والجو بضرب نطاق الحصار على جيش المجاهدين وكانت فرنسا وإسبانيا في هذه المرحلة الحاسمة من الحرب تمدان جيوشهما المقاتلة بكل ما لديهما بل لم تتورع هذه الجيوش عن استعمال كل الوسائل الحربية حتى المحرمة منها ـ دولياً باسم الإنسانية ـ كالغازات الخانقة ضد الريفيين كما أثبت لنا هذا بعض العساكر المغاربة الذين شاركوا في الجيش الفرنسي المقاتل في ناحية تازة أثناء وقوع الضغط الحربي عليها من المجاهدين حتى كادت أن تستسلم لهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن تطويق الريف منع عنه المؤن وغيرها مما كان المجاهدون في حاجة إليه لمجابهة العدو والصبر على طول الحصار المضروب على منطقة الحرب من الأعداء، كما أن هؤلاء لجأوا إلى شراء ضمائر الناس في القبائل التي كانت متحالفة مع الأمير، وإلى إشاعة الخوف والإرهاب بشتى الوسائل، وانضاف إلى كل هذا عمل الخونة من أعيان القبائل وذوي النفوذ فيها خصوصاً وأنهم كانوا يخشون عواقب خيانتهم فيما إذا تم النصر النهائي لجيش المجاهدين تحت إمارة بطل الريف.

وقد اشتدت المعارك بين الفريقين من 7 إلى 27 مايو 1926 في ناحية تاركيست التي كانت المركز الحربي للأمير الخطابي، وتجمعت الجيوش الفرنسية خاصة في هذه الواجهة تحت القيادة العليا للمريشال بيتان ومساعدة طائفة من كبار الضباط منهم الجنرال إيبوس الذي كان قائد الفيلق المغربي، ومن قواد هذا الفيلق الجنرال مارتي، والجنرال بواشوط والكولونيل كوارب.

وقد استطاع هذا الأخير أن يغير وجه الحرب بما وضعه من خطط حربية حالفها النجاح فتسربت قواته داخل الخطوط الريفية في ناحية تاركيست، وهنا وقعت الواقعة التي لم تكن في حسبان أحد وهو انهيار واجهة المجاهدين أمام القوة المحيطة بهم، المحاربة بالحديد والنار في البر والبحر والجو، ومما ساعد على ذلك الانهيار تفرق صفوف رجال القبائل المناصرة لبطل الريف تحت شتى العوامل الطارئة وبالرغم عما تكبدته الجيوش العدوة من خسائر فادحة في معركة تاركيست التي أبلى فيها المجاهدون الريفيون بلاء حسناً لا ينكره حتى الأعداء فقد رأى بطل الريف أمام ما أصبحت عليه أوضاع الحرب يومئذٍ أن يضع حداً للقتال الذي حشدت له فرنسا وإسبانيا كل الوسائل والإمكانيات، وألقتا في معمعته جميع ما كان لهما من قوات عسكرية وقواد حربيين مما أعطى للقتال في هذا الطور جميع صفات المغامرة الحربية الكبرى طمعاً في الانتصار، وقد شاءت الأقدار أن يصادف طمع الأعداء في الانتصار ميل بطل الريف إلى إنهاء الحرب لحكمة ومصلحة توخاهما في هذا الموقف الجديد، فكانت المخابرة من طرفه مع القائد الفرنسي حيث إنه فضل التفاوض مع الفرنسيين على الإسبان الذين كانت تفصل بينهم وبينه أنهار من الدماء، وجبال من الأموات، مما كان يخشى معه أن يُنزلوا به وبمن معه من المجاهدين شر العقاب ويعاملوهم بمنتهى الوحشية تشفياً وانتقاماً.

وفي رسالة بتاريخ 25 مايو 1962 خاطب الكولونيل كوراب طالباً وضع حد للقتال، وضمان الأمن له ولأسرته ولمن معه من

المجاهدين، وقد قدرت فرنسا هذا العمل الذي خصها به بطل الريف، فأجابته إلى رغبته فرحة هي الأخرى بالخروج من حرب ضروس كانت بالنسبة لها وفي دائرة محدودة بمثابة الحرب العالمية الأولى التي لم يكن قد مرّ عليها غير بضع سنين.

وفي 27 مايو على الساعة الخامسة صباحاً ثم الاتصال بين بطل الريف والضباط الفرنسيين في كيمون، ومن هنا نقل إلى بورد حيث كان المركز الحربي الفرنسي تحت قيادة الجنرال إيبوس الذي كان على الفيلق المغربي.

وقد كتب أحد الضباط الفرنسيين الذين شهدوا هذه النهاية لحرب الريف بأن الساعة التي تم فيها اللقاء بين بطل الريف وحاشيته والقواد الفرنسيين كانت ساعة مؤثرة أجمعوا فيها وهم يتفاوضون مع الأمير محمد بن عبد الكريم على ما كانت لشخصيته الفذة من قيمة كرئيس سياسي، وقائد حربي، وبطل قومي، ورجل دولة بكل ما في هذه العبارات من معان ومدلولات وذلك بصفاته الشخصية، وشعوره بواجباته ومسؤولياته تجاه الأحداث والرجال.

أما إسبانيا فلم ترض بما تم بين بطل الريف والفرنسيين بل طالبت هؤلاء بأن يسلموه لها لتفعل به ما تشاء، ولكن الحكومة الفرنسية قررت عقب مؤتمر عقد في باريس ـ أثناء شهر يونيو ويوليوز 1926 ـ بين مندوبيها ومبعوثي الحكومة الإسبانية أن تفي بكلمتها ووعودها لبطل الريف وأن تنقله وعائلته وحاشيته إلى المنفى بجزيرة للرينيون، وعددهم أربعون نسمة، ومما عارضت

به فرنسا طلب الإسبانيين أن بطل الريف إنما لجأ إليها كوسيطة بينها وبين سلطان المغرب، وتنفيذاً لذلك نقل بطل الريف إلى فاس حيث مكث تحت الحراسة مدة قصيرة، ومنها توجه في قطار خاص تحت الحراسة إلى الدار البيضاء التي أبحر منها إلى المنفى السحيق، وقبل أن تغادر الباخرة الميناء وقف على ظهرها وبجانبه شقيقه محمد، ثم رفع يده لأداء تحية الوداع لوطنه الذي جاهد في سبيل تحريره من عبودية الاستعمار، ولم يسعده الحظ ـ وا أسفاه! ـ بأن يربح المعركة الأخيرة الحاسمة في حرب التحرير، وقد كانت لهذه النهاية المؤلمة أعمق الآثار في نفوس المغاربة وخاصة الذين قال أحد شعرائهم إذاك وهو يخاطب أمير الجهاد:

اذهب فقد أديت للأوطان ما
ترجو، وإن أخنى بك الدهر!

موجز حياة
محمد حسن الوزاني

ـ ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910.

دراسته الابتدائية والثانوية:

ـ دخل وهو صغير الكتّاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناتي بفاس).

ـ سجل بمدرسة اللمطيين ليتلقى تكويناً عصرياً ويتعلم اللغة الفرنسية.

ـ بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات.

ـ كان يتابع دروساً عربية خاصة نمت معلوماته الدينية والعقدية.

ـ بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس التحق بليسي كَورو بالرباط ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخلية الفرنسيسكانيين.

ـ قبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريز حيث هيأ البكالوريا في ليسي شارلمان.

دراسته العليا:

ـ انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها.

كما درس في :

- كـوليج دوفرانس .
- وبمعهد الصحافة .
- وبمدرسة اللغات الشرقية .

- في أثناء مقامه بباريز عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الـدولي التي كانت تنظمها مؤسسة «كارنيجي للسلام» .

نشاطاته الثقافية والسياسية :

1927 - شـارك في تـأسيس جمعيـة طلبـة شمـال أفـريقيـا المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية .

1928 - انتخبـه الجمع العـام لجمعية طلبـة شمال أفـريقيـا المسلمين المنعقـد بباريـز في 16 ديسمبر 1928 أمينـاً عـامـاً للجمعية . ومحضر المداولات مكتوب وموقع بخط يده . وقد قام خلال هذا الجمع بمداخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغارب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد .

1928 - نظم بتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريز إرسال أول بعثة من الشبان المغاربة لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين .

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريز التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا

بمصر. وانخرط عضواً في جمعية «كوكب الشمال الأفريقي» التي أسسها مصالي الحاج سنة 1926.

1929 ـ (شتنبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات ووُجهت إلى الوزير الأول البريطاني. وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية.

1929 ـ (نونبر) بعد أن أقام مدة ببرشلونة، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريز لإتمام دراسته.

1930 ـ أنهى دراسته العليا بباريز ورجع إلى المغرب.

ـ نظم قراءة «اللطيف» بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930).

ـ على أثر هذه المظاهرة جلده الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازا.

ـ وبعد خروجه من السجن ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

ـ ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 ـ غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

ـ نشر بتعاون مع أصدقائه بباريز كتاباً بعنوان: «عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة بربرية» بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 ـ (14 مارس) ألقى محاضرة بباريز عن «مولاي الحسن (الأول) أبي النهضة المغربية».

1932 ـ أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة «الأمة العربية» «La Nation Arabe».

ـ اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.

ـ توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس «الجمعية العربية ـ الإسلامية» (جوان 1932).

ـ أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نونبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل.

1932 ـ (جويبى) شارك في باريز مع روبير جان لونكي في تأسيس مجلة «مغرب» وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.

1932 ـ (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحادث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.

1933 ـ (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة. فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس، والخميسات، والدار البيضاء.

1933 ـ (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة «عمل الشعب» بالفرنسية.

1933 ـ (19 - 23 شتنبر) قام في فاس بتهييء المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذي منع في آخر لحظة.

1933 ـ (8 ديسمبر) بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من عمل الشعب، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة «إرادة الشعب» وقد أعطى محمد حسن الوزاني بتأسيس جريدة «عمل الشعب» و «إرادة الشعب» الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية. بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية، وبعض الحقائق لمبرراتها.

1934 ـ (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن.

1934 ـ (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتحريض على الشغب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع.

1934 ـ حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر.

1934 ـ (18 شتنبر) حضر محمد حسن الوزاني الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبيريالية للتشهير بالضغط الواقع في تونس.

1934 ـ (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدَّما «برنامج الإصلاحات المغربية» إلى الحكومة الفرنسية في

باريز. وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج.

1934 ـ (28 - 30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبيريالية.

1935 ـ (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعاً هاماً لعمال شمال أفريقيا نظمته «الإغاثة الحمراء» في مقرها بشارع ماتيران ـ مورو بباريز.

1935 ـ (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لُونكَي، عضواً في اللجنة الموقتة لجامعة الشعوب المستعمرة، برئاسة أندري بيرطون.

1935 ـ (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريز، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهند صينيين، وملغاشيين، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال أفريقيا.

1936 ـ (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O.) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان: «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية».

1936 ـ (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لُونكَي، وليوُ وَانِيْر، وروبير لُوزُو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا ليبحثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو. فهيأ الوزاني

مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحات الوطنيين المغاربة. وهيأ مع الجماعة الوطنية الدولية (Con-fédération Nationaliste Internationale) مخططاً للتعاون.

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاقات المبرمة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية للجبهة الشعبية، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريز في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية لكن بدون جدوى.

1936 ـ (25 أكتوبر) عقدت كتلة العمل الوطني أول مؤتمر لها بالرباط.

1936 ـ (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساعيه لدى حكومة الجبهة الشعبية. ولم يخف خيبة أمله الكبرى على أثر موقف الحكومة، وفكر في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على المغاربة ألاَّ يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهيئت حينئذٍ عدة مظاهرات من طرف كتلة العمل الوطني.

1936 ـ (14 نونبر) مُنع تجمع في الدار البيضاء حول حرية الصحافة، وأُوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الاضطراب المستوحى من روبير جان لونكَي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال

عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937 ـ وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة. وانبثق عن هذا الخلاف حركتان: «الحزب الوطني»، و«الحركة القومية» ذات الاتجاه العصري الديموقراطي بزعامة محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف: «عمل الشعب» باللغة الفرنسية، و«الدفاع» باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية بصحيفتيها الملتزمتين أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1937) التي أثارها البياز أثناء زيارة رماديي والجنرال نوكَيس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجز العددين 51 و 52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحدثين. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات أُلقي القبض على محمد حسن الوزاني، ونُفي بظهير نونبر 1937 حيث طال نفيه تسع سنوات.

1937 - 1946 ـ نفيُ محمد حسن الوزاني الذي ابتدأ في مستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946.

1946 ـ أسس محمد حسن الوزاني «حزب الشورى والاستقلال» بزعامته كأمين عام للحزب. ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي:

«إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، هو الحزب الديموقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديموقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب، كان وما زال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالكفاح من أجل إقامة ديموقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية. لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديموقراطي. وهكذا فإن الديموقراطية تظهر كالمحتوي لكل سيادة الأمة واستقلالها.

«ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية خلاص وطني، وكعمل ملح أساسي وحاسم لحياة البلاد ومصير شعبها.

ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جميع العناصر الحيّة في الأمة. هذا التجنيد الضروري لقيادة النضال الديموقراطي للشعب المغربي. إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي طبقات الكادحين والفلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين، والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم جميع الأفراد والجماعات المقتنعين بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء.

إن خصومنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها. وإن المهمة

الرئيسية والأولى لحزبنا لتتمثل في تنسيق النضال الديموقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمال والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس على الواجهة الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

إن المنطلق العام للحزب هو أن يحوّل المغرب المضهد سياسياً والمُسْتَغَلّ اقتصادياً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في اقتصاده. كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل والمتأخر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادىء الثلاثة التالية: الاستقلال، الديموقراطية، سعادة الشعب».

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة «الرأي العام» التي أسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة «بالغمرات» مقالات أساسية تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم السياسة والاجتماع والاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة لتعد دروساً حقيقية في علم السياسة.

1946 ـ (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شورى الحكومة.

1947 ـ (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من أجل تسوية المشكل الفرنسي ـ المغربي على أساس إلغاء الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات.

1951 ـ (إبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين للجبهة الوطنية المغربية التي وُقع ميثاقها في طنجة من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 ـ (غشت ـ 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن طواعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأميركية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند، إندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريز (قصر شايو)، وبنيويورك.

ـ شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة.

ـ مثّل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

ـ حضر كممثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (إبريل 1955).

ـ قام من لوزان بتسيير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليبان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه.

ـ أقام في باريز بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية.

ـ رجع إلى المغرب بعد ذلك. ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديموقراطية حقيقية، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله: كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً. وقد بقي الآن أن نتم وحدتنا ونكمل استقلالنا وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديموقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسيّر دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة.

«وإن أول ما أهتم به الآن ـ يقول محمد حسن الوزاني ـ أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة. وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم.

ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنبهها إلى الطامعين في استغلالها.

إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره

من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع.

هـذا وإن المشاكـل الاقتصاديـة والاجتماعيـة الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها.

وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنا الوطني وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً، فلا ننس أن اقتصادنا ـ خلال فترة الحماية ـ كان اقتصاداً استعمارياً لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الاقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف. إن الشعب المغربي ما زال ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها وإني منذ الآن سأتجند لتحقيق هذا البرنامج».

وهكذا فإن محمـد حسن الوزاني لم يكن يكـافح لإقـامة ديموقراطية سياسيـة فحسب، ولكن أيضاً لإقـامة ديمـوقراطيـة اجتماعية. ألم يصرح في تـجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله:

لقد كافحنا دائماً منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديموقراطي. هذا النظام الديموقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضاً نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة.

لا بد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش».

ـ كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب «بوحدة أجزاء البلاد. فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقنادسة، والطاوس، وتيندوف وموريطانيا يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا».

نهاية 1957 ـ ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الأفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر.

1957 - 1959 ـ أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا.

1959 ـ سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس.

1959 ـ (غشت ـ شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدي بن بركة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» مستحوذين على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل. فجمع محمّد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و2 يناير 1960، وغيّر اسم حزب الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديموقراطي، وأصبحت جريدة «شورى الرأي العام» الناطقة باسمه.

1960 (يوليوز) ـ سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته. وبصفته وزيراً للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 ـ انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

ـ وأصدر جريدتين سياسيتين: «الدستور» 1962، «السياسة» 1967، وكان رئيس تحريرهما. وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 (يوليو) ـ أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخيرات، وبترت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين أمست حالته الصحية تتدهور واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنويته ونشاطه وقدرته على العمل. فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضعية السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرة المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971 فيمكن أن تلخص كما يلي:

1 ـ على الصعيد الداخلي:

أ ـ السياسة العامة: كان يرى أن المغرب يواجه آنذاك أكثر من

ذي قبل وضعية داخلية عميقة التردّي في الفساد والإفلاس، بل متوترة ومهددة بالانفجار.

لكن المسؤولين وأسفاه يبدون وكأن ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد. فالمغرب فيما يروّجون، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهيار. ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار. وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع.

ولذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل منزعجين: إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟.

ومعنى هذا: أين الداء وما الدواء؟.

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تحرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية: ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها.

فمما لا شك فيه أن المغرب يشبه «رجلاً مريضاً» من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة «عملية جراحية كبرى» تستأصل الداء، وتجرى على يد «طبيب ماهر» هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحا.

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي «رهط من الحكم» أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديموقراطية اسمية أو وصائية أي ديموقراطية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم: «إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ».

ولنعد إلى الوضعية متسائلين: كيف العمل لمعالجتها؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية

الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكّن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده، وتولي حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذا البلاد ـ وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها ـ لا يمكننا إلّا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً رشيداً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن

أجلها. ولإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا نعني إذن بهذا الحكم؟.

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كأمس هي، في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طياً نهائياً، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، وبسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة وبكلمة واحدة، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى.

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من «رجال مسخرين» أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، إن المأزق السياسي الذي تنحبس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء. وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد. وللقيام بمهمة

التجديد الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتألف، **أولاً**، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشىء عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، **وثانياً**، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام محكم، وتقاد قيادة موفقة.

نعم، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيدة إلى أن تُحيي تاريخها، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فنرى، مرة أخرى، واجباً علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكماً

صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكاً لمصيره.

فَكَفى المغربَ ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبدا.

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير ـ في نظرنا ـ مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها حبلى. وبديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين، ودورين متلازمين، هما الهدم والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو الآفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح، والإنقاذ والخلاص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلَّا أن يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقماً، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول: أن الشعب

المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاذ والخلاص على أَحَرَّ مِن الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ وخلاص لنا هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكمة والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتعبئة شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى مصير أحسن مهما كلفها من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة، والديموقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراوغة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المنقلب والمصير بالنسبة للجميع وبدون استثناء، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد

لديها، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

التجارب البرلمانية:

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور (1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع: «ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفس الأمة التي لم تجرب منها إلا ما هو غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل «سياسة الدمقرطة والدسترة» كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكوم عليها في مهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع».

وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي:

«إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا

يعمل إلا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسماً بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخراً لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بصلة، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها مُنَافِيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعايتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة. والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فلماذا تحرصُ السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن؟ السؤال يحمل في طيه الجواب. . . .

2 ـ على صعيد السياسة الخارجية:

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية:

إن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتُصب، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والتراضي، من الأراضي المغربية الصميمة التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المغتصب لحد اليوم. وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، بحيث كان وما زال يجهل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات، ومخابرات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقة كأنَّ أمرها لا يعنيهم مطلقاً في قليل ولا في كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبئات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة.

كما نستنكر بشدة كل سياسة تميل إلى التهاون والتساهل جرياً

مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها» ونطالب بنبذ تلك السياسة المتسمة بالعجز، وبسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تتقيد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء، والرجال، والدول؛ وكل سياسة غير هذه إنما تسير على غير هدى وتتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة.

3 ـ فيما يتعلق بالوحدة الترابية:

فيما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975:

1 ـ إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الأفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار

والقنادسة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

2 ـ إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات.

3 ـ إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله، والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية أو للتهريج الغوغائي.

4 ـ إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولينصُرَنَّ الله من ينصره.

5 ـ إن تكتل الجزائر وموريطانيا مع الاستعمار الإسباني ضد المغرب سراً وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى «بالمغرب العربي» وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة

خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسعت وتحاول أن تتوسع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

6 ـ إن الاعتبار بالوقائع، والاتعاظ بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسته الخارجية، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

7 ـ إن المغرب ـ تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته ـ أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريطانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

8 ـ إن لجنة تقصي الحقائق الأمنية تخلت ـ على لسان رئيسها ـ عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا حيث تبنّى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريطانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة حتى

بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

9 ـ إن البلاغ الجزائري ـ المكيافيلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقح، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهناً بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، والعمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه ويُعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب

على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطئها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكاً للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة.

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وارثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو:

1 ـ إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15 - 1 - 69 وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية وأوفاق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط.

2 ـ إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده.

3 ـ نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليوز 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة

بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي.

4 ـ التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة، لأن تدخلها ليس من شأنه إلاّ أن يفسد عليها الأجواء ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياه في الماضي وتتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كل محاولة لإجراء ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتزوير، والتضليل، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية.

5 ـ توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

6 ـ تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام.

فبما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر

التضحيات، وَإِنْ يَنْصُركم الله فلا غالب لكم.

1975 ـ تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر، وتأثَّر بالغ التأثر بوفاة حرمه السيدة أم كلثوم التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه.

1978 (9 شتنبر) قضى محمد حسن الوزاني نحبه، ودفن حسب رغبته في روضة أسرته بفاس بجوار زوجته وبين أجداده، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة التي نادى بها في بداية الثلاثينات، فأعادت الثقـة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة، منها:

1) **مذكرات حياة وجهاد**

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية (1900 - 1955) 7 أجزاء (الجزء السابع في طور الإعداد للطبع).

2) **حرب القلم**

(مجموعة مقالات محمـد حسن الوزاني في مختلف الموضوعات) - 1937 - 1978 - .

6 أجزاء.

3) **دراسات وتأملات ـ**

6 أجزاء.

ـ الإسلام والدولة، أو حقيقة الحكم في الإسلام.

ـ حرية الفرد وسلطة الدولة ـ ترجمة ـ

ـ في الدستور والبرلمان.

- في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال.
- الإسلام والمجتمع والمدنية.
- وطنيات.

4) خطب (جزآن)

1 ـ من 1933 حتى 1957.

2 ـ من 1958 حتى 1978.

5) تصريحات صحفية (جزآن)

6) الدعوة إلى النهضة والانبعاث

7) **COMBATS D'UN NATIONALISTE MAROCAIN.**

8) - 2 volumes -

(Préface: Robert Jean Longuet).

Discours et Interviews.

(1 volume)

الفهـــرس

تقديم 5
حول الخلاف 7
في المنفى لله وللوطن 36
بيان من إدزر (مشروع عمل) 71
المسألة السياسية المغربية ودبلوماسية الدول العظمى 81
بيان من إدزر (حول وجوب العمل من أجل الاستقلال) 103
الاتصالات 118
الاستعمار الفلاحي بالمغرب 124
الصحافة وما تلقيه على عاتق الصحفي من المسؤوليات 147
مهمة الصحافة 150
حياة بطل الريف الفقيد الأمير الخطابي 153
موجز حياة محمد حسن الوزاني 175
الفهـــرس 209

رقم الإيداع القانوني 478 / 1986

التنضيد: كومبيوتايب ش.م للصف الطباعي الإلكتروني

الطباعة: مؤسسة الحواد للطباعة والتصوير بيروت